

Distr.: General
24 May 2019
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian and Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تجميع الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٩

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طيه الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من ٤٧ دولة
من الدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعه لعام ٢٠١٩،
وفقاً لقراري الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ و ٧٠/١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/HLPF/2019/1

050719 210619 19-08593 (A)



الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

المساءلة وثقافة السلام والتنوع والتعددية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

شاركت الجزائر مشاركة تامة ونشطة في عملية التفاوض وفي مختلف المشاورات والمبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وانضمت بطبيعة الحال إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه من أجل اعتماد منصة لهذه الأهداف، اقتناعاً منها بما يكتسبه ذلك من أهمية في وضع التنمية المستدامة في صميم الرؤية المشتركة للعالم ومستقبل كوكبنا.

وهذا الانضمام هو امتداد طبيعي لالتزام الجزائر بالأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠. وقد تمكنت الجزائر من تسجيل نتائج مهمة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تكييف سياساتها القطاعية مع متطلبات التنمية المستدامة. والواقع أنها قضت على الفقر المدقع، وأنشأت نظاماً شاملاً للحماية الاجتماعية، ووطّرت البنى التحتية الأساسية ووسّعت نطاق الوصول إليها، وعمّمت التعليم الابتدائي، وخفضت معدلات وفيات الرضع والأمهات، فاستجابت بذلك للاحتياجات الحيوية لمواطنيها وارتقت بشواغلهم إلى مستوى مطالب تحقيق الديمقراطية والحكومة الرشيدة، التي يتم التعبير عنها اليوم بالوسائل السلمية.

وتعزم الجزائر، استناداً إلى إنجازاتها وسيرا على هذا النهج الإنمائي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الثلاثة، الاستفادة من الصحة الجماعية نحو تطلعات جديدة بغية تهيئة الظروف المناسبة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق تمكين مواطنيها من ممارسة حقوقهم السياسية الأساسية اللازمة لتحقيق مصيرهم الوطني. ولذلك سيتعين أن تبذل مزيداً من الجهود، وأن تسرع وتيرة التنفيذ، وأن تستند إلى آليات تنفيذ أكثر شمولاً من أجل التكيف مع تلك الأهداف، التي تغطي نطاق تدخّل أوسع.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ومنذ اعتماد المجتمع الدولي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تولت الجزائر زمام الخطة، وبغية توفير استجابات وطنية قوية تتناسب مع الرهانات والتحديات التي تطرحها، أنشأت في عام ٢٠١٦ لجنة مشتركة للتنسيق بين الوزارات تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية. وتجمع هذه اللجنة بين مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات الوطنية، وتتولى رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

وفي إطار الأنشطة التي تضطلع بها هذه اللجنة، أمكن إجراء الاستعراض الوطني الطوعي بفضل إسهامات الوزارات المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واسترشد الاستعراض بمشاورات مع المسؤولين المنتخبين ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص، ولا سيما خلال حلقات التوعية بالأهداف التي نُظِّمت في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة.

ويعرض هذا التقرير، استناداً إلى المنهجية الواردة في دليل منظومة الأمم المتحدة لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، أوجه التقدم التي أحرزتها الجزائر في تولى زمام أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في البرامج الإنمائية الوطنية وإنشاء الآليات المؤسسية والأدوات اللازمة لتنفيذها. وبغية تقييم تنفيذ الأهداف، ونظراً لعدم إمكانية الحصول على معلومات شاملة فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف، يستند التقرير إلى مؤشرات وطنية. وعليه، فهو يُبرز من ناحية إشكالية نقص البيانات اللازمة لتغطية جميع

المؤشرات، ومن ناحية أخرى، مقروئية بعض هذه المؤشرات في غياب منهجية موضوعية لهذا الغرض. وقد أعاق ذلك إمكانية تقديم المعلومات المتعلقة بجميع الغايات وقياس مدى تحقيق بعض الأهداف.

ويتيح الاستعراض الوطني الطوعي الدوري تحديد العلامات الواضحة التي تشير إلى حدوث تغيير مجتمعي يجمع بين المساءلة وثقافة السلام والتنوع والتعددية في الجزائر. ويدل هذا التغير على العملية الإيجابية التي يشهدها تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وقد سُجلت نتائج ملموسة فيما يتعلق بمعظم أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك التي تلبّي الاحتياجات الحيوية للمواطنين، وذلك بفضل الاستثمارات العامة الضخمة. ويهدف وضع الآليات التي من شأنها تحسين جودة الخدمات الاجتماعية إلى إتاحة مشاركة الرجال والنساء على حد سواء في بناء بلدهم، عن طريق مواجهة التحديات المستمرة المتمثلة في التنوع الاقتصادي وتغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

وتشارك الجزائر أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي عن طريق التضامن العالمي الذي يتجلى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب بفضل جملة أمور من بينها التوثيق والتدريب وتعميم الممارسات السليمة ونشرها في مختلف الميادين.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

يمثل بناء الفرص لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع وعدم ترك أحد خلف الركب أولويتين بالنسبة لأذربيجان، وقد أبدينا التزاماً ثابتاً بالتحول إلى التنمية المستدامة ومواءمة استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة. ويسرّ مجلس التنسيق الوطني للتنمية المستدامة عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي. وإلى جانب سلسلة الاجتماعات التي عُقدت مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، أعدت الأفرقة العاملة التابعة للمجلس مجموعة مبادئ توجيهية، وقامت بعرضها على كل وزارة من الوزارات التنفيذية بغية تحديد الأعمال الميعنة التي تندرج في إطار مجالات مسؤولية كل منها والتي تسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تعميم الإنجازات

- وافقت حكومة أذربيجان، بفضل جهودها المستمرة الرامية إلى وضع نموذج للتنمية المستدامة، على خريطة طريق استراتيجية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القطاعات الرئيسية ذات التوقعات المستهدفة القصيرة الأجل (بحلول عام ٢٠٢٠)، والمتوسطة الأجل (بحلول عام ٢٠٢٥)، والطويلة الأجل (بعد عام ٢٠٢٥).
- كانت أذربيجان أحد أوائل بلدان المنطقة التي اضطلعت ببعثة التعميم والتسريع ودعم السياسات التي تهدف إلى إعداد خريطة طريق تحدد الخطوات النهائية التي يتعين اتخاذها من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- صُنّفت أذربيجان في التقرير المتعلق بسهولة مزاول الأعمال التجارية لعام ٢٠١٨ الصادر عن مجموعة البنك الدولي من بين أفضل ١٠ بلدان في مجال الإصلاح، مما أتاح للبلد نيل المرتبة الـ ٢٥ من بين ١٩٠ بلداً بوصفه وجهة استثمارية مؤاتية.

- تعكف أذربيجان على الاستثمار في مبادرات الابتكار والأفكار الإبداعية في إطار مجموعة مسرعات أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨ وحده، استقطبت مسابقة الابتكار الوطنية ٢٢٠ مقترحا قدمها رواد أعمال وباحثون وعلماء أذربيجانيون شباب يركزون على إيجاد حلول لبعض التحديات الملحة من أجل تنفيذ الأهداف.
- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استضافت أذربيجان أول منتدى رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، وهو منصة لمناقشة الحلول العملية للتحديات التي تشمل النمو الاقتصادي الشامل، والعمالة المنتجة، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة الشباب، والتعايش السلمي والعدالة للجميع، وكذلك الوصول إلى الموارد النظيفة والتصدي لتغير المناخ.
- أنشئت في عام ٢٠١٨ الوكالة المعنية بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبدأت الوكالة بالفعل عملية صياغة قوانين تنظيمية لإنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تؤدي سياسات سوق العمل النشطة والحماية الاجتماعية دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف. وبغية كفالة وصول الجميع على قدم المساواة إلى الخدمات العامة والاجتماعية، أنشأت الحكومة وكالة الحماية الاجتماعية المستدامة والتشغيلية.

الدروس المستفادة

- إلى جانب إضفاء الطابع الوطني على أهداف التنمية المستدامة ومواءمة الاستراتيجيات الحالية مع الغايات والمؤشرات ذات الأولوية، ينبغي أن نعمل على وضع استراتيجية إنمائية جديدة (من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٣٠) بناءً على مسرعات محددة مسبقاً لأهداف التنمية المستدامة وأن نقوم بإدماجها في ميزانية دولتنا.
- لكفالة التنفيذ الكامل والمتكامل للأهداف، لا بد من مشاركة قطاع الأعمال في العملية. ومن بين القضايا الرئيسية المطروحة في المستقبل إذكاء الوعي وتطبيق قوانين أكثر صرامة فيما يتعلق بالقضايا البيئية وزيادة التمويل المقدم من القطاع الخاص للأهداف وتسخير التمويل القائم على المسؤولية الاجتماعية للشركات.

التحديات والمجالات التي تحتاج إلى الدعم

- لا يزال الإطار الإحصائي وغير ذلك من التعقيدات المتصلة بالبيانات يمثلان تحدياً كبيراً يواجهه البلد في عملية تحديد غاياتنا المتصلة بالمؤشرات ذات الأولوية لأهداف التنمية المستدامة، في حين نسعى إلى إقامة شراكات مفيدة بغية زيادة تأثير استثمارتنا وتدخلاتنا في هذه المجالات.
- يمثل نزاع ناغورنو - كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان تهديداً خطيراً للسلام والأمن والتعاون في جنوب القوقاز. وتواصل أرمينيا استخدام القوة العسكرية ضد أذربيجان باحتلالها خمس أراضيها ومنعها السكان الأذربيجانيين المشردين داخلياً من العودة إلى ديارهم. وتتجاهل أرمينيا قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، التي تعيد التأكيد على أن منطقة ناغورنو - كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان، وتدعو إلى الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة في

أذربيجان. وستشكّل مواجهة التحديات المرتبطة بالنزاع عن طريق التوصل إلى تسوية سياسية دائمة له وفقاً لقرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه مساهمةً كبيرةً في تنفيذ الأهداف.

- تسعى أذربيجان إلى حماية واستعادة نظمها الإيكولوجية البرية وتعزيز استخدامها المستدام. ومع ذلك، يمثل تدني الوعي البيئي إحدى العقبات التي تعترض تحقيق التقدم في مجالي مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة.
- يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضاً تطبيقاً واسع النطاق لمبادئ اقتصاد التدوير - من قبيل استهلاك الموارد على نحو يتسم بالكفاءة والمسؤولية، وإدارة النفايات، والترابط بين الصناعات الرئيسية التي تهيمن حالياً على اقتصاد البلد.

الخلاصة

ستواصل أذربيجان جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستسعى إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق تخصيص الموارد على نحو يحقق زيادة في حصة القطاع الخاص في الاقتصاد الكلي، والحد من الاعتماد الاقتصادي على إنتاج النفط والغاز، وبالتالي التشجيع على تنويع الاقتصاد، والتعجيل بتعبئة الموارد، وإدماج ممارسات الاستدامة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

البوسنة والهرسك ملتزمة التزاماً تاماً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تمثل الاتفاق الإنمائي المستدام والتحويلي الأكثر شمولاً على المستوى العالمي بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي تكمن أهداف التنمية المستدامة في صميمها. فهي تساعد البلدان على الالتزام بإسهاماتها في هذا المسعى الطموح والحاسم ومواءمة هذه الإسهامات وقياسها.

وبدأت البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٦ رحلتها التشاركية والاستكشافية لعام ٢٠٣٠. وستعرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٩ الطريقة التي نفذت بها العملية والنتائج التي توصلت إليها حتى الآن. وفي حالة البوسنة والهرسك، تتصل خطة عام ٢٠٣٠ بالسلام بقدر ما تتصل بالتنمية. وبالنظر إلى هيكل الإدارة في البلد، فإن الأمر يتعلق بالعملية الجامعة والتعاونية التي ساعدت خطة عام ٢٠٣٠ على إطلاق العنان لها أكثر مما يتعلق بالمقصد النهائي نفسه.

وبالبوسنة والهرسك ملتزمة بأن تصبح عضواً في أسرة الاتحاد الأوروبي. فالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وخطة عام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة أمور يُنظر إليها على أنها عمليات متكاملة ومتعاضدة تشجع المؤسسات والمواطنين على السعي إلى تهيئة مجتمع أفضل ومستقبل لا يترك فيه أحد خلف الركب ويكون فيه الإنسان والازدهار والسلام والشاركة والاهتمام بكوننا في صميم مستقبل مشترك أفضل.

ويقع في صميم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وضع واعتماد إطار أهداف التنمية المستدامة في البوسنة والهرسك، الذي يجري إعداده من خلال عملية تشاورية مكثفة ومتكررة مع مختلف المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمواطنين عمومًا. وستسترشد بهذه الوثيقة جميع عمليات التخطيط الاستراتيجي التي تعمل مؤسسات البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك ومقاطعة برتشكو على الشروع فيها في عام ٢٠١٩. ويقدم هذا الاستعراض الوطني الطوعي معلومات عن العملية التي تجري في البلد، والتي شارك فيها حتى الآن الآلاف من الأشخاص.

وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ بالنسبة للبوسنة والهرسك عنصرا محدثا للتغيير بطرق عديدة. ويتيح توقيت هذه الخطة وطابعها الشامل فرصة فريدة لمقاربة التنمية على نحو كلي، ويمكن ترابطها الحكومات من العمل معًا والتعلم من بعضها البعض وإقامة الشراكات القوية والمفتوحة. وهذه عملية لا تقدر بثمن.

وأُتاحت مبادرة "تخيّل عام ٢٠٣٠" (Imagine 2030) للمواطنين في جميع أنحاء البلد فرصة المشاركة في صنع المستقبل. وساعدت وجهات نظرهم على تشكيل رؤية عام ٢٠٣٠ ومسارات التنمية التي سيتبناها البلد. وتوصلنا من خلال تحليل البيانات المخصصة إلى فهم أفضل للموقف الأساسي في البلد. ويتيح لنا ذلك تركيز وزيادة الجهود الرامية إلى تحسين نوعية الحياة والازدهار للجميع، بما يشمل الأجيال المقبلة، ولكن ليس على حساب عالم الطبيعة والبيئة.

ونحن نتعلم عن طريق الممارسة. وتدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى التبصر، والنقاش والحوار، والتكيف، والابتكار، والاضطلاع بالأعمال الإبداعية والقادرة على التكيف، والأهم من ذلك العمل الجماعي وبذل الجهود من جانب كل فرد وكل شكل من أشكال التنظيم البشري، بدءاً من الأسر والمجتمعات المحلية ووصولاً إلى القطاع الخاص والشبكات الحكومية والعالمية.

ونتوقع حدوث التغيير، ونتوقع أن نستخدم رؤيتنا الجماعية من أجل إيجاد حلول للقضايا الأكثر إلحاحاً التي يواجهها العالم وكل بلد من بلداننا. ونعمل على إحداث تحويل في أنظمتنا ووجهات نظرنا وأنفسنا من أجل تغيير الإمكانيات المتاحة لنا. وهذه فترة مثيرة تتيح فرصة لا تتكرر لتغيير مسار التنمية بحيث تصبح مستدامة وتصب في صالح الجميع.

وإنه لشرف عظيم لنا أن نكون جزءاً من هذه الخطة التحويلية المذهلة وفرداً في الأسرة العالمية. ونحن ملزمون لصالح الأجيال المقبلة أن نفعل شيئاً اليوم، ولذلك يجب أن نختار الطريق الأقل ارتيادا في رحلة الاكتشاف هذه. ونحن لا نملك جميع الإجابات، لكننا نسعى جاهدين لإيجادها في الوقت المناسب وعلى نطاق مؤثر فعلا.

بوركنيا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

أولا - السياق

عملت بوركنيا فاسو على مواءمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع سياقها المحلي في خططها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها استناداً إلى ١٤ سياسة قطاعية وخطط للتنمية المحلية.

واتبع الاستعراض الوطني الطوعي عملية تشاركية وشاملة للجميع تقوم على التشاور مع جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

هدف التنمية المستدامة ٤

في بوركنيا فاسو، تحقق بعض التقدم باتخاذ تدابير لتيسير مجانية التعليم الأساسي العام، وبناء ٦ ٣٥١ غرفة للتدريس للمستوى الأولي والابتدائي وما بعد الابتدائي والثانوي في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، وتوظيف ٥٩ ٩٣٣ مدرساً للمستوى الابتدائي وما بعد الابتدائي والثانوي في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٨، وإنشاء وتشغيل مؤسسات للتعليم العالي في ١٣ منطقة. وبناء على ذلك، ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٨٣,٧ في المائة في السنة الدراسية ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٩٠,٧ في المائة في السنة الدراسية ٢٠١٧/٢٠١٨، في حين بلغ مؤشر التكافؤ بين الفتيات والفتيان ١,٠٠ في المستوى الابتدائي، و ١,١٢ في المستوى ما بعد الابتدائي، و ٠,٧٥ في المستوى الثانوي في السنة الدراسية ٢٠١٧/٢٠١٨.

هدف التنمية المستدامة ٨

أسفرت العديد من المبادرات الرامية إلى تنشيط الاقتصاد عن الآثار التالية: (أ) بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٠,١ في المائة إلى ٨,٨ في المائة؛ (ب) واستقر معدل البطالة في ٤ في المائة في عام ٢٠١٥؛ (ج) وارتفع معدل التشغيل من ٦٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٥؛ (د) وتم إحداث ٨٧ ٧١٥ وظيفة لائقة في الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧؛ (هـ) وفي عام ٢٠١٧، مول صندوق دعم التدريب المهني والتلمذة الصناعية تدريب ٤٢٩ ١٤ من مقدمي الطلبات، من بينهم ٤١,١ في المائة من النساء.

هدف التنمية المستدامة ١٠

اتخذت بوركنيا فاسو الإجراءات التالية من أجل الحد من أوجه عدم المساواة: (أ) الشروع في تنفيذ برنامج دعم تنمية الاقتصادات المحلية وبرنامج الطوارئ لمنطقة الساحل اللذين حفزا إنشاء بنى تحتية تجارية وبنى تحتية للمياه، ومراكز صحية ومدارس؛ (ب) وإنشاء أقطاب نمو؛ (ج) ومنح قروض تصل إلى ٢٥ ٦٥٧ مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للنساء.

هدف التنمية المستدامة ١٣

فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، تملك بوركينا فاسو الأدوات التالية: (أ) ثلاثة نظم للإنذار المبكر فيما يتعلق بالمعلومات المناخية والبيئية والزراعية ومعلومات الأحوال الجوية؛ (ب) وقانون توجيهي بشأن الوقاية من المخاطر والأزمات الإنسانية والكوارث وإدارتها؛ (ج) وخطة وطنية لمواجهة مخاطر متعددة من أجل التأهب والتصدي للكوارث والأزمات الإنسانية؛ (د) واستراتيجية وطنية للتكيف مع تغير المناخ.

هدف التنمية المستدامة ١٦

أنشأت بوركينا فاسو المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية والمجلس الأعلى للحوار الاجتماعي من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي. ورفعت أيضاً مستوى الاعتمادات المخصصة في الميزانية للأمن والدفاع لكفالة المكافحة الفعالة للإرهاب والتطرف العنيف.

وبناء على ذلك، ارتفع عدد موظفي الأمن لكل فرد من موظف أمن واحد لكل ٩٩٥ فرداً في عام ٢٠١٦ إلى موظف أمن واحد لكل ٧٥٨ فرداً في عام ٢٠١٧، في حين وصلت نسبة تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل عقب الجولة الثانية لبوركينا فاسو في عام ٢٠١٣ إلى ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٧، وانخفض متوسط المسافة للوصول إلى محكمة ابتدائية من ٦٠,٣ كيلومتراً في عام ٢٠١٥ إلى ٥٩ كيلومتراً في عام ٢٠١٧.

هدف التنمية المستدامة ١٧

من أجل تعبئة المستوى الأمثل من الموارد، عمل البلد على وضع إجراءات إلكترونية، واعتماد الفوترة الموحدة، وعقد مؤتمر الجهات الشريكة لبوركينا فاسو من أجل تمويل الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في باريس في عام ٢٠١٦. وبناء على ذلك، استقر المعدل المتوسط لتحصيل الإيرادات من المصادر الذاتية في ١٣,٠٢ في المائة على مدى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٦٤٩,٣١ مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠١٦ إلى ٦٦٣,١١ مليار فرنك في عام ٢٠١٧.

ثالثاً - التحديات والفرص

تتمثل التحديات الرئيسية التي ينبغي التغلب عليها فيما يلي: (أ) زيادة مستوى حشد الموارد المالية؛ (ب) ومواجهة تزايد انعدام الأمن في بعض مناطق البلد؛ (ج) وتعزيز النظام الإحصائي الوطني؛ (د) وزيادة إمدادات الطاقة؛ (هـ) وتطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية؛ (و) وتطوير القواعد الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية لقطاعات إنتاج وتجهيز المنتجات الوطنية.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

تحت شعار "الأمة، الدين، الملك"، اتبعت حكومة كمبوديا الملكية، على مدى الـ ٢٠ سنة الماضية، خطة تنمية تدريجية. وشهدت هذه الفترة التعافي من نزاع طويل الأمد وإبادة جماعية، وإعادة بناء البنى التحتية والموارد البشرية، وفي المقام الأول، إعادة إحياء روح شعب الخمير. وفي إطار المضى قدماً ومواصلة ما تحقّق من إنجازات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، تؤيد كمبوديا بحماس خطة التنمية المستدامة.

التقدم المحرز حتى الآن

أيدت حكومة كمبوديا الملكية، إلى جانب دول أعضاء أخرى، أهداف التنمية المستدامة في الجمعية العامة عام ٢٠١٥، وتعمل منذ ذلك الحين على تكييف هذه الأهداف مع سياق كمبوديا من أجل صياغة إطار ملائم تماماً للسياق الوطني - أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا.

وفي أواخر عام ٢٠١٨، بدأت عملية الاستعراض الوطني الطوعي في كمبوديا، باستخدام نهج تشاوري على أوسع نطاق، بقيادة وزارة التخطيط. فقد اعتمدت نهجاً شاملاً لجميع القطاعات الحكومية، شارك فيه الوزارات والإدارات المحلية، ونهجاً شاملاً لجميع كيانات المجتمع، مفتوحاً بالكامل لمشاركة المجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال الأعمال. ويبلغ الاستعراض الوطني الطوعي عن جهود ترمي إلى: تكييف أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا مع السياق المحلي وتحقيقها عن طريق إنشاء مؤسسات وآليات؛ ودمج الأهداف في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ وفي الميزانية العامة؛ وأنشطة الدعوة بشأن أهداف التنمية المستدامة وإشراك المواطنين.

وينظر الاستعراض الوطني الطوعي أيضاً في التقدم المحرز حتى الآن في جميع أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا، مع التركيز بشكل معمق على الأهداف الستة ذات الأولوية (التعليم، والعمل اللائق والنمو، والحد من أوجه عدم المساواة، والعمل المناخي، والسلام والمؤسسات، والشرابات بشأن أهداف التنمية المستدامة). وعلاوة على ذلك، يرد كل هدف من هذه الأهداف الستة في أولويات التخطيط الاستراتيجي لحكومة كمبوديا الملكية، على النحو المبين في الاستراتيجية الرباعية الأركان الرابعة وفي الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية. وتقر حكومة كمبوديا الملكية بكونها في المراحل المبكرة من عملية التنفيذ وبالحاجة إلى بذل جهود مطردة في هذا الصدد، وحددت مقترحات ملموسة للتنفيذ بشأن الإشراف على الإدارة، والرصد والتقييم، وتوفير الموارد.

الفرص والتحديات

للمضى قدماً توجد أمام كمبوديا فرص وتحديات. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على ثلاث مسائل رئيسية:

المسألة الأولى هي توفير الموارد ووضع الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا. ويظل اقتصاد كمبوديا نشيطاً - فكل من النمو والاستثمار والإيرادات العامة يتميز بالقوة - ويمثل أساساً متيناً. ويجفز هذه الاتجاهات تغيرات عميقة في الاقتصاد نحو زيادة القيمة المضافة،

ونمو فئة سكانية شابة ودينامية. ومع ذلك، يطرح الحفاظ على هذا المسار تحديات أيضاً، بما في ذلك كيفية تمويل الخطة الطموحة لأهداف التنمية المستدامة لكمبوديا وتزايد تطلعات العموم، إلى جانب انخفاض المعونة الخارجية.

والمسألة الثانية هي التهديد الواسع النطاق الذي يحمله تغير المناخ والذي يؤثر على العديد من أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا. وعلى الرغم من أن حكومة كمبوديا الملكية سعت إلى التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، فكمبوديا لا تزال شديدة التعرض للظواهر الجوية القاسية والاحترار العالمي الجاري. ويمثل ذلك، إلى جانب الحاجة إلى مكافحة التدهور البيئي في بلد يشهد نمواً سريعاً، إحدى الأولويات الرئيسية.

والمسألة الأخيرة هي وجود عدد من الأبعاد المتعلقة بالحوكمة التي يتعين معالجتها. فقد استثمرت كمبوديا استثمارات كبيرة في إصلاح الإدارة العامة وتعزيز النظم. ومن خلال تدابير مختلفة، تعمل حكومة كمبوديا الملكية على بناء أدوات فعالة للإشراف والتنفيذ، لكن من المسلم به استمرار وجود ثغرات، لا سيما فيما يتعلق بالبيانات وعمليات الرصد والتقييم. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا مسؤولية تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة، ستسعى حكومة كمبوديا الملكية إلى التواصل مع المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والمواطنين من أجل الإعلام والتثقيف وتحفيز المشاركة المجدية.

الرسائل الرئيسية

تحدد حكومة كمبوديا الملكية تأييدها لأهداف التنمية المستدامة، وتحدد الإعراب عن طموحها إلى الحفاظ على تنمية سريعة من خلال تنفيذ ما يلزم من إصلاحات. ويوفر إطار أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا نقطة بداية قوية، توفر بيانات وترتيبات تتعلق بخطة الأساس والمعلم الرئيسي وخطة النهاية للتنفيذ على الصعيد الاستراتيجي. ويؤكد ذلك التزام بتوطيد الإطار وتحديثه المنتظم.

وتعكس أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا بالكامل "رؤى" كمبوديا الطويلة الأجل التي تسعى إلى الارتقاء بالبلد إلى تصنيف الفئة العليا من الدول المتوسطة الدخل في عام ٢٠٣٠ ثم إلى فئة البلدان العالية الدخل في عام ٢٠٥٠، مع كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب والمحافظة على ما تزخر به كمبوديا من موارد طبيعية. وتم إدماج أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا بالكامل في التخطيط ووضع السياسات من خلال الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية، وبطريقة أكثر ابتكاراً في الخطط الاستراتيجية للميزانية، حيث توفر غايات هذه الأهداف تدابير أداء رئيسية.

وفي الختام، تقرر حكومة كمبوديا الملكية بأنه لا يزال الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تحقيق طموحات أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا بالكامل. وفي السنوات القادمة، سنسعى إلى زيادة التركيز على التنفيذ، من خلال تحديد أولويات الإجراءات، وتعزيز الحوكمة، والحشد الفعال للموارد، وبناء شراكات حقيقية.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]

في الكاميرون، يتم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على خلفية تحديث السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، سعياً إلى تيسير إدماج هذه الأهداف فيها. وبالإضافة إلى ذلك، من أجل إبرام برنامج اقتصادي ومالي مع صندوق النقد الدولي، تم إعداد استراتيجية إنمائية مؤقتة تراعي تكيف الأهداف مع سياق البلد. وعلى الصعيد الأمني، يتعرض البلد منذ عام ٢٠١٤ لهجمات متكررة من جماعة بوكو حرام الإرهابية في جزئه الشمالي، ويواجه تدفق اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في الشرق، ويواجه منذ عام ٢٠١٧ أزمة داخلية في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وكل هذه العوامل، التي تضعف القدرة على تعبئة الموارد الداخلية، تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تم إحراز تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ففي مجال التعليم، على الرغم من النمو القوي في أعداد الطلبة، أحرز تقدم كبير في توسيع نطاق الحصول على التعليم والحد من أوجه التفاوت وتحقيق التكافؤ بين الفتيات والفتيان. ويجري حالياً إعداد استراتيجية جديدة للتعليم تتواءم مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يتسبب ضعف الفعالية وعدم كفاية القدرة على الاستبقاء في عرقلة كفاءة التعليم للجميع. وبالنسبة للتعليم العالي، لا يزال تطوير شعب للتدريب المهني يمثل تحدياً. ولا تزال جودة التعليم تتأثر أيضاً بتدني جودة وحجم البنى التحتية اللازمة والنقص في المدرسين.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فقد تباطأ إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٧ (مقابل ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٦ و ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٥)، ويُعزى ذلك أساساً إلى انخفاض إنتاج النفط بنسبة ١٧ في المائة. ومع ذلك، لا تزال الآفاق إيجابية على المدى المتوسط، فقد انتعش النمو في عام ٢٠١٨ (٣,٨ في المائة) ويُتوقع تحقيق نمو بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٩ وبنسبة ٥ في المائة في الأجل المتوسط. بيد أن هذه الإنجازات والآفاق فيما يتعلق بالنمو أدنى بكثير من نسبة ٧ في المائة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، تعزم الحكومة تحسين الظروف التي تتيح للقطاع الخاص أن يأخذ المبادرة عن الاستثمار العام من أجل دفع عجلة النمو، ولا سيما من خلال تشجيع زيادة تنويع الاقتصاد.

ولا يزال الحد من أوجه عدم المساواة تحدياً كبيراً. فقد ارتفع معامل جيني من ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٤، ويعكس ذلك تفاقمًا في أوجه التفاوت، ويزداد الوضع حدة في المناطق الريفية. وانخفض معدل الفقر انخفاضاً طفيفاً من ٣٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، يختلف مستوى الفقر اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى وهو أكثر وضوحاً في منطقة أقصى الشمال. ومن أجل الحد من عدم المساواة والهشاشة، من المتوخى توسيع نطاق التغطية بتدابير الحماية الاجتماعية وتحسين فعالية سياسات التوزيع.

وفي مجال مكافحة تغير المناخ، صدق البلد على اتفاق باريس، ووضع استراتيجيته الوطنية في إطار خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية ويتطلع إلى الحد من انبعاثاته بحوالي ٣٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، تجري مراعاة تغير المناخ في الخطة الاستراتيجية الزراعية. بيد أن

العراقيل الرئيسية تكمن، في جملة أمور، في ضعف تمويل الأنشطة البديلة لإزالة الغابات، وهي العامل الرئيسي المساهم في انبعاثات غازات الدفيئة، وعدم كفاية قدرات إنتاج البيانات عن البيئة.

وتشهد جودة السياسات والمؤسسات تحسناً ملحوظاً منذ عام ٢٠١٦، وفقاً لمؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية الخاص بالبنك الدولي. بيد أن مؤشر إبراهيم للحكومة في أفريقيا ارتفع في الكاميرون من ١٠/٤,٦٨ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠/٤,٤٠ في عام ٢٠١٦، ويعكس ذلك تدهوراً في جودة الحكومة. وعلى الرغم من أن تسريع اللامركزية وتحسين الحالة الأمنية في بعض مناطق البلد من التحديات الرئيسية، تجدر الإشارة عموماً إلى تراجع الجريمة الخطيرة.

ومن أجل التعبئة الفعالة للموارد والشراكات، يتطلع البلد، بعد تقييم تمويل التنمية، إلى زيادة تعبئة الموارد الداخلية من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتنشيط التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز حشد الموارد من القطاع الخاص، وتنفيذ آليات تكفل تعبئة التمويل الابتكاري. وتتمثل العوامل الرئيسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في مراعاتها في الميزانية وتعزيز النظام الإحصائي بما يتيح رصد التقدم المحرز.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]

جمهورية أفريقيا الوسطى بلد غير ساحلي شاسع يمتد على مساحة ٦٢٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع، يقع في قلب القارة الأفريقية وعدد سكانه ضئيل إذ بلغ مجموعهم ٥,١٨٩ ملايين شخص في عام ٢٠١٨، ويزخر بثروات هائلة من الموارد الطبيعية لكن من المفارقات أنه يعاني من فقر شديد. ودمرته عدة عقود من النزاعات العسكرية - السياسية المتكررة، مما تسبب في تحركات سكانية واسعة النطاق على مدى السنوات الخمس الماضية. وتقف تحديات توفير فرص العمل للشباب والنساء، وانتشار الأسلحة، بما فيها الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، عقبات أيضاً أمام تحقيق الاستقرار في البلد.

وأسهمت العودة إلى النظام الدستوري في آذار/مارس ٢٠١٦، التي تميزت بإنشاء المؤسسات الجمهورية، في صياغة سياسات إعادة التعمير وتحقيق الاستقرار من خلال الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وهي خطة تقوم على ٣ ركائز و ١١ هدفاً استراتيجياً. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، تسيطر الجماعات المسلحة على جزء كبير من أراضي البلد، وتتسبب في استمرار مناخ انعدام الأمن وتفاقم عدم المساواة والفقر.

وجرت عملية مواءمة غايات أهداف التنمية المستدامة مع سياق البلد وتحديد الأولويات بشأنها في حزيران/يونيه ٢٠١٨ اعتماداً على نهج شامل، وبرهنت على أن الركائز الثلاث التي تكوّن الخطة الوطنية تتماشى بنسبة ٥٧,٩ في المائة مع غايات أهداف التنمية المستدامة (٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧) التي تهمم بها الخطة، وهي أهداف تسعى إلى تخفيف الظروف المواتية لتعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة، وإقامة المؤسسات الفعالة وتوفير تعليم جيد وإقامة اقتصاد مزدهر، والحد من عدم المساواة، وهي عوامل كفيلة بتوطيد السلام.

واستناداً إلى الدراسات التحليلية، تمكن البلد من خلال تنفيذه لهذه الخطة من تحقيق بعض التقدم في مجالات التعليم والاقتصاد والعدالة. فقد ارتفعت نسبة الأطفال دون سن الخامسة المسجلين في الحالة المدنية من ٦٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٨؛ وارتفعت النسب الإجمالية للالتحاق بالمستوى الأول من التعليم الأساسي للفتيان من ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٨ مقابل ارتفاع من نسبة ٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٦ للفتيات إلى ١٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٨؛ وارتفعت معدلات إتمام المستوى الأول من التعليم الأساسي للفتيان من ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٩ في المائة في عام ٢٠١٨، وللفتيات من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٨. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية وسيلة الدعم الرئيسية التي يتلقاها البلد لأنه، من خلال تحسين تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية المبرمة مع الجهات الشريكة التقنية والمالية، حافظ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي على وتيرة تفوق ٤ في المائة على مدى السنوات الثلاث المتتالية الماضية وبلغ ٤ في المائة في عام ٢٠١٨؛ وارتفعت نسبة النفقات الأساسية في إجمالي المصروفات من ٤٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٨. وانخفضت النسبة الإجمالية لنزلاء السجون غير المحكوم عليهم من ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٧٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٨. وارتفعت التحويلات المالية من المهاجرين من ٧٠٧ ملايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٤ بليون فرنك في عام ٢٠١٨.

بيد أن الطريق لا يزال طويلاً من أجل الاستعادة الكاملة لسلطة الدولة وتحقيق المصالحة والمساواة بين الجنسين. وتطورت التحويلات المالية غير المشروعة التي تمول الجماعات المسلحة؛ ومعدل الجريمة ومستوى العنف النفسي والجنسي، بمستويات مثيرة للقلق في المناطق المحتلة بسبب محدودية سلطة الدولة. ولا يزال الفساد متوطناً ويقف عقبة أمام الانتعاش الاقتصادي. وتُعد مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية منخفضة جداً ويصل الفرق في الأجور بين النساء والرجال إلى ٣٣ ٣١٥ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يعادل ١٨ في المائة من متوسط الأجور في الوظائف الحكومية. وأثر كل من الاحترار العالمي وإزالة الغابات وتدهور التربة على نظام الإنتاج الزراعي. ويؤثر نضوب منابع المياه بدرجة كبيرة على مدة صلاحية الملاحة في نهر أوبانغي، ويعرقل توريد السلع الأساسية بأسعار ميسورة.

وبالنسبة للتطلعات المستقبلية، فمن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير استباقية من قبيل تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتسريع تنفيذ استراتيجية إعادة بسط سلطة الدولة، وإرساء الحوكمة الرشيدة وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل إعادة بناء دولة مزدهرة ومستدامة قائمة على سيادة القانون، وهو شرط لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية]

تشاد بلد غير ساحلي في أفريقيا الوسطى يمتد على مساحة ١ ٢٨٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع ويقدر عدد سكانه بحوالي ١٥,٨ مليون شخص في عام ٢٠١٩، منهم ٥٠,٦ في المائة من النساء، ويضم نسبة عالية من الشباب. ويزخر البلد بموارد طبيعية هائلة لكنه يظل من بين أقل البلدان نمواً.

ومن أجل توفير بيئة معيشية أفضل لسكان تشاد، أعدت الحكومة ”رؤية عام ٢٠٣٠، تشاد الذي نصبو إليه“، وتتفرع إلى ثلاث خطط تنمية وطنية. وتمتد الخطة الأولى على الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة بنسبة ٧٠ في المائة.

وتأخرت بداية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب انخيار أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤، وانعدام الأمن الذي تسبب فيه جماعة بوكو حرام منذ عام ٢٠١٥، والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦. وفي وقت لاحق، بدأ تفعيل هذه الأهداف في عام ٢٠١٧ وتسارعت وتيرته في عام ٢٠١٨ إثر إنشاء منصة للتنسيق أسهمت في اكتمال العملية التشاركية والتوافقية لمواءمة الغايات مع سياق البلد وتحديد الأولويات بشأنها ووضع خريطة طريق.

وفي آذار/مارس ٢٠١٩، وضع البلد الصيغة النهائية لتقريره الوطني الأول بشأن أهداف التنمية المستدامة وبيّن التقرير أن ٥٤ في المائة من المؤشرات تتصل بقيم مرجعية. ويتضح من تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي وقع عليها الاختيار فيما يتصل بالمتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩: تدهور إمكانية الوصول إلى التعليم وتدهور جودته (انخفاض عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية من ٢,٤ مليون تلميذ في عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٢,٢ مليون تلميذ في عام ٢٠١٦، ووصل ١٨ في المائة فقط من التلاميذ والشباب في نهاية التعليم الابتدائي إلى مستوى كاف من الكفاءة في القراءة في عام ٢٠١٤)، وضعف النمو الاقتصادي (بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٨ مقابل -٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٧)؛ وزيادة أوجه التفاوت (ارتفع معامل جيني من ٣٩,٤ في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٣,٣ في عام ٢٠١٧)، وعدم ظهور نتائج بعد من التدابير المتعلقة بتغير المناخ، كل ذلك في سياق أمني ومؤسسي هش، وفي ظل عدم كفاية وسائل التنفيذ.

وتبعث وتيرة التنفيذ الحالية على التفاؤل بشأن مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة (ارتفعت نسبة النساء في المجلس الوطني من ٢ في المائة في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢ إلى ١٥ في المائة حالياً) وشهدت المنظومة القانونية تطوراً كبيراً، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، إلى جانب تشجيع التصنيع المستدام الذي يخدم مصلحة الجميع، على الرغم من اعتماده على تعزيز النسيج الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، على الرغم من تحقيق بعض التقدم في بعض المؤشرات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحسين صحة ورفاه السكان والحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية واستعادتها، وهي النظم التي تتأثر بتغير المناخ والتصحر.

وأفضى التقييم الذاتي الذي أجراه المجلس الوطني لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى تحديد بعض الأولويات، بما في ذلك ضرورة أن يحدّد على نحو أفضل نطاق عمل اللجنة الخاصة للمجلس الوطني لتشاد المعنية برصد أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يظل رصد التقدم المحرز محدوداً بسبب قلة البيانات المتاحة وضعف آلية التنسيق. ويوفر الإصلاح الجاري لنظام الإحصاءات وإعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية لتطوير الإحصاءات فرصاً لتقديم معلومات يُستَـرشد بها في المؤشرات ذات الصلة وفي تعزيز إنتاج الإحصاءات.

وتُقدر التكلفة الإجمالية لتنفيذ خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وهي الأداة الرئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بنحو ١٠ بلايين دولار، غير أن تعبئة الموارد لا ترقى بعد إلى المستوى المطلوب. وتموّل الموارد المحلية ١١ في المائة من التكلفة الإجمالية خلال الفترة المعنية، في حين تمول الاتفاقات

الدولية قيد التنفيذ ٢٢ في المائة من التكلفة. وينجم عن ذلك عجز بنسبة ٦٧ في المائة خلال الفترة المعنية، يتعين تغطيته من القطاع الخاص (٢٩ في المائة) والجهات الشريكة التقنية والمالية (٣٨ في المائة).

ومن خلال هذا الالتزام، ستواصل تشاد جهودها الرامية إلى الحد من التفاوتات الاجتماعية وتحسين رفاه السكان، وحماية البيئة، والتنوع الاقتصادي. وبناء على ذلك، فالاستعراض الوطني الطوعي خطوة هامة في مسار الوفاء بهذا الالتزام، وينبغي أن يستمر إلى حين المواءمة التامة بين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والمحلي.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

تلتزم شيلي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبأهداف التنمية المستدامة. فخطة عام ٢٠٣٠ فرصة للتوصل إلى توافق آراء ووضع تدابير تعاونية للتصدي للتحديات العالمية الحالية، مثل الحد من الفقر، وتحسين التعليم وتوسيع نطاق الاستفادة منه، ومواجهة آثار تغير المناخ، والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، في جملة أمور أخرى. وبعبارة أخرى، فهي الإطار الملائم لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والوفاء بالالتزام "عدم ترك أي أحد خلف الركب".

ومنذ العودة إلى الديمقراطية، شهد البلد نمواً مطرداً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويتبين ذلك من تراجع معدلات البطالة والفقر. ويُعزى ذلك إلى عوامل منها اعتماداً استراتيجية مستقرة تحدد سياسة لإقامة اقتصاد منفتح وإعطاء الأولوية في النفقات العمومية للسياسات الاجتماعية، وهذا ما حفز النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذه النتائج، نسعى إلى بلوغ تنمية أكثر استدامةً واندماجاً وشمولاً للجميع. وتتطلب مجابهة هذا التحدي وضع وتنفيذ سياسات عامة وأنظمة من منظور طويل الأجل في الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وتستلزم هذه العملية من جميع فئات مجتمعتنا الالتزام وبذل الجهود للتعاون معاً في إيجاد حلول متعددة القطاعات وتعاونية على جميع المستويات.

والتزمت شيلي بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بوصفها سياسة دولة، مدركة أن تنفيذ هذه الخطة يجب أن يكون نتيجة العمل في تحالفات ويستند إلى توافق إرادات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والدولة. ولقد طبقنا هذا المنظور بطريقة شاملة من أجل التطرق إلى الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة. ونتعامل مع أهم التحديات التي تواجهنا - مثل التنمية الشاملة، وخطة التعامل مع الشعوب الأصلية، وحماية الطفولة، والنموذج الجديد للرعاية الصحية - من خلال اتفاقات وطنية بين جهات فاعلة متعددة، ومن خلال مبادرات مبتكرة مثل "الالتزام الدولة" ("Compromiso País")، حيث تتم معالجة المسائل الاجتماعية المعقدة من خلال شكل من أشكال العمل بين القطاعين العام والخاص من أجل إيجاد الحلول.

ومن أجل التغلب على التحديات المرتبطة بخطة عام ٢٠٣٠، اختارت شيلي تحسين إطارها المؤسسي الوطني لتنفيذ الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد نهج يتيح وضع استراتيجية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في البلد، على نحو ييسر تولي زمام الأمور بشأنها على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

ومن المنظور الاجتماعي، إن ما تحقّق من إنجازات هامة في الحد من الفقر في السنوات الأخيرة يستلزم أن يكمله تقدم مطرد في تحسين الفرص المتاحة لمختلف الفئات السكانية الضعيفة. وفي هذا الصدد، وضع البلد إطاراً مؤسسياً جديداً، وحفز السياسات والقوانين التي تتيح له مواجهة هذه التحديات الاجتماعية وغيرها من التحديات، بمشاركة المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى.

وتم أيضاً تنفيذ خطط واستراتيجيات وقوانين هامة في المجال البيئي. ويوضح تنظيم الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شيلي التزامنا تجاه القضايا العالمية، ومسؤوليتنا تجاه حماية البيئة والحد من آثار تغير المناخ. وينعكس ذلك في التقدم المحرز في مجال الطاقات المتجددة، وتحويل مصفوفتنا الطاقية وحماية المحيطات، من جملة مجالات أخرى.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تحقّق تقدم في قدرات التكيف وفي نشرها بناء على سيناريوهات أكثر ديناميّة. ومن بين الإجراءات العامة، تجدر الإشارة إلى إنشاء مؤسسات جديدة ووضع برامج جديدة تسعى، في جملة أمور، إلى تحسين روح المبادرة بالمشاريع وإيجاد فرص العمل اللائق، وترشيد مشاريع الاستثمار، وتحسين الإنتاجية والابتكار. وفي هذا المجال، ندرس التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي ومشاركة المرأة في سوق العمل، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والنمو المستدام، وهي مجالات سنسلط عليها الضوء في الدورة المقبلة لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المقرر عقدها في شيلي عام ٢٠١٩.

وباختصار، إن المهام والالتزامات المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠ واسعة النطاق وطموحة، ونحن ندرك عدم إمكانية تحقيقها بمفردها، لأنها تحديات ونتائج مشتركة يكتسي فيها التعاون والتعاقد بين البلدان أهمية جمّة، مع التركيز على الناس والازدهار والكوكب.

جمهورية الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

بدأت جمهورية الكونغو، وهي دولة موقعة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، رسمياً تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأعقب ذلك بذل جهود لمواءمة هذه الأهداف العالمية مع السياق المحلي وفق عملية تشاركية شملت جميع مكونات الأمة. وأفضت هذه الجهود إلى إيلاء أولوية على مدى فترة الخطة الإنمائية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ لـ ١٤ هدفاً و ٧٤ غاية و ١١٣ مؤشراً.

وفيما يلي حالة تنفيذ الأهداف الستة التي اعتمدها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة عام ٢٠١٩ في الكونغو.

الهدف ٤ - يتعهد الكونغو، من خلال خطته الإنمائية الوطنية، بإصلاح نظامه التعليمي من أجل تنمية رأس المال البشري إصلاً تاماً. وبلغت نسبة الأطفال الذين اكتسبوا مهارات كافية في القراءة والحساب في نهاية المرحلة الابتدائية ١٨ في المائة في عام ٢٠١٥ مقابل الغاية المنشودة البالغة ٧٢ في المائة في عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٥، بلغ مؤشر التكافؤ بين الإناث والذكور ٠,٩٦ في المدارس الإعدادية، و ٠,٧٨ في المدارس الثانوية، أي دون الهدف المقرر لعام ٢٠٣٠ بشكل طفيف (١≤).

الهدف ٨ - يتوقع الكونغو تحقيق نمو اقتصادي شامل استنادا إلى اقتصاد متنوع وقطاع خاص تنافسي. وفي عام ٢٠١٥، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣,١ في المائة للفرد الواحد، وهو أقل من الهدف المقرر لعام ٢٠٣٠ البالغ ٧ في المائة. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من السياحة ٩,١ في المائة في عام ٢٠١٥، أي أقل بنقطة مئوية واحدة من المعدل المتوقع لعام ٢٠٣٠. أما معدل البطالة في عام ٢٠١٥ فقد بلغ ٩,٣٦ في المائة لدى الذكور و ١٠,٧٢ في المائة لدى الإناث، مقابل الغاية المنشودة البالغة ٧ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

الهدف ١٠ - يعد تقليص أوجه عدم المساواة والحد من الفقر من بين أولويات الخطة الإنمائية الوطنية. وقد اتخذت تدابير عديدة لتحقيق طموح الحكومة، مثل توفير الرعاية الصحية المجانية لبعض الفئات الضعيفة من الأشخاص، وتنفيذ مشروع "ليسونجي" (Lisungi). وبلغ عدد الأسر المعيشية والمسنين الذين تلقوا تحويلات نقدية ربع سنوية في إطار هذا المشروع ٤٠٠ ٣ أسرة في عام ٢٠١٧.

الهدف ١٣ - يلتزم الكونغو بمكافحة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بفعالية. فقد أنشأت الحكومة ١٧ منطقة محمية تمتد على مساحة قدرها ٤١٨ ٣٥٠ هكتارا. ويبلغ الغطاء الحرجي ٦٥ في المائة ومعدل إزالة الغابات ٠,٠٥ في المائة.

الهدف ١٦ - تشكل الحكومة الرشيدة، ولا سيما في مجالي الأمن والعدالة، العمود الفقري لاستراتيجية الكونغو الإنمائية. فعدد ضحايا القتل العمد الذكور لكل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن، وهو عدد يُتوقع ألا يتجاوز ٤ ضحايا في عام ٢٠٣٠، بلغ ٨ ضحايا في عام ٢٠١٨. أما نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي، فقد بلغت ٠,١٧ في المائة في عام ٢٠١٥، أي أنها تفوق النسبة المنشودة البالغة ٠,٠٧ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

الهدف ١٧ - تشدد الحكومة بشكل خاص على تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية. وفي الكونغو، تخضع الإحصاءات للقانون رقم ٣٦-٢٠١٨ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ والذي يحدد القواعد المتعلقة بإعداد الإحصاءات الرسمية وإنتاجها ونشرها. وبهدف دعم تطبيق هذا القانون، تلتزم الحكومة بصياغة استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات في البلد.

وحددت المخصصات المرسودة لبناء القدرات الإحصائية بمبلغ قدره ٤,٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠٣٠، تعتزم الحكومة تخصيص مبلغ قدره ٢٧,٢٧ مليون دولار لبناء هذه القدرات.

ويواجه الكونغو صعوبات كبيرة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتكمن الصعوبات الرئيسية في بناء القدرات الإحصائية، والاستجابة المنسقة للمجتمع المدني، ومشاركة القطاع الخاص، وتعبئة الموارد المالية. ولذلك اختارت الحكومة إدراج تكاليف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطة الإنمائية الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الكونغو بذل، على الرغم من نقاط الضعف في النظام الإحصائي الوطني، جهودا ساعدت على تقديم بيانات بشأن عدة مؤشرات مختارة.

ومن أجل تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز ثقافة الأداء، وُضِعَ إطار مؤسسي لتقييم أداء الخطة الإنمائية الوطنية، وبالتالي أهداف التنمية المستدامة.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]

عقب اعتماد أهداف التنمية المستدامة، عملت كوت ديفوار على إدراجها في خطتها الإنمائية الوطنية وسياساتها القطاعية والمحلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئت أفرقة مواضيعية متعددة الأطراف وأعدت خريطة طريق ونفذت بطريقة شاملة.

ولأغراض الأخذ بزمام الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نُفذت أنشطة توعية وتعبئة لأصحاب المصلحة منذ عام ٢٠١٦ حتى يصبح كل مواطن طرفاً فاعلاً مسؤولاً يساهم في تحقيق التوازن بين جودة البيئة والكفاءة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وأتاحت هذه العملية إيلاء أولوية لـ ٤٠ غاية و ١١ عامل دفع.

وعلى هذا النحو، يتمثل أحد أهم عوامل الدفع في برنامج الحكومة الاجتماعي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، الذي يشمل ١٥٦ إجراء وتديراً، من بينها ١٢ تدبيراً أساسياً تبلغ تكلفتها ٧٢٧,٥ بليون فرنك من فرككات الجماعة المالية الأفريقية.

وقد شهدت كوت ديفوار متوسط نمو سنوي بنسبة ٨,٥ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨، مما يجعلها أكثر الاقتصادات دينامية في غرب أفريقيا ومن أحسنها أداءً في العالم. فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية ارتفع بنسبة تفوق ٣٠ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨، بينما بلغ معدل الفقر ٤٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ مقابل ٥١ في المائة في عام ٢٠١١.

ويواجه البلد بعض التحديات، ولا سيما من حيث تقاسم ثمار النمو، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتوافر البيانات المصنفة، وتعبئة التمويل، ومواءمة التخطيط لمتطلبات أهداف التنمية المستدامة، وحشد المجتمع الوطني.

وللحفاظ على نمو اقتصادي قوي ومتنوع ومستدام، ستتخذ الحكومة إجراءات حازمة ومتزامنة بهدف الحد من معدل الخصوبة، وتحسين رأس المال البشري، وخلق فرص عمل لائقة ومستدامة، وإرساء حوكمة رشيدة للاستفادة من العائد الديمغرافي.

وعلاوة على ذلك، تعزز كوت ديفوار مواصلة إدخال تحولات هيكلية على اقتصادها عن طريق تنمية الزراعة المستدامة وسلاسل القيمة الشاملة، وكفالة احترام المبادئ والحقوق الأساسية للعمال، وتحسين السلامة والصحة المهنتين، وضمان حماية البيئة من أجل زيادة الإنتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

ويدل اعتماد قانون التعليم الإلزامي على حرصها على ضمان التحاق جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام إلى ١٦ عاماً بالمدارس وعدم التخلي عن الدراسة، وتعزيز توفير التعليم النظامي واستحداث هياكل بديلة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات فئات معينة من الأطفال، ولا سيما الهياكل التعليمية الإسلامية.

ويشكل الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين ركناً أساسياً في السياسة التعليمية الهادفة إلى مواصلة الفتيات دراستهن وتحسين ظروف الدراسة، وبخاصة في مجالات تكفل تمكينهن ومشاركتهن في التنمية الوطنية.

ومن أجل التصدي لمخاطر تغير المناخ، تعزز كوت ديفوار بناء قدرتها على الصمود، وإيجاد فرص استثمارية قادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتسخير الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل اللائق من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الحالية.

ويمكن إصلاح قطاع الحد من مخاطر الكوارث من تعزيز الإطار المؤسسي وآلية الوقاية من المخاطر. وستتيح هذه الآلية إدراكا جيدا بعوامل الخطر والضعف، وتقييما للمخاطر واحتمالات تحمل الخسائر، ومساعدة الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية.

ومن أجل ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، تقوم الدولة بعمليات الإسناد الجغرافي وتركز على السرعة والأمن فيما يتعلق بإنجاز الإجراءات الإدارية المتصلة بملكية الأراضي في المناطق الحضرية والريفية. وتلتزم الحكومة بالحد من أوجه التفاوت الإقليمي وضمان سيادة القانون وتمتع كل مواطن بالحق في الوجود القانوني عن طريق مكافحة الفساد وإقامة مؤسسات قوية.

وتعهدت الحكومة بإنشاء قطاع مالي شامل للجميع تتوفر له مقومات البقاء. ولذلك قررت أن تجعل قطاع التمويل البالغ الصغر طرفا فاعلا رئيسياً في الشمول المالي، دعماً للقطاع المصرفي التقليدي وقطاع التأمين بغية إعادة هيكلة وتنشيط النسيج الاقتصادي والمالي.

وستواصل الحكومة، مع إعادة تأكيد التزامها بأهداف التنمية المستدامة، اتخاذ التدابير اللازمة للاستمرار في كفالة اتساقها مع سياق خطتي عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٣٠.

كرواتيا

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

بالإضافة إلى المسؤولية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تلتزم كرواتيا التزاماً تاماً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذاً شاملاً ضمن إطار الأمم المتحدة وإطار الاتحاد الأوروبي على السواء حيث تنسق وتبلور، بالاشتراك مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجهات نظرها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني للتخطيط الاستراتيجي

إذ تضع حكومة كرواتيا في اعتبارها الطابع المعقد لخطة عام ٢٠٣٠ وأثرها الحتمي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية عموماً، فقد أنشأت المجلس الوطني للتنمية المستدامة بهدف تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى في الجهاز التنفيذي.

ويكفل إنشاء المجلس أهمية عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الطويلة الأجل وإبراز هذه العملية على الصعيد السياسي، ويكفل كذلك الامتثال لسياسات حكومة كرواتيا واستراتيجياتها وأنشطتها الأخرى.

اتباع نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

يجري وضع استراتيجية التنمية الوطنية لعام ٢٠٣٠، ومن المتوقع اعتمادها في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. ولأول مرة في كرواتيا، سيتيح استحداث استراتيجية التنمية الوطنية ووضع نظام متكامل للتخطيط الاستراتيجي، القيام بالتخطيط الإنمائي طويل الأجل على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات. فاستراتيجية التنمية الوطنية هي وثيقة استراتيجية كرواتية رئيسية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠، وستشكل الأساس لبلورة وتنفيذ السياسات العامة وفي تحقيق رؤية كرواتيا كبلد منفتح وقادر على التنافس على الصعيد العالمي.

إشراك المواطنين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ضمن عملية إعداد استراتيجية التنمية الوطنية لعام ٢٠٣٠ وتحديد الإطار الاستراتيجي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، استهدف العديد من أنشطة الاتصال وحلقات العمل التشاركية والمؤتمرات والموائد المستديرة حول موضوع "كرواتيا عام ٢٠٣٠: كرواتيا التي نصبو إليها"، مجموعات مختلفة من الجهات المعنية بالتنمية المستدامة (بدءاً بالقطاع العام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووصولاً إلى الأطفال والشباب). وبالتعاون مع غرفة التجارة الكرواتية والهيئات الإدارية الحكومية المختصة، نُظِم مؤتمر تحت شعار "دعماً للاستدامة"، يهدف إلى إجراء عملية تشاور متعددة القطاعات بشأن محتوى الاستعراض الوطني الطوعي الأول.

إنشاء إطار للرصد

بهدف إنشاء الإطار الكامل الضروري لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال، أنشئ نظام للمعلومات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية وإدارتها بغرض الإدماج الكامل لجمع البيانات الإحصائية والمالية اللازمة لرصد تنفيذ وثائق التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ عنها على جميع المستويات الوطنية الثلاثة وتخزين هذه البيانات إلكترونياً، وهو يشمل رصد أنشطة التنفيذ التي تسهم في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ في كرواتيا.

وبغرض تعميم النتائج وحالة تحقيق المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة على عامة الناس، أنشئت بوابة على الإنترنت لمكتب الدولة للإحصاءات صُممت على غرار منبر معارف التنمية المستدامة.

تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠

تمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خطة إنمائية لكرواتيا خلال السنوات العشر القادمة، وهي إطار وأداة من أجل مستقبل أفضل.

ويصنف تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ولوحات متابعاتها لعام ٢٠١٨ كرواتيا في المرتبة ٢١ من أصل ١٥٦ بلداً. وتتيح مرتبة انطلاق من هذا القبيل لكرواتيا فرصة جيدة حتى تصبح، إلى جانب سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إحدى الدول الرائدة في الانتقال إلى الاستدامة، من خلال المشاركة في وضع معايير عالمية ومن ثم تحقيق فوائدها الاجتماعية والاقتصادية على السواء.

التحديات والخطوات المقبلة

- من أجل ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيركز المزيد من الإجراءات على ما يلي:
- مواصلة تطوير الهيكل المؤسسي وتحسينه، وتدعيمه بمبكر واضح المعالم للتنظيم والتنسيق والمراقبة؛
- تحديد منطق التدخل من أجل ربط الأهداف الاستراتيجية وآليات التنفيذ المقررة والإصلاحات الهيكلية والمشاريع الاستراتيجية بإطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية ومصادر التمويل؛
- بناء القدرات الإحصائية الوطنية؛
- القيام بأنشطة إعلامية وتثقيفية دائمة بغية إذكاء الوعي بالتنمية المستدامة والحياة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

إسواتيني

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

تلتزم إسواتيني بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وتقر بأهمية تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في هاتين الخطتين. ويتردد صدق موضوع خطة عام ٢٠٣٠، وهو "تمكين الناس وضمان الشمول ومكافحة انعدام المساواة"، مع تطلعات خطة عام ٢٠٦٣، وبخاصة "أفريقيا تنعم بازدهار قائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة".

ولا بد من تهيئة بيئة تمكينية من أجل التنفيذ الفعال. ونقحت الحكومة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية (رؤية عام ٢٠٢٢) من أجل إدماج القضايا الإنمائية الإقليمية والعالمية الناشئة.

العملية

استخلص هذا التقرير من استعراضات مكتبية ومشاورات أصحاب المصلحة مع الوزارات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ويتم تصنيف الرسائل الرئيسية في أربعة مجالات؛ وهي: (أ) الحد من الفقر وعدم المساواة والضعف؛ (ب) والموارد الطبيعية وتغير المناخ والاستدامة البيئية؛ (ج) وتنمية رأس المال البشري؛ (د) والحكم الرشيد من أجل تحقيق الازدهار والنمو الشامل للجميع والمستدام؛ (هـ) والشراكات والجهود التعاونية.

الرسائل الرئيسية

الحد من الفقر وعدم المساواة والضعف: الأهداف ١ و ٢ و ١٠ من أهداف التنمية المستدامة

انخفض معدل الفقر من ٦٩ في المائة (٢٠٠٠) إلى ٥٨,٩ في المائة (٢٠١٧)، ومع ذلك توجد أوجه تفاوت وضعف. ويبلغ معامل جيني ٠,٥١ مع نسبة ١٠ في المائة من الثروة يتقاسمها أفقر ٤٠ في المائة من السكان. ونفذت إصلاحات من خلال تشريعات ومنح، مثل قانون مكافحة الجرائم الجنسية والعنف العائلي.

النجاحات: اتخذ تدابير تدخل من خلال منح مقدمة للأطفال اليتامى الضعفاء، ومن خلال صناديق تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية الإقليمية ودعم مبادرات الشباب.

التحديات: استدامة التدخلات، والتكيف مع تغير المناخ، وتحديد الفئات المستهدفة بالمنح الاجتماعية.

مجالات الدعم: مرافق الأسواق، وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق عوائد، والرصد والتقييم من أجل الحماية الاجتماعية.

الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، والاستدامة البيئية: الأهداف ٦ و ٧ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة

يتمتع البلد بموارد طبيعية؛ ومع ذلك، فإن مخاطر تغير المناخ تهدد معظم القطاعات.

النجاحات: تهيئة بيئة سياساتية تمكينية مع السياسة الوطنية للمياه (٢٠١٨)؛ واتفاقيات مياه عابرة للحدود مع موزامبيق وجنوب أفريقيا؛ وسياسة تغير المناخ (٢٠١٦)؛ والسياسة العامة والخطة الرئيسية في مجال الطاقة (٢٠١٨).

التحديات: تلوث مياه الأنهار، وارتفاع تكلفة تكنولوجيات الطاقة وافتقارها إلى الكفاءة، وعدم التكيف مع تغير المناخ.

مجالات الدعم: تعيين مراكز المياه، وآليات الرصد، والتكنولوجيات الكفؤة في استهلاك الطاقة، والقدرات الذكية مناخياً.

تنمية رأس المال البشري: الهدفان ٣ و ٤ من أهداف التنمية المستدامة

من الضروري تنمية المهارات المستدامة من أجل تحقيق رفاهية المواطنين والتنمية الاقتصادية. ومن المتوقع أن توفر الحكومة خدمات عالية الجودة وذات صلة وميسورة بأسعار معقولة ومنصفة ومقبولة اجتماعياً.

النجاحات: انخفاض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني من ٢٣٨ إصابة (٢٠١٤) إلى ١٣٦ إصابة (٢٠١٧) لكل ١٠٠٠ نسمة، وإصابات داء السل من ٥٦٥ إصابة (٢٠١٤) إلى ٣٨٩ إصابة (٢٠١٧) لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة؛ وتوفير خدمات طبية مدعمة ومجانية من قبيل العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، ومنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل؛ والتعليم الابتدائي المجاني، مع توفير برامج التغذية المدرسية.

التحديات: الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال لا تزال مرتفعة؛ والأمراض غير المعدية من التحديات الناشئة؛ وقلة اللوازم الطبية؛ وتعرض نوعية التعليم للخطر، والانقطاع عن الدراسة، وحمل المراهقات.

مجالات الدعم: تنمية المهارات المتخصصة، واللوازم الطبية الصحية والمعدات المتخصصة، وخدمات الأمراض غير المعدية، والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم والهياكل الأساسية للتعليم.

الحكم الرشيد من أجل تحقيق النمو والازدهار بصورة شاملة ومستدامة: الأهداف ٨ و ٩ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

تطمح إسواتيني إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع من خلال النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، وتنمية الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمل، والحصول على التمويل اللازم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

النجاحات: انخفض معدل البطالة من ٢٨,١ في المائة (٢٠١٤) إلى ٢٣ في المائة (٢٠١٦)، وبطالة الشباب من ٥١,٦٥ في المائة إلى ٤٧,٤ في المائة؛ والسياسة الوطنية المتعلقة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (٢٠١٨) التي تضمن زيادة فرص حصول الشباب على التمويل؛ وإنشاء المجمع الملكي للعلوم والتكنولوجيا من أجل تعزيز الابتكار واحتضان المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ والمناطق الاقتصادية الخاصة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وبناء أمة مسالمة.

التحديات: ارتفاع تكاليف الإنترنت، وسوء صيانة الهياكل الأساسية، وقلة المناطق الصناعية؛ وقطاع صناعات تحويلية صغير غير متنوع؛ وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وأعمال الفساد والجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان المتصورة.

مجالات الدعم: الاستثمار في البحث والتطوير، وجمع البيانات وإجراء دراسات استقصائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية المهارات من أجل التصنيع، وبناء القدرات في المؤسسات ذات الصلة بالقضاء.

الشراكات والجهود التعاونية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة: الهدفان ١٣ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة

استفاد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من دعم المانحين. وقدمت آلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب التمويل اللازم لمشروع تقييم الفقر القائم على المشاركة، في حين قدمت الأمم المتحدة دعماً متخصصاً في هذا الصدد. ودعم المانحون تمويل تطوير الهياكل الأساسية في مجالات التعليم والصحة والطاقة والزراعة، وما إلى ذلك.

النجاحات: وضع سياسة وطنية للمعونة (٢٠٠٠) للاسترشاد بها في إطار تدفق الدعم من الجهات المانحة واستخدامه.

التحديات: عدم القدرة على الحصول على التمويل الميسر مع مواجهة تحديات بسبب ارتفاع مستوى الفقر وأوجه عدم المساواة والضعف والأزمة المالية. وعدم مؤاتاة مركز الدخل المتوسط لزيادة الدعم المقدم من المانحين.

مجالات الدعم: تعبئة الموارد وبناء القدرات.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]

تدرك فيجي الطموح التحويلي والإنمائي لأهداف التنمية المستدامة، وترى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، جنباً إلى جنب مع اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، توفر إطاراً لتحقيق مستقبل مستدام ومزدهر وسلمي للعالم وشعبه. وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة تمثل استجابة عالمية للتحديات العالمية، فإن فيجي تعتبرها ذات أهمية على الصعيد الوطني وقادرة على إحداث تأثير تحويلي على نوعية حياة جميع سكان فيجي.

نهج فيجي إزاء التنمية المستدامة

ما فتئت مبادئ التنمية المستدامة التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة تشكل المبادئ الأساسية للتنمية الوطنية في فيجي. وفي إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، اعتمدت فيجي نهج "الحكومة بأكملها"، واستخدمت التخطيط الإنمائي الوطني كأداة أساسية للدفع قدماً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت حكومة فيجي خطتها الوطنية للتنمية لمدة ٥ أعوام و ٢٠ عاماً بهدف تحويل فيجي. وخطة التنمية الوطنية هي ثمرة عملية تشاورية على الصعيد الوطني شارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني وجماعات المجتمع المحلي والحكومة والجمهور العام بما يعكس تطلعات شعب فيجي، والتزام حكومته بإحداث تحول في البلد. وُجِّمَت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وأُدمِجت في مختلف المجالات المواضيعية لخطة التنمية الوطنية، حيث أُدمِج ١٥ هدفاً بوضوح في الأولويات الاستراتيجية التسعة والعشرين المقابلة بخطة التنمية الوطنية بينما يعامل الهدف ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة) والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف ١٣ (الإجراءات المتعلقة بالمناخ) على أنها مسائل شاملة عبر خطة التنمية الوطنية. وبالتالي، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها يتوقفان على عمليات خطة التنمية الوطنية.

وعلى مستوى القطاعات، تم بالفعل دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الاستراتيجية القطاعية في العديد من القطاعات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التعليم والصحة والزراعة. وتدرك فيجي أيضاً أنه بينما تتحمل الحكومة المسؤولية الهامة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن مصلحة الجميع ومسؤوليتهم، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، النهوض بخطة التنمية المستدامة. وتساعد حكومة فيجي، من خلال العمل مع أصحاب المصلحة المتعددين هؤلاء، على دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتمكين جميع مواطني فيجي.

الناس

في إطار السعي إلى تحقيق تحول فيجي، تم الاستثمار على نحو لم يسبق له مثيل في قطاع التعليم من خلال تطبيق التعليم المجاني، وتوفير الكتب الدراسية المجانية والنقل المدعوم إلى المدارس. وهذه هي الأداة الوحيدة الأكثر أهمية لتمكين شباب فيجي، بما في ذلك تمكين المحرومين. وقد انخفضت معدلات وفيات الأمهات والأطفال، وزادت كثافة العاملين الصحيين، وأصبحت التغطية الصحية الشاملة الأعلى بين بلدان جزر المحيط الهادئ. وأصبحت الأمراض غير المعدية وباء صحياً.

الازدهار

إن زخم النمو القوي والمستمر الذي شهدته فيجي على مر السنين يضعها في مكان مناسب للغاية لتحتضن موجة جديدة من التنمية، مع الرخاء المشترك والشمولية في صميمها. وقد حقق اقتصاد فيجي تسع سنوات من النمو المتتالي، وهو إنجاز استثنائي في تاريخ البلد في مرحلة ما بعد الاستقلال. وهذا النمو الاقتصادي غير المسبوق يفضي إلى انخفاض معدلات الفقر وعدم المساواة، ويمكن من استثمارات ضخمة في الهياكل التحتية، مما يسمح بالوصول إلى الأسواق والفرص المتاحة.

الكوكب

إن فيجي عرضة لآثار تغير المناخ، وقد كان صوتها مسموعاً بشأن هذا الأمر في الساحة الدولية. ولقد تجلت الريادة العالمية لفيجي في هدفين مهمين من أهداف التنمية المستدامة بشأن تغير المناخ والمحيطات من خلال المشاركة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام ٢٠١٧ ورئاسة فيجي للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وستكون قيادة فيجي السياسية في هذه المجالات بالغة الأهمية من أجل بناء زخم بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ والمحيطات، وتعبئة الموارد لصالح البلدان المتضررة من تغير المناخ. وقد وقعت فيجي عدداً من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بتغير المناخ، وأدجت تغير المناخ في خطة التنمية الوطنية من أجل تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ والمحيطات على المستوى المحلي.

السلام

إن التزام فيجي مالياً بتوسيع نطاق خدمات المساعدة القانونية يضعها، على أساس نصيب الفرد، في صفوف الريادة العالمية في مجال تمويل الوصول إلى العدالة. وهذا يعطي المزيد من ذوي الدخل المنخفض في فيجي فرصة أكبر للحصول على المشورة القانونية والتمتع بالأمن والطمأنينة والحماية القانونية الكاملة، مما يؤدي إلى إقامة مجتمع تسوده المساواة.

الشراكات

تعد الشراكة الناجحة مع الأفراد والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني عاملاً أساسياً في تقديم الخدمات الحيوية في فيجي. وتتراوح هذه الشراكات بين مشاريع الهياكل الأساسية الواسعة النطاق والمبادرات الإنمائية المجتمعية.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]

الملكية الوطنية

أدجت أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية والميزانية. ويجري تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال نظام التخطيط اللامركزي، مما يتيح مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات التقليدية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون الآخرون.

الترتيب المؤسسي

يوفر هيكل ثلاثي المستويات، يضم اللجنة الوزارية الرفيعة المستوى ولجنة تنسيق التنفيذ المتعددة أصحاب المصلحة واللجنة الفنية، الإشراف على أهداف التنمية المستدامة وتنسيقها وتنفيذها على التوالي، عبر القطاع العام والقطاعات غير التابعة للدولة. وتضطلع دائرة مراجعة الحسابات بجمهورية غانا بتقييمات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، في حين أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تضمن حماية الحقوق. وتعمل منصة منظمات المجتمع المدني المعنية بأهداف التنمية المستدامة، التي تضم أكثر من ٣٠٠ عضو، كمركز تنسيق للتواصل بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة. ومن أجل دعم دور الرئيس بوصفه الرئيس المشارك لمجموعة المحامين البارزين التابعة للأمين العام، تم إنشاء وحدة استشارية لأهداف التنمية المستدامة في مكتب الرئيس.

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

مكّن نهج "الحكومة بأكملها" و "المجتمع بأسره" الذي تتبعه غانا إزاء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من تعزيز الشراكات وتعاون أصحاب المصلحة. وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات بين الرواد في مجال الأعمال والسلطات التقليدية والحكومة. وتم تعزيز التواصل مع الشباب من خلال المنصة الفرعية لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالشباب.

إذكاء الوعي

تنفذ غانا استراتيجية اتصال بهدف زيادة الوعي العام. فقد نُفذت حملات توعية إعلامية وحملات تواصل استهدفت فئات معينة، منها أطفال المدارس وأطفال الشوارع والشباب والنساء العاملات في الأسواق والحرفيون والأشخاص ذوو الإعاقة والسائقون التجاريون ومجموعات المزارعين. وتتعاون الحكومة مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بهدف زيادة الوعي والمعرفة بشأن أهداف التنمية المستدامة.

عدم ترك أي أحد خلف الركب

توجد تباينات كبيرة في الدخل وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وعملية صنع القرار في جميع أنحاء البلد. ومن بين الأشخاص المعرضين لخطر التخلف عن الركب الفئات الضعيفة من النساء والأطفال والشباب العاطلون عن العمل والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والسكان الريفيون والذين يعملون في وظائف محفوفة بالمخاطر والأشخاص في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتشمل الجهود المبذولة للوصول إلى أشد الفئات تخلفاً عن الركب توسيع نطاق تغطية نظام الحماية الاجتماعية، وتحسين الهياكل التحتية، وزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتعزيز تنمية الشباب، والسعي بحمة إلى تحقيق برنامج عمل لائق.

أوجه التآزر بين الأهداف

تنشأ عن الروابط المشتركة بين أهداف التنمية المستدامة منافع مشتركة يمكن الاستفادة منها من أجل اتخاذ قرارات فعالة في مجال السياسة العامة والاستثمار، والمقايضات. وسيؤدي تشجيع الحكومة على استخدام مبادئ نظيفة (الهدف ٢) إلى تقليل المخاطر الصحية (الهدف ٣)، وخاصة بالنسبة للنساء

(المهدف ٥)، ويوفر فرص عمل (المهدف ٨)، مع التأثير إيجابيا على المناخ (المهدف ١٣) والنظم الإيكولوجية الأرضية (المهدف ١٥). ويشكل الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية الزراعية لزيادة الإنتاجية الزراعية مخاطر على موارد المياه (المهدف ٦)، وصحة الإنسان (المهدف ٣)، وصحة التربة والنظم الإيكولوجية (المهدف ١٥)، وهي مخاطر يتم التصدي لها من خلال التثقيف بشأن الاستخدام السليم للأسمدة غير العضوية وممارسات الري الجيدة، وتشجيع محطات السماد العضوي على نطاق واسع.

التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف

بشكل عام، أظهر ٦٧ من أصل ١٠١ مؤشرا ترصدها غانا حاليًا تحسُّنًا منذ عام ٢٠١٣، بينما تردى نحو ٢٠ مؤشرًا. وبين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، حققت غانا انخفاضًا في نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (من ١٣,٦ في المائة إلى ١١,٩ في المائة) والوطني (من ٢٤,٢ في المائة إلى ٢٣,٤ في المائة)، في حين ظل فقر الأطفال دون تغيير عند نسبة ٢٨,٣ في المائة. وبلغ معدل انتشار التفرغ نسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠١٧، بانخفاض عن نسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠١٤. وانخفضت الوفيات النفاسية من ٣٥٨ وفاة (٢٠١٥) إلى ٣١٠ وفيات (٢٠١٧) لكل ١٠٠٠ ولادة حية. وتحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي، وتحسن الحصول على التعليم الثانوي من خلال تنفيذ سياسة التعليم الثانوي العالي المجاني. وارتفع معدل البطالة من نسبة ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٤,١ في المائة في عام ٢٠١٧، ومع ذلك فقد تحسنت بيئة إيجاد فرص عمل مع إقرار قانون الشركات الجديد. وتم إقرار مشروع قانون الحق في المعلومات من أجل تحسين الوصول إلى المعلومات.

البيانات

أعدت غانا خريطة طريق للبيانات الوطنية لأغراض التنمية المستدامة في إطار ثلاثة أهداف ذات أولوية، هي كما يلي: سد الثغرات في البيانات؛ والتشجيع على استخدام البيانات؛ وتعزيز كامل النظام الإيكولوجي للبيانات. ويتم استخدام بيانات إدارية لتوليد معلومات مفصلة في الوقت المناسب لأغراض المراقبة. وتستكشف غانا أيضًا مصادر جديدة للبيانات، مثل السجلات المكانية الجغرافية وتفاصيل المكالمات من صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويتم أيضًا إعداد إطار لضمان الجودة مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص للاستفادة الكاملة من البيانات داخل النظام الإيكولوجي. وتم إطلاق منصة وطنية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة لإتاحة البيانات المصنفة.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠١٩: "الطريق إلى التنمية المستدامة"

في عام ٢٠١٤، أقرت غواتيمالا خططها الإنمائية الوطنية "كاتون، غواتيمالا بلدنا، ٢٠٣٢"، وفي عام ٢٠١٦، حولت اهتمامها إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ أدمجت ٩٩ غاية، بما فيها ١٦ غاية استراتيجية، في خططها الإنمائية الوطنية وجمعتها في ١٠ أولويات وطنية. ويتضمن الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠١٩ تحليلًا لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من حيث الأولويات الوطنية

العشر. وأعدت هذا الاستعراض، الذي يغطي السنوات الخمس الأولى من الخطة الإنمائية الوطنية، المؤسسات العامة والبلديات والمجالس الإنمائية والجهات الشريكة الدولية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني.

ويشكل ضمان الحصول على تعليم عالي الجودة وملائم ومنصف تحدياً لغواتيمالا. وتكمن المشكلة في أن الكفاءات والمهارات اللازمة للتنمية الشخصية الشاملة لا يجري تطويرها على النحو المناسب. وفي الوقت الحاضر، تُظهر مؤشرات الإنجاز الوطنية المتعلقة بالقراءة والرياضيات أن أقل من نصف الطلاب المقيمين يحصلون على النتائج المتوقعة. والتصور العام هو أن المبادرات من قبيل القانون المتصل بالوجبات المدرسية وتحديد قاعات الدراسة قد ساعدت على تحسين فرص الحصول على التعليم، ولا سيما في مرحلة التعليم قبل الابتدائي. بيد أن التعليم الثانوي يتطلب مزيداً من الاهتمام من أجل تحسين النوعية، وتخفيض معدلات التسرب من المدارس، والحد من نسبة التلاميذ الذين يتعين عليهم إعادة السنة الدراسية ومن عدد الطلبة الأكبر سناً بالنسبة لصفوفهم.

وتمثل محدودية فرص الحصول على عمل لائق وعالي الجودة أحد الشواغل الرئيسية لسكان غواتيمالا، ولا سيما لجيل الشباب. وعلى الرغم من أن معدل البطالة في عام ٢٠١٨ بلغ ٢,٨ في المائة فقط، فإن ٧ من كل ١٠ عاملين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي. واستُحدثت تدابير مشتركة بين المؤسسات بهدف تنويع مهارات القوة العاملة ورفع مستواها. وينبغي تعزيز هذه التدابير، وكذلك الجهود الرامية إلى توليد فرص العمل الرسمية. وشارك قطاع الأعمال بنشاط في توثيق الممارسات التي تعزز فرص العمل اللائق والاستثمار في الأولويات الطويلة الأجل، وساعد على صوغ استراتيجية معنية بالقدرة التنافسية على الصعيد الوطني للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٢ وقانون بشأن التشجيع على ريادة الأعمال.

وفي عام ٢٠١٤، بلغ دليل التنمية البشرية في غواتيمالا ٠,٤٩٢، وهو أقل من المتوسط المسجل في أمريكا اللاتينية، مما يضعها في المرتبة الـ ١٢٧ من أصل ١٨٨ بلداً. ويُعدُّ الحد من عدم المساواة أمراً أساسياً لتعزيز التنمية وتحقيق الغاية ١٠-٢ من أهداف التنمية المستدامة، وهو أحد الأهداف الرئيسية للخطة الإنمائية الوطنية التي تسعى إلى ضمان إمكانية الحصول على السلع والخدمات العامة وتقليص الفجوة في التغطية بالنسبة لجماعات الشعوب الأصلية، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية. وتقع غواتيمالا في منطقة تتسم بخصائص متنوعة تجعلها عرضة بشكل كبير لتأثيرات تغير المناخ. وبناء على ذلك، فإنها تقرر بالحاجة إلى إدماج مبدأي التكيف والتخفيف في التخطيط على جميع المستويات، حتى يتمكن البلد من مواصلة إحراز التقدم في هذا المجال، وذلك من خلال مبادرات من قبيل القانون الإطاري وخطة العمل الوطنية المتعلقة بتغير المناخ.

وفيما يتعلق بالمجال ذي الأولوية المتمثل في تحقيق السلام والعدالة وبناء المؤسسات القوية والمشمول بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، اتخذت الحكومة عدة مبادرات من أجل الانفتاح على صعيدي الحوكمة والميزنة. وأعيدت هيكلة الإدارات الحكومية. وفي عام ٢٠١٨، أُجري تعداد سكاني للمرة الأولى منذ ١٤ عاماً. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري استفتاء صوّت فيه معظم الناس على تقديم مطالبة لدى محكمة العدل الدولية ضد بليز فيما يتعلق بالأراضي والأقاليم الجزرية والمناطق البحرية لغرض تسوية هذه المسألة.

وفيما يتعلق بالجرائم العنيفة، تشير الأرقام إلى إحراز بعض التقدم، إذ انخفض معدل الجرائم المتصلة بالملكات وجرائم القتل من ٢٩,٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٢,٤ في عام

٢٠١٨. غير أنه في ضوء التصور العام بانعدام الأمن وتدني مستويات الثقة، لا يزال الطريق طويلاً نحو بناء مؤسسات قوية وكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء. وقد نفذت غواتيمالا مختلف الصكوك وفقاً للمعايير الدولية وسنت تشريعات هادفة إلى تحسين الإدارة العامة، بسُّبُل منها اللجوء إلى المحاكم المتخصصة لتلبية احتياجات فئات معينة من السكان.

وفي السنوات الأخيرة، وُضِعَت الأسُس وهُيئت الظروف اللازمة لبناء مستقبلنا على الأجل الطويل؛ وسينصب التركيز خلال السنوات الخمس المقبلة على التنفيذ الفعال والموحد.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

خطة عمل تركز على الناس وتنمحو حولهم من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

دأبت جمهورية غيانا التعاونية على إيلاء الأولوية للتنمية المستدامة والشاملة للجميع على مدى العقود الأخيرة. وبشكل إضافي الطابع المؤسسي على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، مكوناً رئيسياً من مكونات دورات التخطيط الإنمائي. وتُجسّد استراتيجية غيانا الإنمائية الطويلة الأجل المعنونة "استراتيجية تنمية الدولة الخضراء: رؤية عام ٢٠٤٠" مبادئ خطة عمل مراعية للبيئة داخل حدود آمنة ومأمونة وتبرز الحاجة إلى تحقيق تنمية قادرة على التكيف لصالح جميع مواطنيها. وهي تستند إلى توفير مستويات جيدة من التعليم والرعاية الصحية، وضمان الحماية الاجتماعية، وإتاحة فرص اقتصادية جديدة، وإعمال العدالة، وتحقيق التمكين السياسي مع حماية البيئة الطبيعية.

وقامت غيانا بمجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تحقيق هذه الرؤية على نطاق الحكومة بأكملها وهي ملتزمة بمواصلة اتباع هذا المسار. وتعمل جميع الجهات صاحبة المصلحة، التي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، لا سيما مجتمعات السكان الأصليين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، والجهات الشريكة في التنمية، من أجل ضمان عدم تخلف أي غياني عن الركب. وقد تجلّى مبدأ الشمول هذا في مشاورات مستفيضة مع الجهات صاحبة المصلحة لضمان تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني واتباع نهج قائم على المشاركة في وضع السياسات في إطار استراتيجية تنمية الدولة الخضراء: رؤية عام ٢٠٤٠، مما يعزز الالتزام بالمشاركة والتمكين.

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في حين ظلت مستويات النمو الاقتصادي إيجابية على مدى العقد الماضي، فإن أثر هذا النمو على الحد من الفقر غير مؤكد، لأن آخر تقييم وطني للفقر أُجري قبل أكثر من ١٢ عاماً. وعلى الرغم من ذلك، تُقدِّم مجموعة من المبادرات، تشمل مبادرات تستهدف النساء العازبات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعات الشعوب الأصلية في المناطق النائية، من أجل خفض مستويات الفقر في جميع المناطق الساحلية والمناطق الداخلية على حد سواء.

وتشمل المبادرات البرنامجية الرامية إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة ما يلي: بذل الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، من خلال اتباع نهج متعددة القطاعات مثل

المرافق الصحية الذكية؛ وإذكاء الوعي بالثقافة البيئي والزراعة القادرة على التكيف؛ وإصلاح المناهج الدراسية، واستعراض جودة الهيئات التدريسية وأدائها، والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في قاعات الدراسة؛ وزيادة إمكانية حصول المجتمعات المحلية الداخلية على مجموعة أوسع من الخدمات الصحية؛ وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية عن طريق الانتخابات الحكومية المحلية وزيادة الطابع اللامركزي في تقديم خدمات الحكومة المركزية؛ والتنويع الاقتصادي من خلال توسيع قطاعات الخدمات وخطوط إنتاج الزراعة غير التقليدية، وقطاعي السياحة والبناء؛ وتكييف مصادر الطاقة الأنظف والهياكل الأساسية القادرة على الصمود لتوسيع نطاق الاتصال وتيسير التجارة.

معوقات التنمية

تطرح طبيعة غيانا الجغرافية مجموعة من التحديات الجغرافية السياسية وغيرها من التحديات لجميع القطاعات. ولا تزال نزاعات غيانا على الحدود تُعرض البلد للمخاطر المتعلقة بالمسائل الأمنية وتنامي الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سكان غيانا البالغ عددهم ٧٥١ ٠٠٠ نسمة موزعون بشكل غير متساو على مساحة ٢١٤ ٩٧٠ كيلومترا مربعا. وبحول ذلك دون تحقيق قدر أكبر من الشمول والإنصاف في توزيع الاستحقاقات الاجتماعية، بالنظر إلى التكاليف الحدية المترتبة على توزيع هذه الاستحقاقات في المناطق الريفية والمناطق الداخلية والمناطق النائية. وأدى تغير المناخ إلى زيادة كمية الأمطار، مما يتسبب في حدوث فيضانات شديدة في العديد من المناطق من جهة، والجفاف، من جهة أخرى. وتتعرق وتيرة الإصلاح التعليمي بسبب نقص القدرات البشرية، وهو كان أحد العوامل غير المواتية لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية؛ بيد أنه يظل أمرا حاسما لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

وغيانا في حاجة إلى تنمية رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات في جميع القطاعات بقدر كبير، وخاصة في ضوء التغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يتوقع أن يشهدها البلد مع نشوء قطاع النفط والغاز.

الشراكات من أجل التنفيذ

سيظل تمويل أهداف التنمية المستدامة يشكل تحديا، لا سيما بالنظر إلى الثغرات الكبيرة في المرونة الهيكلية والجهود الواسعة المبذولة بالفعل لتعبئة الموارد المحلية التي اتضح أنها غير كافية حتى الآن. ومشاركة القطاع الخاص المحلي ومنظمات المجتمع المدني كجهات شريكة في التنمية، وإن كانت مجدية، فإنها تتطلب المزيد من التعزيز، مع الأخذ في الاعتبار أن حجم القطاع الخاص المحلي محدود.

وما فتئ فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من الجهات المانحة التقليدية وغيرها من الجهات الشريكة في التنمية، يتعاون مع غيانا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأتاحت زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا إمكانية الوصول إلى مصادر جديدة للتمويل والتعاون التقني.

رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ستواصل غيانا رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق استراتيجية تنمية الدولة الخضراء: رؤية عام ٢٠٤٠ بُغية تقييم ما يُحرز من تقدم في إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. ويتعين تعزيز نُظم

البيانات الوطنية، بما في ذلك تكرار الدراسات الاستقصائية الوطنية، لإثراء عمليات وضع السياسات القائمة على الأدلة، والتخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ. وهذا يعني، ضمن ما يعنيه، أن البلد بحاجة إلى إصلاح نظامه الإحصائي الوطني، بما في ذلك بناء القدرات ذات الصلة بجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها.

آيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

آيسلندا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أُدجّحت أهداف التنمية المستدامة في سياسة الحكومة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع التركيز بوجه خاص على بناء مجتمع يسوده السلام والعدل، ويخلو من الخوف والعنف.

على الصعيد المحلي، تهدف الحكومة إلى تحديد الفئات المهمشة في المجتمع وخدمتها على نحو أفضل وإلى بناء الشراكات لمعالجة الأثر البيئي الكبير المترتب على نمط العيش الحديث. ولا تزال آيسلندا بلدا مساهما صافيا في تغير المناخ، ولكنها تتجه نحو تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٤٠ كأقصى حد.

وعلى الصعيد الدولي، تشارك آيسلندا بتقديم خبرتها في مجال المساواة بين الجنسين، واستصلاح التربة، واستخدام الموارد الطبيعية البحرية ومصادر الطاقة المستدامة من خلال تعاونها الدولي، مسهمة بذلك في إحراز التقدم على الصعيد العالمي في تنفيذ الأهداف ٥ و ٧ و ١٣ و ١٤ و ١٥. ويشكل تعزيز حقوق الإنسان الواجبة للجميع، بما في ذلك للمثليين والمزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، حجر الزاوية في السياسة الخارجية لآيسلندا وفي تعاونها الإنمائي على الصعيد الدولي، تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ والأولويات المحلية للحكومة. وعلى وجه الخصوص، دأبت آيسلندا على مناصرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بقوة، وذلك محرك أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مسار العمل

يقود فريق عامل مشترك بين الوزارات عمل الحكومة الآيسلندية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد حدد موقف آيسلندا تجاه جميع الغايات الـ ١٦٩ وحدد ٦٥ غاية باعتبارها ذات أولوية ستوجه السلطات في تنفيذ الأهداف في السنوات المقبلة. وقد جُمعت بيانات تتعلق بسبعين مؤشرا من مؤشرات الأهداف، وهي تستند إلى منهجية محدّدة، لكن ما زال هناك من العمل ما يتعين القيام به لتعزيز الأساس الإحصائي للأهداف في آيسلندا.

وتعمل الأهداف بمثابة مبادئ توجيهية للتعاون الإنمائي لآيسلندا، بما أن الهدف الرئيسي للحكومة في العمل الإنمائي يتمثل في الحد من الفقر والجوع وفي تعزيز الرعاية الاجتماعية العامة على أساس المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وتهدف مبادرات جديدة إلى بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التعاون الإنمائي الدولي، لأن الأهداف لن تتحقق ما لم يكن القطاع الخاص جزءا من الحل.

وانصب التركيز بقوة على إدماج الأهداف في الاستراتيجية المالية الخمسية للحكومة. ويتيح ربط الغايات الواردة في الأهداف ربطا مباشرا بأهداف محدّدة للسياسات الحكومية فرصة للتعرف على الوسائل الكفيلة بتنفيذ غايات محدّدة، ولتقدير مخصصات تمويل الأهداف في أي وقت من الأوقات، وللتنبؤ بأوجه التآزر والتنازلات المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، تُبذل حاليا جهود لإشراك السلطات المحلية في دورها الهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

الإدماج

تقر الحكومة بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيتطلب قيام مختلف الجهات صاحبة المصلحة ببذل جهود متضافرة. ولذلك، تركز الحكومة على التشاور والتعاون بشأن تنفيذ الأهداف على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء. ويوفر مجلس الشباب الآيسلندي المعني بأهداف التنمية المستدامة منبرا للشباب لإبلاغ صوّتهم إلى واضعي السياسات. وللأطفال الحق في أن يُستمع إلى آرائهم وتشكل مشاركتهم أمرا بالغ الأهمية للنجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وقد أُتيح تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لآيسلندا على بوابة التشاور الإلكترونية الحكومية لدعوة مختلف الأطراف إلى الإدلاء بآرائها. وقد رُوِّعيت هذه التعقيبات عند إعداد التقرير النهائي. ومن المقرر مواصلة إجراء المشاورات بمزيد من الفعالية مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة بصورة منتظمة.

التحديات

آيسلندا دولة من دول الرفاه في الشمال الأوروبي وتتمتع بمستوى معيشي مرتفع نسبيا. ولعشر سنوات متتالية، صُنِّفت آيسلندا على أنها أكثر بلد مسالم في العالم وعلى أنها البلد الذي يحقق أعلى مستويات المساواة بين الجنسين.

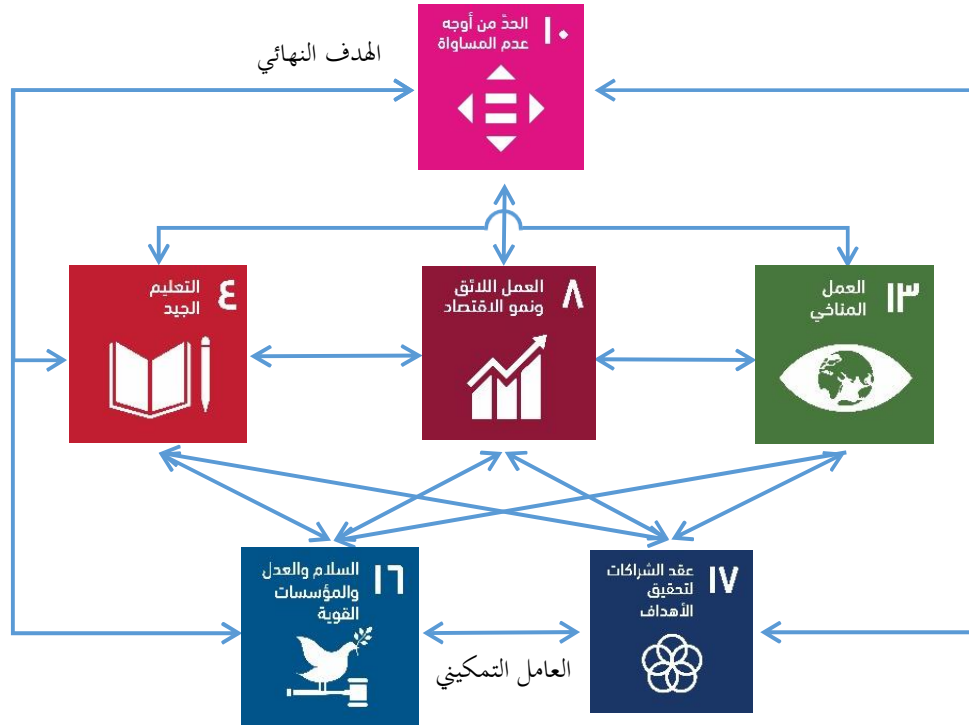
وعلى الرغم من النجاح الحقيقي المحرز في العديد من المجالات، لا تزال آيسلندا تواجه جملة من التحديات وأمامها شوط طويل قبل أن تحقق بعضا من الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة. ويحاول تقرير الاستعراض الوطني الطوعي إعطاء صورة واضحة عن التحديات الرئيسية التي تواجهها آيسلندا فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف السبعة عشر، وذلك لتحديد الفئات المهمشة، مثل المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل عدم تخلف أي فئة أو فرد عن الركب. ويشكل تغير المناخ أحد التحديات الرئيسية في آيسلندا، وكذلك الاستهلاك والإنتاج على نحو مسؤول.

ويحدد الاستعراض الوطني الطوعي المرحلة التالية من مراحل تنفيذ آيسلندا لأهداف التنمية المستدامة، وهي تشمل خطة العمل الحكومية الطموحة بشأن تغير المناخ التي تُعدُّ مثالا لسياسة منسّقة وضعها سبعة وزراء بالتشاور مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنجليزية]

تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في إندونيسيا



بالنسبة لجمهورية إندونيسيا، تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية يعني تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتُدمج أهداف التنمية المستدامة مؤسسيا بدءا من أعلى المستويات الوطنية حتى الكيانات دون الوطنية، وتُدرج ضمن الخطط الإنمائية الوطنية ودون الوطنية. وهو يسعى تعاونا ضخم بين الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية يهدف إلى خدمة ٢٦٤ مليون شخص - ثلثهم من الأطفال - يشكلون ١٣٠٠ ١ جماعة عرقية في ١٧ ٠٠٠ جزيرة.

ونجحت إندونيسيا في الحد من عدم المساواة واستكملت ذلك بنمو اقتصادي مستدام وشامل وحكم خاضع للمساءلة. وانخفض الفقر إلى رقم أحادي للمرة الأولى في التاريخ وزادت فرص العمل وفرص الحصول على التعليم في جميع المستويات، بينما انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة ومخاطر الكوارث.

وقد أعد هذا الاستعراض الوطني الطوعي باستخدام نهج شامل من خلال مشاورات عبر شبكة الإنترنت وخارجها. وهذه هي قصتنا:

النمو الاقتصادي الشامل والمتسق

- حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا مستمرا بنسبة ٥ في المائة سنويا (٢٠١٤-٢٠١٨).
- في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، انخفض معدل البطالة مع تراجع معدل البطالة بين الإناث من ٦,٤ في المائة إلى ٥,٣ في المائة وأتيحت ٩,٣٨ ملايين فرصة عمل.

- في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، انخفض معدل الفقر من ١١,٢٥ في المائة إلى ٩,٨٢ في المائة وانخفضت نسبة معامل جيني من ٠,٤١٣ إلى ٠,٣٨٤.
- في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ارتفعت نسبة الشمول المالي من ٣٦ في المائة إلى ٤٩ في المائة، مع زيادة فرص استفادة الفئات الأشد فقرا من الخدمات المالية من ٢٢ في المائة إلى ٣٧ في المائة.

تحقيق تعميم شبه كامل للتعليم

- في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، ارتفع صافي معدل المواظبة على الدراسة في مرحلة التعليم قبل الابتدائي من ٧٩,٤ في المائة إلى ٨٣,٣ في المائة، وارتفع إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس الإعدادية من ٩١,١٧ في المائة إلى ٩١,٥٢ في المائة، والمدارس الثانوية من ٧٨,٠٢ في المائة إلى ٨٠,٦٨ في المائة، والتعليم العالي من ٢٥,٢٦ في المائة إلى ٣٠,١٩ في المائة.
- تحقق تقريبا التكافؤ بين الجنسين في جميع المراحل، في حين أن فرص الحصول على التعليم الابتدائي والإعدادي متكافئة تقريبا في جميع فئات الدخل.
- يشارك ما يقرب من نصف الشباب في التعليم النظامي وغير النظامي.

مواصلة العمل في مجال المناخ وإدارة الكوارث

- تم تعميم التنمية المنخفضة الكربون في التخطيط الإنمائي الوطني.
- خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧، انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٢,٥ في المائة من خط أساس تراكمي يعادل ١٣ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، وانخفضت كثافتها بنسبة ٢٧ في المائة من خط أساس تراكمي يعادل ٥٦٠ طنا من ثاني أكسيد الكربون لكل مليار روبية.
- خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧، أدى تعزيز إدارة الكوارث إلى خفض عدد الوفيات والمفقودين مع خفض الخسائر الاقتصادية المباشرة بمقدار ٧ تريليونات روبية. وانخفض مؤشر مخاطر الكوارث بنسبة ٢٣,٩٧ في المائة (٢٠١٨).

تحقيق إمكانية الوصول إلى العدالة والمؤسسات الشاملة

- ارتفع مؤشر الديمقراطية في إندونيسيا من ٦٢,٠٥ (٢٠١٦) إلى ٧٢,٤٩ (٢٠١٧).
- ارتفع مؤشر سلوك مكافحة الفساد في إندونيسيا من ٣,٥٩ (٢٠١٦) إلى ٣,٦٦ (٢٠١٨).
- شمل تسجيل المواليد نسبة ٨٣,٥٥ في المائة من جميع الأطفال، ونسبة ٧٧,٤ في المائة من الأطفال في أفقر الأسر المعيشية، ونسبة ٧١,٩٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (٢٠١٨).
- في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، استفاد الفقراء من قرابة ٤٥ ٠٠٠ نشاط لتقديم المعونة القانونية وقرابة ٨٣ ٠٠٠ نشاط لا يتعلق بالتقاضي.

التمويل المبتكر للتنمية

- استفادت الأدوات المبتكرة، بما في ذلك الصكوك الخضراء والتمويل المختلط والجمعيات الخيرية الإسلامية والاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، من التدفقات المالية المقدمة من مصادر عامة وخاصة على حد سواء.
- أنشئ مركز تمويل أهداف التنمية المستدامة للحد من الفجوات التمويلية وتنفيذ مصادر التمويل المبتكر من خلال التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين.

عملية واسعة وشاملة على الصعيد الوطني وشراكة استراتيجية على الصعيد العالمي

- يشارك البرلمان منذ المراحل الأولى من وضع مفاهيم أهداف التنمية المستدامة، في حين يشارك المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات في تقييم واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- أنشئت تسعة مراكز لأهداف التنمية المستدامة في الجامعات الوطنية البارزة.
- جرى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع المزيد من البلدان الشريكة، مما يعني الاعتراف بالصلة بين السلام والمساعدة الإنسانية والتنمية.

التغلب على التحديات

- تتمثل التحديات العامة المتبقية في تحقيق الاستفادة والفرص المتكافئة والمعاملة المتساوية للجميع. وتشمل الشواغل القوية ما يلي: محدودية فرص الحصول على الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات، وعدم المساواة في التعليم الجيد والفرص الاقتصادية، ومحدودية امتثال الخدمات العامة للمعايير الوطنية، فضلاً عن عدم كفاية البيانات والمعلومات.
- أما الشواغل المتعلقة بالحكم الرشيد فتشمل ما يلي: الفساد وانعدام فرص الاطلاع على المعلومات العامة وافتقارها إلى الجودة، والافتقار إلى البيانات الشاملة في وضع السياسات وتنفيذها.
- تشمل الشواغل المتعلقة بمخاطر الكوارث وتغير المناخ ما يلي: المسائل التي تؤثر على التأهب للكوارث، وتنويع الطاقة، والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية.
- تشمل الشواغل المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية ما يلي: الحاجة إلى المزيد من الابتكار في الامتثال للضرائب وإدارتها.
- تشمل الشواغل المتعلقة بالفئات الضعيفة على وجه التحديد ما يلي: منع العنف ضد الأطفال وتوفير فرص متكافئة للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

سبل المضي قدماً

تشمل الأولويات الإنمائية في إندونيسيا تعزيز التنمية البشرية من خلال الحد من الفقر وتحسين الخدمات الأساسية؛ والحد من التفاوتات الإقليمية عن طريق الربط والتنمية البحرية؛ وزيادة القيمة الاقتصادية المضافة وتوفير فرص العمل؛ والتغلب على الفجوة الرقمية.

العراق

[الأصل: بالعربية]

عندما تم تبني خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كان العراق منشغلاً بمحاربة الجماعات الإرهابية ومعالجة تداعيات انخفاض أسعار النفط الخام العالمية. ومع ذلك، لم يتوقف العراقيون عن التطلع إلى مستقبل أفضل.

ويشهد التقرير الوطني الطوعي الأول المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى على هذا الالتزام. وإنه يعرض تجربة أمة قوية اختارت الحياة والتنمية واعتمدت على شعبها على الرغم من المصاعب التي مر بها؛ شعب لم يتوقف أبداً عن التطلع إلى التنمية المستدامة حتى أثناء الحرب وضجيجها؛ مما يدل على العزم والطموح مع الاعتراف بضرورة بذل جهود استثنائية لتحقيق التوازن المطلوب بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، والحفاظ على السلام وحماية حقوق جميع الناس والأجيال المقبلة، وضمان عدم ترك أحد.

في الوقت الذي تعد فيه الحكومة المنفذ والمنسق الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة، تماشياً مع رؤية العراق ٢٠٣٠، فإن الحكومة العراق اعتقاداً راسخاً أن تنفيذ هذه الرؤية يمثل فرصة لتمكين مجموعة أوسع من الجهات الوطنية الفاعلة، وتعزيز الحوار الوطني والشراقات على نطاق أوسع والالتزام بدعم المبادرات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني والجامعات والنقابات وأصحاب المصلحة الآخرون.

إن هذه المراجعة هي حصيلة سلسلة من المشاورات التي ساعدت في جمع رؤى قيمة حول الأولويات والتحديات من جهات من بينها مجلس النواب العراقي، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجموعات النسائية ومجموعات الشباب.

تعمل وزارة التخطيط كمظلة رئيسية للتنسيق والرصد حول تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة حيث أنشأت لجنة وطنية للتنمية المستدامة لتنسيق العمل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بين الجهات الفاعلة الحكومية الوطنية والمحلية وكذلك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان مشاركة جميع الفئات والمناطق في العراق في تقدم التنمية والاستفادة من هذا التقدم. وتسعى الوزارة جاهدة لتعزيز الوعي وتوطين أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في الخطط الوطنية والمحلية، مع الحصول على دعم من شركاء التنمية لتنفيذها.

يركز الاستعراض الطوعي الأول على التقدم المحرز والتحديات الظاهرة والضامنة مع تنفيذ أولويات رؤية العراق ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وهي التنمية البشرية (الهدف ١ والهدف ٣ والهدف ٤ والهدف ٥) والحكم الرشيد والمجتمع الآمن (الهدف ١٦) والتنوع الاقتصادي (الهدف ٨ والهدف ٩)، والبيئة المستدامة (الهدف ٦ والهدف ١١ والهدف ١٣). ويتم تنفيذها من خلال خطط واستراتيجيات مختلفة، بما في ذلك خطة التنمية الوطنية العراقية، ٢٠١٨-٢٠٢٢ والبرنامج الحكومي العراقي. وقد أظهر التقرير على سبيل المثال أن خطة التنمية الوطنية متماشية مع أكثر من ٧٠ في المائة من غايات ومقاصد التنمية المستدامة.

يعد النقص الحاد في توفر البيانات، بما في ذلك نقص البيانات المصنفة، تحدياً حقيقياً في مجال بناء المؤشرات ومراقبة التقدم الحاصل في مجال أهداف التنمية المستدامة (ما يقرب من ٧٠ في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حالياً غير متوفر). ومع ذلك، تُظهر البيانات المتاحة تحسناً في نسب الالتحاق بالمدارس ومعدلات الخصوبة ووفيات الأطفال والأمهات. وشهد الفقر انخفاضاً نسبياً، على الرغم من الارتفاع الكبير في معدلات الفقر خلال الأزمة الأخيرة والحرب على الإرهاب، وتبذل الكثير من الجهود لتوسيع شمول برامج الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين فضلاً عن الجهود المبذولة لتعزيز تمكين المرأة وللمحد من ظاهرة العنف ضد النساء، الأمر الذي أدى إلى بعض التحسن في المؤشرات ذات الصلة بالتنوع الاجتماعي، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به من حيث تحسين مشاركة النساء.

كما تم اتخاذ خطوات مهمة نحو تحسين الحكم الرشيد وسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز اللامركزية الإدارية، وإنشاء مجلس أعلى لمكافحة الفساد، وإصلاح أنظمة الإدارة المالية وتقديم الخدمات. ويسعى العراق أيضاً إلى تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص، والذي من المتوقع أن يساهم في تنفيذ المشاريع الضخمة وتغيير مسارات التنمية في العراق بما في ذلك تقليل الاعتماد على النفط.

في مواجهة أزمة المياه الراهنة، يسعى العراق جاهدة لتعزيز إدارة أكثر كفاءة للموارد المائية، واستعادة الاستدامة البيئية في مناطق الأهوار والمستنقعات الشاسعة.

من الواضح أن العراق لا يزال يواجه العديد من التحديات على طريق التنمية المستدامة. ولقد سهلت الحكومة العراقية عودة أكثر من ثلثي السكان الذين شردتهم الأزمة، لكن ما يقرب من مليوني شخص لم يعودوا إلى ديارهم بعد. ويقدر عبء إعادة الإعمار بـ ٨٨,٢ مليار دولار أمريكي. ولم يطمع العراق بعد بتأمين الاستقرار السياسي، وتعزيز الحوار الوطني وإنشاء أطر حكم شاملة قابلة للمساءلة على المستويين الاتحادي والمحلي. ويحتاج العراق إلى التعامل مع الضغوط الديمغرافية الكبيرة، وأزمة المياه وآثار تغير المناخ. ومع ذلك، يجب أن نحفزنا جميع هذه التحديات على تسريع الجهود بتصميم أكبر وتوسيع الشراكات لتعزيز المكاسب، مع التعلم من الإخفاقات السابقة.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

تسخير الابتكار من أجل ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب

إسرائيل مجتمع مفعم بالحياة ومتعدد الثقافات يضم ٩ ملايين نسمة يتكلمون ٣٥ لغة مختلفة. وتقع التنمية المستمرة في صميم المجتمع الإسرائيلي. ومنذ إنشاء الدولة، استوعبت إسرائيل موجات من المهاجرين، تجاوز تعدادهم ٣,٢ ملايين، أغلبهم من اللاجئين أو المعوزين. وتبلغ مساحة أرض إسرائيل ٢٢.٠٧٢ كيلومتراً مربعاً بمتوسط كثافة سكانية ٤٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع. ويعيش أكثر من ٩٠ في المائة من سكان البلد في مناطق حضرية.

والتنمية المستدامة في إسرائيل ليس ترفاً أو عبارة جذابة، بل أمر حيوي لتحسين رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. وهذا من الأسباب التي تجعل إسرائيل تولي أهمية كبيرة لأهداف التنمية المستدامة والعمليات المترتبة عليها.

وتنتج إسرائيل حلولاً في جميع الركائز الثلاث للاستدامة من خلال التسليح بروح المبادرة الديناميكية والهياكل الأساسية التكنولوجية القوية والقوة العاملة البشرية التي تتمتع بمستوى مرتفع من المهارات. والابتكار واحد من أثنى الموارد التي تمتلكها إسرائيل، ولطالما أدت الحلول المتقدمة التي توفرها في مجالات من قبيل الاتصالات والإنترنت والنظم الطبية والزراعة والتكنولوجيا الحيوية والأمن وتحلية المياه ومعالجة المياه المستعملة وإعادة التدوير وإدارة المياه والطباعة الرقمية إلى تيسير التنمية المستدامة في إسرائيل وعلى الصعيد العالمي. وتتمثل رؤية إسرائيل في مواصلة تعزيز ثقافة الابتكار وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأشخاص المحتاجين على كوكبنا، والتعبير العملي عن القيمة النبيلة لعدم ترك أي أحد خلف الركب.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تستثمر إسرائيل، في الداخل والخارج، في الابتكار من أجل ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. فعلى سبيل المثال، شاركت هيئة الابتكار الإسرائيلية مع عدة كيانات حكومية أخرى، وأنشأت مسارات مخصصة لدعم البحث والتطوير. ومن الأمثلة على ذلك برنامج التحديات الكبرى لإسرائيل التحفيزي الذي يركز على التحديات في مجالات صحة الإنسان والتقنيات الزراعية والمياه في البلدان النامية، وبرنامج التكنولوجيا المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يهدف إلى تحسين نوعية الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير إدماجهم في المجتمع، والبرنامج التحفيزي للشركات الناشئة المتنوعة لصالح رواد الأعمال من الجماعات الدينية المتشددة والأقليات.

ومجتمع يضم مزيجاً ثقافياً وعرقياً ودينياً واسع النطاق، يتعين على الحكومة أن تواصل البحث عن سبل مبتكرة تراعي الحساسيات الثقافية من أجل توفير فرص متكافئة للجميع. وكما يبين المرفق الإحصائي الملحق بتقرير إسرائيل، هناك عمل كبير لا يزال يتعين القيام به لسد الثغرات القائمة في مجالات من قبيل التوظيف، والتفاوت في الدخل، والإلمام بالقراءة والكتابة، ومهارات الرياضيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك حاجة أيضاً إلى معالجة الفجوة بين الجنسين، بسبل منها على سبيل المثال زيادة الأمن الشخصي للنساء وخفض مستويات الفقر في صفوفهن.

وبين تقرير صادر مؤخراً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن النمو الاقتصادي في إسرائيل قوي. ويشهد مستوى المعيشة زيادة مستمرة والتفاوت في الدخل انخفاضاً، ولكن لا تزال هناك نسبة مرتفعة من الفقراء العاملين. ونتيجة لذلك، تنفذ استثمارات كبرى لزيادة المهارات والتعليم في صفوف القوة العاملة وتشجيع الأعمال الحرة وإقامة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة بين الفئات المنخفضة الدخل.

وقد استلزم إعداد أول استعراض وطني طوعي في إسرائيل جهداً مكثفاً لتحديد النطاق ورسم الخرائط، لأهداف ليس أقلها اكتشاف مدى وتنوع تعاوننا مع البلدان النامية في المشاريع التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وهذه المشاريع، التي تضطلع بها وكالة المعونة الرسمية والعديد من الهيئات الأخرى، تشمل الإغاثة في حالات الكوارث، وإنشاء مستشفيات ميدانية، وإدخال تكنولوجيات المياه، وزيادة توافر الغذاء وحلول الطاقة الشمسية من خارج الشبكة إلى البلدان النامية. وتعمل إسرائيل حالياً على استكمال سياستها الإنمائية، وهي مسألة ستراعي أيضاً الأعمال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وشارك القطاع غير الحكومي الإسرائيلي وساهم بفعالية في مناقشات المائدة المستديرة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الوطني الطوعي على مدى الثمانية عشر شهراً الماضية. ولا يزال

يتعين على إسرائيل دراسة الكيفية التي يمكن بها لكل قطاع أن ينفذ أهداف التنمية المستدامة وأن يستخدمها لتوجيه عمله فضلاً عن سبل مواصلة عملية التعاون المستمرة مع الحكومة.

وعلى غرار بلدان عديدة أخرى، شرعت إسرائيل في هذه العملية بينما يجري وضع الترتيبات المؤسسية. وقدمت خطة عام ٢٠٣٠ في منتدى رؤساء الاستراتيجيات التابع للحكومة - وهي لجنة حكومية برئاسة المجلس الاقتصادي الوطني التابع لرئيس الوزراء والجهة المسؤولة عن صياغة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية في إسرائيل. ويجري حالياً الإعداد لقرار حكومي لمواصلة إدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي للحكومة وتحقيق الرؤية المتمثلة في عدم ترك أي أحد خلف الركب من خلال الابتكار الإسرائيلي.

كازاخستان

[الأصل: بالروسية]

الرسالة الرئيسية

منذ حصول كازاخستان على الاستقلال، برهنت على التزامها بمبادئ التنمية المستدامة. وهي بلد غني بالموارد الطبيعية وتستثمر في المستقبل المستدام. ويعني ذلك الاستثمار في الاقتصاد الهيكلي والاستثمار في البنى التحتية الاجتماعية والتنمية المؤسسية. ويكفل البلد مجانية التعليم والرعاية الصحية للجميع، ويضمن الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الضعيفة، ويجز تقديماً مطرداً في مجال المساواة بين الجنسين.

ويتسق التزام كازاخستان بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع انتقال البلد إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل أهداف التنمية المستدامة الشاملة العديد من جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، تواجه كازاخستان مجموعة من التحديات والمشاكل، مثل الحاجة إلى ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، والمضي بالإصلاح المؤسسي، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ. وتندرج التفاوتات الإقليمية في التنمية الاقتصادية والدخل الفردي وجودة التعليم والرعاية الصحية ضمن المسائل الملحة. ولمعالجة هذه المسائل، ستستشد كازاخستان بالمبادئ التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة.

الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كازاخستان

تلتزم كازاخستان بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني بمشاركة المجتمع المدني وأوساط الأعمال. وكل مواطن كازاخستاني بوسعه أن يسهم إسهاماً كبيراً في هذا الصدد ومن واجبه القيام بذلك.

وتتمتع كازاخستان بخبرة كبيرة في إشراك الجمهور في حل قضايا التنمية المستدامة. وخير مثال على ذلك إغلاق موقع التجارب النووية في سيميپالاتينسك. فقد اعتُبرت هذه المبادرة على الصعيد العالمي خطوة رئيسية نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وكانت أساساً لما اتخذ فيما بعد من سياسات حكومية.

وتتطور الشراكة بين الدولة والأعمال التجارية ويجري وضع الأسس اللازمة لإنجاز مشاريع اجتماعية. وهذا يعزز بدوره مشاركة الفئات الضعيفة في شؤون البلد.

وفيما يتعلق بالمشاركة العامة، اتخذت الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كازاخستان طابعاً رسمياً ومهيكلًا في عام ٢٠١٨ عن طريق إنشاء مجلس لتنسيق التنمية المستدامة على مستوى الحكومة وخمسة أفرقة عاملة مشتركة بين الإدارات. والقطاعات العامة والقطاعات غير الحكومية والمنظمات الدولية ممثلة في كل كيان من هذه الكيانات. وبناء على ذلك، ضمنت كازاخستان المشاركة العامة في تنسيق هذه الجهود. واضطلعت جميع الجهات صاحبة المصلحة بدور نشط في العملية التشاورية التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي وفي إدماج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في نظام رصد الإحصاءات من أجل تحقيق الأهداف، وفي تكييف هذه المؤشرات مع النظام.

وسيتبع العمل على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة في كازاخستان عن طريق المشاركة العامة الواسعة النطاق. ويجب لكازاخستان، تاسع أكبر بلد في العالم، أن تأخذ في الاعتبار خصائص كل منطقة من مناطقها الـ ١٧. وسيسهل مواطنو كازاخستان، بفضل مشاركتهم النشطة، إسهاماً ملموساً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويساعدون على الوفاء بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

ويشكل نظام التخطيط الحكومي المتقدم في كازاخستان أساس النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسييسر الترابط بين جميع الاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة الاندماج السلس لغايات الأهداف ومؤشراتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستكفل زيادة مواءمة التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الميزانية توافر ما يلزم من موارد مالية لتحقيق الأهداف. وفي الوقت نفسه، سيؤدي الاستثمار الخاص والدعم التقني من المنظمات الدولية دوراً هاماً.

المبادرات الإقليمية والعالمية

تولي كازاخستان أهمية كبيرة للمساعدة على النهوض بالتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ونفذت مبادرات رئيسية في إطار سياستها الخارجية في المجالات التالية:

(أ) السلم (التخلي عن الأسلحة النووية، والحد من التوترات في البؤر الساخنة في العالم، وإقامة حوار بين الثقافات والأديان، وما إلى ذلك)؛

(ب) الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة والتكنولوجيا الخضراء للجميع (مبادرة الجسر الأخضر، والمركز الدولي للتكنولوجيا الخضراء ومشاريع الاستثمار، ومعرض إكسبو ٢٠١٧)؛

(ج) تحسين الخدمات العامة (المركز الإقليمي للخدمة المدنية في نور سلطان).

وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن تساهم دار الأمم المتحدة في ألماتي، التي افتتحت في أيار/مايو ٢٠١٩، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان عموماً عن طريق زيادة التنسيق وتعزيز أوجه التآزر بين جميع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية الموجودة في المنطقة.

وعلى مدى أكثر من ٢٠ عاماً، ومنذ انتقال كازاخستان من فئة البلدان المستفيدة إلى فئة البلدان المانحة، قدمت حوالي ٥٤٠ مليون دولار في شكل معونة للبلدان النامية، بما في ذلك من خلال

برنامج مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مساعدة ٤٥ بلداً أفريقياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وترد في الاستعراض الوطني الطوعي لمحة عامة كاملة عن الحالة في كازاخستان والتدابير التي تتخذها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدم الاستعراض دراسة استقصائية موجزة لجميع الأهداف، مع التركيز بوجه خاص على الأهداف المواضيعية الستة.

الكويت

[الأصل: بالعربية]

حققت دولة الكويت الأهداف الإنمائية للألفية قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وأحرزت نجاحات ملموسة للقضاء على الفقر والجوع وتوفير التعليم الشامل وسد الفجوة بين الجنسين في التعليم ومجالات الحياة الأخرى. كما وُفرت رعاية صحية شاملة وحققت إنجازا ملحوظا في المؤشرات الصحية متضمنة انخفاض وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي على نطاق واسع؛ بالإضافة إلى تحقيق خطوات هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على البيئة والحفاظ على التزام ثابت تجاه الشراكة العالمية والتضامن الدولي.

تبنت دولة الكويت رسمياً أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، واتخذت قراراً بتضمين الأهداف في الخطة الإنمائية الأولى لرؤية الكويت ٢٠٣٥، لتكون الأهداف من ضمن الإطار المؤسسي الإنمائي الوطني والخطط والميزانيات والهيكليّة الإدارية الوطنية. وأُشركت في سبيل ذلك الجهات الحكومية وأصحاب الشأن من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها على مستوى السياسات والمؤسسات، وتم تخصيص الموارد لتحقيق قاعدة عريضة من الدعم لهذه الأهداف.

ولقد شكّل إنشاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة والمرصد الوطني للتنمية المستدامة جزءاً هاماً من العمل المؤسسي المتكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة باعتباره مهمة وطنية وتشاركية. ففي هذا الإطار المؤسسي، قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالشراكة مع الإدارة المركزية للإحصاء بتنظيم ١٣ ورشة عمل وطنية استهدفت أكثر من ٦٦ جهة حكومية وغير حكومية وقطاع خاص، منيحة الفرصة لمناقشة وتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة ضمن السياق الوطني، والتواصل مع مختلف الجهات المعنية فيما يتعلق بأدوارهم في تحقيق الأهداف. كما تم تضمين الأهداف والغايات ضمن خطة التنمية الوطنية ٢٠١٥-٢٠٢٠.

عملت حكومة دولة الكويت جاهدة على نشر الوعي على المستوى الوطني حول النطاق التحويلي لأهداف التنمية المستدامة والغرض النبيل الذي تتوخاه والمتمثل بشعار ”لن يتخلف أحد عن الركب“. وسعت إلى وضع المسارات الاستراتيجية للتغلب على التحديات، بما في ذلك تعزيز دور القطاع الخاص، والحد من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد، وتحقيق توازن الميزانية العامة، وخلق الظروف الملائمة لتنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين البنية التحتية. ولقد نفذت دولة الكويت مشاريع تنموية استراتيجية تحقق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

ولقد تم تحقيق العديد من الإنجازات ضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الستة ذات الأولوية في استعراض هذا العام. وحول المحور الرئيسي لاستعراض هذا العام المتمثل

في "تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة" فقد اعتمدت الكويت على مر السنين العديد من ركائز السياسة الاجتماعية المتكاملة ونفذت برامج شاملة للحماية الاجتماعية، مما أدى إلى رفع مستوى المعيشة، وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة للشرب والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم والنقل وغيرها من المرافق لجميع السكان. وقامت بصياغة برامج لتنمية القدرات لضمان تمكين الفئات المتعثره وحصولها على الوسائل التي تعتمد بها على نفسها وتكون ذات إنتاجية اقتصادية.

إن أهم الرسائل التي تؤكد الكويت عليها هي التزامها بتنمية رأس المال البشري الشاملة للجميع والقائمة على الحقوق وتكافؤ الفرص والكرامة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تؤكد الكويت على التزامها أيضاً بالسلام والكرامة الإنسانية على المستوى الإقليمي والعالمي والتزامها بالشراسة العالمية والتضامن الدولي. وفي هذا الإطار، أنشأت الكويت عام ١٩٦١ صندوق التنمية الاقتصادية العربية والذي يمثل المؤسسة الكويتية الرئيسية للمساعدات التنموية الرسمية. وقد بلغت مساهمات هذا الصندوق منذ تأسيسه حتى اليوم ما يفوق ١٩ مليار دولار أمريكي، قدمت على شكل تبرعات ومنح استفادت منها أكثر من ١٠٦ دول حول العالم. والجدير بالذكر أن مساهمة دولة الكويت الإنمائية الرسمية ارتفعت بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، لتحافظ الكويت على مستوى تمويل يتجاوز ٢ في المائة من الناتج المحلي في وقت كانت فيه الإيرادات تتضاءل إلى حد ما بسبب انخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لإصدار تقرير الاستعراض الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، فلقد نظمت حكومة الكويت منذ وقت مبكر، وكذلك خلال مراحل صياغة التقرير، سلسلة من ورش العمل والندوات الوطنية مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية بما في ذلك الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص والشركاء من منظمات الأمم المتحدة. فكانت هذه الندوات بمثابة منتديات مفتوحة لجميع المشاركين للمشاركة الفاعلة في الأعمال التحضيرية ومناقشة وتوفير المعلومات والبيانات المطلوبة وإشراكهم في المراجعة والتعديلات وصولاً للصيغة النهائية للتقرير.

يقدم الاستعراض الوطني الطوعي لدولة الكويت لعام ٢٠١٩ دليلاً هاماً على هذه الرسالة كما يشهد على تصميم قيادة البلاد، وعلى إطار السياسات الاستراتيجية والمؤسسي وكذلك المسار التشاركي الذي تنتهجه الحكومة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، لتحقيق أعلى مكاسب التنمية البشرية المستدامة للجميع، بهدف تحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥ وغايات وأهداف أجندة ٢٠٣٠.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]

إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وعملية الاستعراض الوطني الطوعي

تلتزم ليسوتو التزاماً قوياً بتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة، وتعمل على تفعيلها من خلال الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية الثانية، ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٠/٢٠٢٢/٢٠٢٣. وتتلاءم الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية الثانية أيضاً مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية.

واتبع إعداد الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية الثانية وعملية الاستعراض الوطني الطوعي سياسةً شاملةً للجميع، مع اعتماد نهج متعدد الجهات صاحبة المصلحة للتشاور والتصديق، بقيادة حكومة ليسوتو.

ومن خلال الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية الثانية، قرر البلد أن إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الشامل يمثلان معاً هدفاً جوهرياً في مكافحة الفقر وعدم المساواة. وتتمثل الركائز الأساسية لتحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- تعزيز النمو الشامل والمستدام (جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧)
- تعزيز رأس المال البشري (الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ١٠)
- إقامة البنى التحتية التمكينية (الأهداف ٦ و ٧ و ٩ و ١١)
- تعزيز الحوكمة والمساءلة (الأهداف ٥ و ١٦ و ١٧)

وتتمثل المواضيع الشاملة لعدة قطاعات فيما يلي: البيئة وتغير المناخ، والمساائل الجنسانية، وقابلية التضمر، والفئات المهمشة.

آليات التنسيق في مجال أهداف التنمية المستدامة

أنشئ هيكل التنسيق الوطني المتعدد المستويات للتنمية المستدامة، وأعلى مستوى فيه هو لجنة الرقابة الوطنية التي يرأسها صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء. وتوجد أيضاً مجموعات تقنية متعددة الجهات صاحبة المصلحة، وكذلك منتدى برلماني.

عدم ترك أي أحد خلف الركب

على الرغم من أن ليسوتو حققت نمواً اقتصادياً معتدلاً في الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠١٦ وتملك نظام حماية اجتماعية جيداً نسبياً في أفريقيا، فإن مستويات الفقر (٤٩,٨ في المائة) والبطالة (٢٥,٣ في المائة) وعدم المساواة مرتفعة جداً. ولهذا الأسباب، جعلت حكومة ليسوتو من مكافحة الفقر ومعالجة المسائل الكامنة وراء أولوية رئيسية. وتدرك أيضاً الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لأشد الفئات ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، فضلاً عن سد الثغرات بين المجالين الريفي والحضري.

تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود

تشهد ليسوتو ظروفاً مناخية حادة تتسم بحالات الجفاف وغيرها من الأخطار الطبيعية التي لها آثار كبيرة على الصحة والزراعة والأمن الغذائي والفقر والضعف. وبالنسبة لبلد يعتمد ٧٠ في المائة من سكانه على الزراعة، وأخذاً في الاعتبار الأهمية الاقتصادية للتنوع البيولوجي الفريد، بما في ذلك المياه، يمثل تغير المناخ أحد مصادر الضعف الرئيسية. وبسبب محدودية القدرة على الصمود، يعاني ٢٨ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وسيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٩.

ويكفل إطار ليسوتو الاستراتيجي الوطني للقدرة على الصمود كفاءة إدارة شاملة ومستدامة للمناخ ومخاطر الكوارث وضمان القدرة على الصمود وإحداث نظم للإنذار المبكر.

البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ودور مكتب الإحصاءات

قيمت ليسوتو بياناتها وقدراتها الإحصائية من أجل الإبلاغ عن ١٥٢ مؤشراً مختاراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتم تكييف ٣٤ مؤشراً منها من أجل الرصد والإبلاغ على الصعيد الوطني. ووضعت ليسوتو خطوط أساس للمؤشرات ذات الأولوية، غير أنه لا توجد بيانات إلا بشأن ٥٣ في المائة من المؤشرات المختارة، وتمثل تحديات تصنيف البيانات عنصراً رئيسياً.

بناء رأس المال البشري - سكان أصحاء ومتعلمون ومهرة

لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وانتشار داء السل من أكبر التحديات الصحية، إذ ينتشر فيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٢٥,٦ في المائة بين البالغين (١٥-٥٩ سنة)، صاحبه تزايد انتشار الأمراض غير المعدية. ويرتفع خطر إصابة المراهقات والشابات بفيروس نقص المناعة البشرية بـ ١٥ ضعفاً مقارنة بالفتيان المراهقين. ويُقدر معدل الإصابة بالسل بنسبة ١٠٠٠٠٠/٦٦٥، ويُسفر ذلك عن ٧٠ في المائة من حالات الاعتلال المزدوج بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية. وهناك حاجة ماسة إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وبناء نظم صحية مستدامة قادرة على الصمود وإقامة برامج تغذية من أجل تحسين صحة السكان والقدرات العقلية للأطفال.

وبلغ المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية في ليسوتو حوالي ٩٠ في المائة بالنسبة للفتيات والفتيان. ومع ذلك، لا يكمل السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي إلا ٧٠ في المائة من الطلاب المسجلين ولا يزال التسجيل في المستوى الأولي ينحصر في ٤٢ في المائة. وتستمر تحديات كبيرة فيما يتعلق بجودة التعليم ووجاهته، ويتسبب ذلك في ارتفاع معدل بطالة الشباب الذي يصل إلى ٤٣ في المائة. وثمة حاجة إلى استثمار كبير من أجل تحسين التعليم وقاعدة المهارات والتصدي لهجرة الأدمغة.

المشهد السياسي

بعد فترة من دوامة عدم الاستقرار السياسي أسفرت عن إجراء ثلاثة انتخابات وطنية في غضون أقل من خمس سنوات، التزم البلد بإجراء إصلاحات وطنية شاملة من أجل ضمان الاستقرار الطويل الأجل والتحول الاقتصادي.

الشراكات والتمويل فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة

تتواءم سياسة ليسوتو للشراكة مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونات وتعزيز الشراكات من أجل التنمية. ووضعت حكومة ليسوتو استراتيجية لتمويل الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية الثانية وشرعت في تحديد ما يلزم من موارد مالية لأهداف التنمية المستدامة من أجل تحليل الاستثمارات وآليات التمويل الممكنة اللازمة.

التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- تعبئة الاستثمار والموارد التقنية والمالية، وأنشطة الدعوة والشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة
- تعزيز جمع البيانات والرصد والتقييم وإدارة الأداء

- تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث والتكنولوجيا والابتكارات
- تعزيز القدرات القانونية والسياساتية والمؤسسية من أجل حوكمة فعالة

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]

تشكل التنمية المستدامة أولوية رئيسية لحكومة ليختنشتاين. فعلى مدى سنوات عديدة، ما فتئت ليختنشتاين تتخذ إجراءات محدّدة الأهداف لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية، وبناء مجتمع مسالم وعادل وشامل للجميع، ولضمان سيادة القانون.

وعلى الصعيد الدولي، تُظهر ليختنشتاين التزاما مستمرا بتعزيز التنمية المستدامة، سواء كان ذلك من خلال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، أو من خلال التزامها بحماية البيئة. ويكتسي تعدد الأطراف أهمية كبيرة بالنسبة لليختنشتاين، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمشاكل التي لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الدولي. ولهذا السبب شاركت ليختنشتاين بنشاط في عملية التفاوض التي أفضت إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودعت إلى أن تتسم هذه الخطة بطابع شامل. ودعت ليختنشتاين أيضا إلى وضع آلية فعالة لاستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمثل تقديم التقارير بشكل طوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى أداة هامة من أدوات هذا الاستعراض.

ويأخذ القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا مبدأ الاستدامة على محمل الجد، كما تبين من استقصاء أجري في نطاق هذا التقرير، إذ هناك رغبة عامة في المشاركة بصورة وثيقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويبين هذا التقرير بشأن الأهداف أن ليختنشتاين، عموما، تنفذها بالفعل تنفيذا فعالا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها اتخذت إجراءات هامة في العديد من المجالات لمواصلة تحسين الاستدامة وهي تظطلع بدور رائد في إطار بعض المشاريع على النحو التالي:

- تحتل ليختنشتاين، بفضل دأبها على تعزيز الطاقة الشمسية، الصدارة باعتبارها ”بطلة العالم في مجال الطاقة الشمسية“ منذ عام ٢٠١٥ إذ تمتلك النصيب الأعلى من القدرة الفولطاضوئية للفرد الواحد.
- كل بلدية في ليختنشتاين ملتزمة التزاما قويا بزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة وقد مُنحت لقب ”مدينة الطاقة“؛ وليختنشتاين ”بلد الطاقة“ الأول في العالم.
- تهدف ليختنشتاين، من خلال حملتها المعنونة ”البصمة المائية لليختنشتاين“، إلى أن تصبح أول بلد يوفر إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب للأشخاص الضعفاء بعدد يساوي عدد مواطني ليختنشتاين.
- من خلال ”مبادرة ليختنشتاين“، يبذل القطاع المالي والحكومة جهودا مشتركة لإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر.

• عن طريق العمل مع القطاع الخاص، يُسهم مشروعات ”رؤاد الطاقة والمناخ“ و ”حلقة العمل المتعلقة بالطاقة والمناخ“ في تعليم الشباب في مجال الاستدامة وتمكينهم من القيام بدور نشط في بناء مستقبل مستدام.

ويحدد التقرير المجالات التي أحرزت فيها ليختنشتاين تقدما كبيرا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف ١ (القضاء على الفقر)، و ٢ (القضاء على الجوع)، و ٣ (ضمان الصحة)، و ٤ (ضمان التعليم)، و ٦ (ضمان توافر المياه) و ٨ (توفير العمل) و ١٦ (إقامة مجتمعات مسالمة).

وحُدِّدت بعض المجالات على أنها تتطلب المزيد من العمل في مجال التنفيذ، على الرغم من أن المؤشرات الإحصائية تُظهر اتجاهها إيجابيا:

• لم تتحقق حتى الآن المساواة الفعلية بين الجنسين، ولا سيما في الحياة السياسية والحياة المهنية (الهدف ٥)؛

• هناك اعتماد كبير على الوقود الأحفوري (الهدف ٧)؛

• الاستهلاك والإنتاج يتطلبان قدرا كبيرا للغاية من الموارد (الهدف ١٢)؛

• انبعاثات غازات الاحتباس الحراري آخذة في الانخفاض ولكنها لا تزال مرتفعة جدا من حيث الأهداف المناخية التي حُدِّدت في اتفاق باريس (الهدف ١٣).

وأخيرا، حُدِّدت بعض المجالات التي تشهد تنمية سلبية:

• يعتمد التنقل في ليختنشتاين اعتمادا كبيرا على وسائل النقل الآلية الفردية (الهدفان ٩ و ١١)؛

• التنوع البيولوجي في ليختنشتاين معرض للخطر (الهدف ١٥).

واستُخدمت بيانات حالية لتقييم مدى التقدم المحرز فيما يتعلق بفرادى أهداف التنمية المستدامة في ليختنشتاين. وقُيِّمت الاتجاهات استنادا إلى نظام المؤشرات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة، زائدا بعض المؤشرات الإضافية. وقد حُصِّص ما مجموعه ٦٠ مؤشرا لفرادى الأهداف. وعموما، لا يشمل نظام المؤشرات الوطنية في ليختنشتاين إلا القليل من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة. وفي المستقبل، سيكون من الضروري النظر في الطريقة التي يمكن بها مواءمة المؤشرات الوطنية على نحو أوثق مع أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار التضامن الدولي، تُسهم ليختنشتاين إسهاما كبيرا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية. وهي تدعم المشاريع المتعلقة بجميع الأهداف تقريبا، مع التركيز على التعليم، والنهوض بسيادة القانون، والهجرة.

ويستحق التزام القطاع الخاص في ليختنشتاين أن يولي اهتماما خاصا، إذ تنفق المؤسسات الخيرية وحدها قرابة ٢٠٠ مليون فرنك سويسري سنويا على المشاريع الخيرية. وتجمع العديد من منظمات المجتمع المدني مليوني فرنك سويسري لأغراض المساعدات الإنسانية ومشاريع التنمية في الخارج. وتعتزم الحكومة مواصلة توسيع نطاق التعاون بين القطاعين العام والخاص.

[الأصل: بالفرنسية]

الموضوع: "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"

في عام ٢٠١٦، وضعت حكومة موريتانيا استراتيجية وطنية للنمو المعجل والازدهار المشترك للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠. وتجعل هذه الاستراتيجية من إدماج السكان وتمكينهم القوة الدافعة للعمل الحكومي، من خلال الجمع بين السعي لتحقيق النمو الشامل للجميع وإطلاق البرامج المحددة الأهداف لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وللحفاظ على هذه النتيجة والإسراع في الحد من أوجه عدم المساواة، يتواصل تنفيذ البرامج المحددة الأهداف للحد من الفقر، بالاعتماد على جملة أمور تشمل استراتيجية للحماية الاجتماعية، وسجلا اجتماعيا لتحديد أفقر الأسر المعيشية، وإجراءات لتعزيز القدرة على الصمود.

ويستند هذا النهج إلى الصلة القائمة بين مساعدات الطوارئ والتنمية ويكفل التآزر والاتصال بين البرامج المعنية بالتنمية وتلك المعنية بمساعدات الطوارئ.

وللتصدي لحالات الجفاف، أُطلق برنامج طموح للتحكم بالمياه السطحية، وإدخال المكننة بصورة شبه كاملة في قطاعي الزراعة وتربية الماشية وتكاملهما في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وحققت زراعة المحاصيل المروية نتائج مرضية، بفضل التنوع، وتعزيز الهياكل الأساسية المتعلقة بتحويل المنتجات الزراعية والرعي وحفظها، وإنشاء نظام تمويل ملائم وإدارة جميع سلاسل القيمة في المجالين الزراعي والرعي.

بالإضافة إلى ذلك، حُسِّنت إمكانية حصول الجميع على التعليم الأساسي على مدى السنوات الثلاث الماضية، مع تحقيق تكافؤ شبه كامل بين الأولاد والبنات في التعليم الأساسي. بيد أن جودة التعلم لا تزال دون التوقعات. ولهذا السبب، وُضعت برامج محدّدة الأهداف لتوفير التعليم الابتدائي بقدر أكبر، بطريقة شاملة وملائمة، مما يتيح فرصا جديدة أمام الأطفال غير الملحقين بالمدارس أو المنقطعين عنها في المناطق المحرومة.

وعلاوة على ذلك، أُضيف طابع مؤسسي على نهج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في الإجراءات الحكومية، وعُززت القدرات الاقتصادية والسياسية للنساء، واستفاد الأشخاص ذوو الإعاقة من برامج هامة في مجال التمكين.

ومن جهة أخرى، أدى تطبيق سياسة استباقية في مجال الهياكل الأساسية إلى بناء أكثر من ٢٦٠٠ كيلومتر من الطرق والشوارع الحضرية فضلا عن زيادة إنتاج الكهرباء الذي ارتفع من ٧٤ ميغاوات في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٢٠ ميغاوات في عام ٢٠١٨، يتأتى ٤٢ في المائة منها من مصادر الطاقة النظيفة، مما يلبي جميع احتياجات البلد ويسمح بتصدير جزء منه إلى بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية.

وقد ترافق ذلك مع تنويع الاقتصاد من خلال استغلال الموارد السمكية والزراعية والرعي في البلد، مما أدى إلى زيادة كبيرة في القيمة المضافة وفرص العمل. وبُذلت أيضا جهود كبيرة لتطوير مجالات اقتصادية شاملة للجميع وتعزيز قيادة النساء للأعمال.

وترتّب على هذه السياسات أثر كبير في مناخ الأعمال التجارية، إذ أتاحت للبلد الصعود ٢٦ مركزاً في تصنيف "ممارسة الأعمال التجارية" على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وأخيراً، سيعطي البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية "التكافل" في نهاية المطاف ١٠٠ ٠٠٠ من الأسر المعيشية الأكثر فقراً من خلال تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تحويل نقدي منتظم مشروط بتوفير التعليم للأطفال وأمهم وبضمان صحتهم.

وتدرك موريتانيا التحديات الكبرى التي تواجهها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر بزيادة الموارد المخصصة للقطاعات الاجتماعية زيادة كبيرة وإنشاء نظام شامل للتأمين الصحي يستند إلى مبدأ الدفع المباشر، بأسعار متدنية وبما يتيح إمكانية الحصول على الخدمات والأدوية على حد سواء؛ والعمل من أجل توزيع جغرافي أفضل للسكان بُغية تقليل تكلفة الاستثمارات وتيسير حصول الجميع على الخدمات، وخاصة في المناطق الريفية؛ ووضع آليات ملائمة لتشجيع النساء على ريادة الأعمال من خلال آليات تمويل محدّدة؛ ومواصلة تعزيز الأجهزة الأمنية من أجل التصدي للتهديد الإرهابي وضمان أمن الحدود؛ وتعزيز نظام الحالة المدنية البيومتری لتسجيل السكان وتأمين البيانات وتوسيع نطاقه ليشمل مجالات أخرى؛ وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

ومع ذلك، فإن عبء الديون والانخفاض المستمر في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية يشكلان خطراً على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

احتفلت موريشيوس بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها في العام الماضي. ومثلت هذه الفترة ٥٠ عاماً من بناء دولة تقوم على القيم الأساسية للحكومة الرشيدة، وسيادة القانون، ودعم حقوق الإنسان، والسلامة الإقليمية.

ويتيح لنا هذا التقرير الأول للاستعراض الوطني الطوعي المقدم من موريشيوس تقييم الشوط المقطوع، والوضع الحالي للبلد، والكيفية التي نقتح بها رسم مستقبلنا.

ويشكل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمراً أساسياً لتحقيق تنميتنا في المستقبل. وأفضت عملية مسح الأهداف التي أجريناها في عام ٢٠١٦ إلى تحديد ٢٢٢ من المؤشرات التي أُدججت بالفعل في سياساتنا الوطنية. ونعمل في الوقت الراهن من أجل إقامة هيكل وطني دائم لرصد التقدم المستمر فيما يتعلق بالأهداف.

ويروي تقريرنا المتعلق بالاستعراض الوطني الطوعي بعض التجارب الإيجابية، بيد أنه يتحدث أيضاً عن التحديات المستجدة.

فقد انتقلت موريشيوس من فئة البلدان المنخفضة الدخل إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل وتطمح إلى الدخول في فئة البلدان المرتفعة الدخل، على الرغم من أوجه ضعفها الكامنة بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية تخلو من الموارد الطبيعية، وترزح تحت وطأة بُعد المسافات، وتعرض للكوارث

الطبيعية وآثار تغير المناخ، وتعاني من ضعف شديد في مواجهة الصدمات الخارجية والاتجاهات العالمية. واستثمرت في الوقت ذاته في نظام الرعاية الاجتماعية الذي يشمل تقديم التعليم المجاني، والرعاية الصحية، ومعاش الشيخوخة للجميع، وتدابير أخرى ترمي إلى توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية لمواطنينا. وتُنفذ أهداف التنمية المستدامة في ظل هذه الظروف.

والهدف ١، الذي يرمي إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله، يستمد إجراءاته من خطة مارشال تشمل تدابير من قبيل وضع حد أدنى للأجور، وفرض ضريبة دخل سلبية، ودعم الدخل، وتوفير الإسكان الاجتماعي، وذلك لتقديم الإغاثة للفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء.

وقد أصلحنا نظام التعليم (الهدف ٤) لجعله أكثر شمولاً وأقل نُخبوية. وينصب التركيز على توفير التعليم الجيد للجميع بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل الجديدة بُغية معالجة بطالة الشباب وتفاوت المهارات (الهدف ٨). وفي هذا المسعى، نقوم باستخدام التكنولوجيا والابتكار لتهيئة بلدنا لدورته التالية من التنمية (الهدف ٩).

وندأب على حماية نُظُمنا الإيكولوجية البحرية والأرضية في مواجهة تغير المناخ (الهدفان ١٣ و ١٤). وفي حين تشجع الحكومة اتخاذ تدابير مثل قيام المجتمعات المحلية بغرس الشجيرات المرجانية، فإنها تواصل في الوقت نفسه الاضطلاع ببرنامج يستند إلى التخطيط السليم للحيز البحري. ونود أن نترك للأجيال المقبلة إرثاً سليماً يتسم بزرقة المياه وخضرة اليابسة وأن نعتمد على استدامة محيطاتنا لتوسيع نطاق التنمية.

وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، جعلت موريشيوس تنميتها تتمحور حول بناء الشراكات. فالتعاون فيما بين المجتمع المدني والقطاع العام والخاص والأوساط الأكاديمية في موريشيوس هو تعاون استثنائي وقد أتاح مواصلة السعي إلى تنمية تركز على الناس وعزز التماسك الاجتماعي. ويُظهر استعراضنا الوطني الطوعي، الذي انطوى على عملية تشاور وثيق مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، أن هذه الشراكة الوطنية تأتي بثمارها.

وقد أقمنا شراكات مماثلة على الصعيدين الثنائي والإقليمي. فقد كانت موريشيوس وسيشيل أول من قام بتقديم طلب مشترك بشأن تقاسم الحيز البحري، في حين نقوم على الصعيد الإقليمي، باستضافة مؤتمر سنوي بالتعاون مع لجنة المحيط الهندي بُغية بناء الشراكات فيما يتعلق بخطة بحرية.

وللشراكات العالمية دور حفاز بالنسبة لموريشيوس من أجل نجاحها في النهوض بأهداف التنمية المستدامة كجزء من خطتها الوطنية الأوسع نطاقاً التي تشمل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

وتدرك موريشيوس أوجه الضعف التي تعترضها والتحديات التي تواجهها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي اتباع نهج واحد مناسب للجميع إلى وقوع تمييز ضد الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل موريشيوس، التي تتطلب اتباع نهج ووضع تدابير مصاحبة على نحو خاص وتفضيلي وملائم لها في الواقع من أجل المضي نحو مرحلتها التالية من التنمية وكى لا تواجه خطر الوقوع مجدداً في الفقر والمديونية.

والحاجة إلى الهياكل الأساسية القادرة على الصمود بشكل أكبر أمام آثار تغير المناخ مثل السيول العارمة، وإدامة نظامٍ للرعاية الاجتماعية في مواجهة شيخوخة السكان، وضرورة توفير مزيد من

الأموال لبناء القدرات، هي جميعها مؤشرات على التحدي المتمثل في كون موريشيوس بلداً متوسط الدخل لا يستطيع الحصول بسهولة على المِنَح أو القروض بشروط ميسرة.

ونسعى إلى إقامة شراكات عالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولمواصلة مسيرتنا الفريدة كأمة متعددة الثقافات والأديان والأعراق بروح من الوحدة داخل التنوع - “lame dan lame” (يدا بيد).

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

منغوليا أحد أولى البلدان التي اعتمدت أهداف التنمية المستدامة. وبعد ستة أشهر من اعتماد المجتمع الدولي لأهداف التنمية المستدامة، وافق برلمان منغوليا على استراتيجيته الإنمائية الطويلة الأجل (رؤية منغوليا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) التي تعكس التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الاعتماد المبكر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا تزال التحديات قائمة. ويتواصل العمل لإضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية المعقدة والمتراطة والشاملة في إطار السياق الوطني، وإعطاء الأولوية لها وتعميمها، لا سيما في سياسات التنمية المتوسطة والقصيرة الأجل وفي إطار ميزانية الحكومة.

ولدى منغوليا الأساس السليم لكفالة تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل. ويضعها نحوها الاقتصادي السابق بين الدول ذات التصنيف المتوسط، وهي تحتل مرتبة عالية في فئة التنمية البشرية على مؤشر التنمية البشرية منذ عام ٢٠١٥.

ولكن تظل منغوليا عرضة لعوامل لا تخضع لسيطرتها بالكامل، فضلاً عن عوامل خاضعة للسياسات. وليس باستطاعة اقتصاد منغوليا الأولي الذي يغلب عليه القطاع الاستخراجي، باعتباره اقتصاداً قائماً على الزراعة وتربية الماشية ويعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية، أن يستوعب الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية العالمية. كما أن قطاعها الزراعي غير قادر على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. ويترتب على أوجه الضعف تلك عواقب اجتماعية وبيئية، مما يشكل تحديات أمام التنمية المستدامة.

وينبغي أن يكون النمو أكثر شمولاً وأوسع قاعدةً وأنظف. وقد أسهم في تباينات بأشكال مختلفة مثل الفجوات في الخدمات الاجتماعية عبر المناطق، ومحدودية فرص العمل وعدم المساواة، مما أدى إلى سوء نوعية الحياة لبعض الفئات. وقد أصبح تلوث الهواء من أكثر التحديات التي تمت مناقشتها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تضررت منغوليا بشكل كبير نتيجة لتغير المناخ. ولا يؤثر تواتر الكوارث الطبيعية مباشرة على سبل العيش فحسب، ولكنه يفاقم أيضاً من التدهور البيئي، مما يؤثر في نهاية الأمر على الاقتصاد.

وعند التصدي لهذه التحديات الإنمائية، سيكون التخطيط السليم للسياسات الإنمائية الذي يشمل الاستدامة عاملاً بالغ الأهمية. وفي ضوء ذلك، تستخدم منغوليا أهداف التنمية المستدامة كبوصلة لتعزيز التوافق في الآراء حول الإجراءات المتسقة والمنسقة داخل الحكومة ومع مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

ونظراً لشمولية أهداف التنمية المستدامة وترابطها، تقرر منغوليا بأهمية اتباع نهج على صعيد "الحكومة بأكملها" و "المجتمع بأسره". ودعماً لذلك، يتم الاضطلاع بجهود على الصعيد الوطني للشروع في استعراض وثائق السياسة العامة القائمة لمواءمتها مع خطة التنمية المستدامة للبلد، فضلاً عن الاتساق فيما بينها. وقد تم وضع أدوات ملموسة، وتقوم الحكومة بإضفاء الطابع المؤسسي عليها لتقييم السياسات وتمكين مواءمة الإجراءات المستقبلية مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية منغوليا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأطلقت الحكومة المنغولية أيضاً مجموعات عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لتحديد الغايات والمؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وهذه المبادرات أساسية في إرساء الأسس لتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠.

وفي حين أن الهياكل الوطنية العالية المستوى موجودة، ينبغي أن تشمل الاتجاهات المستقبلية أصحاب المصلحة على مستويات متعددة. كما يوجد مجلس وطني للتنمية المستدامة برئاسة رئيس الوزراء ولجنة برلمانية فرعية معنية بأهداف التنمية المستدامة. وتقدم الوكالة الوطنية للتنمية الدعم التقني المتعلق بإضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية المستدامة وضمان تكامل السياسات، ويعزز المكتب الإحصائي الوطني قاعدة الأدلة. وستركز الخطوات التالية على تعزيز القدرات والتنسيق فيما بين مختلف مستويات الحكومة والقطاع الخاص ومراكز الفكر والمجتمع المدني والسكان.

ويقدم الاستعراض الوطني الطوعي الأول لمنغوليا لمحة عن وضعها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وهو يسلط الضوء على مخاطر التباينات التي قد تمنع مكاسب التنمية، أو حتى تعكسها. ويطبق التقرير منظور عدم ترك أي أحد خلف الركب محدداً الفئات الضعيفة المعرضة لخطر التخلف عن الركب. والأهم من ذلك أن التقرير يسلط الضوء على أهمية تحسين السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي لمنغوليا، وضمان اتساق وتكامل السياسات، وتحديد أولوياتها وروابطها مع التمويل، والرصد والإبلاغ الفعالين، من أجل التنفيذ الناجح للتنمية المستدامة.

ويعرض التقرير مسألة تلوث الهواء كمثال على التحديات الإنمائية المعقدة والمتعددة الجوانب التي يمكن أن تستفيد من إجراء تحليل شامل من خلال منظور التنمية المستدامة لوضع حلول فعالة. وبعد تلوث الهواء تحدياً إنمائياً ملحاً بشكل متزايد في منغوليا ويؤثر على الصحة العامة والإنتاجية، فيما يكبد الاقتصاد تكاليف باهظة. وقد تم تحديد العقبات الرئيسية لإرشاد التدخلات السياساتية الأكثر تكاملاً وتنسيقاً بهدف التصدي لها. والهدف من هذا التقرير هو تطبيق هذا النموذج للتغلب على التحديات الإنمائية الأخرى في البلد.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]

ناورو هي أصغر جمهورية في العالم، حيث تبلغ مساحتها البرية حوالي ٨ أميال مربعة ويبلغ عدد سكانها ١٢ ٥٠٠ نسمة. وتواجه ناورو تحديات مرتبطة بصغر حجمها وموقعها النائي وضيق قاعدتها الإنتاجية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الحكومة ملتزمة بضمان استدامة جودة الحياة لجميع مواطنيها. ومنذ عام ٢٠١٤، تم أحرار تقديم في بعض المجالات، بما فيها تحسين الطاقة والقطاع

الاقتصادي. وقد مكن النمو الاقتصادي الأخير من القيام باستثمارات في أشغال رأسمالية كبرى بإنشاء قرية جديدة للتعليم وتجديد المستشفى. وقد تمكنت الحكومة مؤخرًا من تقديم خدمات مصرفية ومالية وأنشأت الصندوق الاستئماني عبر الأجيال، الذي سيدير عائدات الاستثمار في المستقبل. ولم تكن هذه التطورات ممكنة دون مساعدة الشركاء الإنمائيين.

عملية الاستعراض

أثبتت ناورو التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استعراض استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة. ويتمشى الاستعراض الوطني الطوعي بالتزامن مع عملية الاستعراض لتجنب ازدواجية الجهود. وقد قامت شعبة التخطيط والمعونة التابعة لوزارة المالية بقيادة عملية الاستعراض بتوجيه من فريق عامل تقني تم إنشاؤه لتقديم المشورة والتوجيه للوزارة خلال عملية الاستعراض.

واتسمت عملية التشاور بالشمول والشفافية، وشاركت فيها مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة من خلال سلسلة من المشاورات، بما فيها المشاورات القطاعية والمنتديات المفتوحة في المناطق وتوزيع الاستبيانات. وقد تم تسجيل تغطية جيدة لمشاركة المسنين والشباب والأشخاص ذوي التحديات الخاصة.

وتدرك الحكومة أوجه التآزر بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والأطر الدولية، وقد كفلت إدراج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجل (مسار ساموا) ضمن استراتيجيتها الوطنية المنقحة للتنمية المستدامة، مما يتيح خارطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التحديات

تشير نتائج الاستعراض إلى أن ٢٦ في المائة فقط من الأهداف المرحلية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة قد نفذت. وتشمل العوامل التي تؤثر على التنفيذ، في جملة أمور، الافتقار إلى التمويل وملاك الموظفين وضعف التنسيق والمسائل المتعلقة بالأراضي والأهداف غير الواضحة.

والتحديات الصحية التي تواجهها ناورو شديدة وتترافق مع عبء كبير ناتج عن الأمراض غير المعدية. وتنفق الحكومة نسبة كبيرة من ميزانيتها على التدابير العلاجية؛ بيد أن المعايير الصحية لا تزال سيئة. وفي قطاع التعليم، ارتفعت أعداد الملتحقين؛ غير أن مستوى التغيب عن المدرسة بدون إذن ومعدلات الاستبقاء والنجاح لا تزال مدعاة للقلق.

ولا تزال ناورو تعاني من التحديات الناجمة عن هشاشتها والعوامل الخارجية، بما في ذلك التحديات البيئية العالمية والصدمات الاقتصادية الخارجية وتغير المناخ. وينطوي تغير المناخ على إمكانية التأثير على مصادر الإيرادات المتأتية من مصائد الأسماك، مما يؤدي إلى تفاقم الهشاشة الاقتصادية.

وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية للاستعراض في الحاجة إلى تعبئة الوصول إلى الأراضي وإدارتها. ويمثل ارتفاع مستوى سطح البحر المتوقع مخاطر على مجتمعات ناورو المحلية والبنية التحتية الرئيسية، التي تتركز بشكل أساسي في المناطق الساحلية. ولذلك، فإن الانتقال إلى الأراضي العليا أمر حتمي ويمثل أولوية عليا للحكومة. غير أن الانتقال لن يكون ممكنًا دون استصلاح الأراضي العليا. واستصلاح

الأراضي العليا وعملية الانتقال تمثل مبادرات طويلة الأجل تحتاج إلى دعم كبير من المانحين لتحقيق بنجاح.

ولا يزال تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ والأطر الأخرى المتفق عليها دولياً بموارد وقدرات محدودة أمراً يشكل تحدياً. وسيكون الحصول على مصادر جديدة للتمويل في غاية الأهمية.

الخطوات التالية

عقب الاستعراض، سيتم تحديد مجموعة من المؤشرات ذات خطوط أساس مرجعية ومؤشرات قابلة للقياس الكمي من جانب الوكالات التنفيذية لقياس التقدم المحرز. وسيتم إجراء مزيد من المشاورات مع وزارة المالية لتصميم نظم لرصد وتقييم كل مجال من مجالات الأولوية. وسيجري رصد التنفيذ من خلال إطار استراتيجي متوسط الأجل لثلاث سنوات، يرتبط بميزانية متعددة السنوات.

وقد تم إنشاء لجنة وطنية للتخطيط والتطوير بهدف توفير آلية لتحسين التنسيق والتشاور من أجل رصد وتقييم السياسات وتنفيذ برنامج الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ويرأس اللجنة وزير المالية، وهي تتألف من رؤساء الإدارات الأساسيين. وتقدم شعبة التخطيط والمعونة، إلى جانب المكتب الوطني للإحصاء، الدعم التقني للجنة.

وسيتطلب التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التركيز على تنفيذ الأولويات الوطنية المحددة في الإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، وتحسين النظم الإحصائية الوطنية، وتعزيز المؤسسات، وتحسين إطار الرصد والتقييم، وبناء القدرات الوطنية لوزارة المالية لدعم الوكالات التنفيذية في هذا الصدد. ويمثل استمرار الدعم المقدم من الشركاء في التنمية عنصراً هاماً لمساعدتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

ما تزال نيوزيلندا ملتزمة بالقيام بدورها في الداخل والخارج للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعنوان الاستعراض الوطني الطوعي الأول - *He waka eke noa* - "جميعنا في قارب واحد" - هو مثل ماوري يعكس سياسة الحكومة المتمثلة في عدم ترك أي أحد خلف الركب.

ويغطي استعراض نيوزيلندا الوطني الطوعي الأول أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ جميعها، مع التركيز على كيفية تحقيق النتائج الأجدى بالنسبة لنيوزيلندا. ويحدد الاستعراض النهج الذي تتبعه نيوزيلندا إزاء الأهداف، ويعكس التزامنا بالتنمية الاقتصادية المنتجة والمستدامة والشاملة. ويسلط التقرير الضوء على النجاحات والتحديات، كما يحدد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل.

ويعكس الاستعراض الوطني الطوعي السياق النيوزيلندي. ويكتسي المركز الخاص للشعب الماوري بوصفهم السكان الأصليين في نيوزيلندا، *tangata whenua*، أهمية بالغة وأساسية بالنسبة لهويتنا الوطنية. ويتضمن الاستعراض مفهوم *Kaitiakitanga*، أو الوصاية، على بيئتنا الطبيعية.

وهناك حاجة إلى التفكير بطريقة جديدة لتحقيق الرؤية الواردة في أهداف التنمية المستدامة. وعوضاً عن قياس التقدم المحرز باستخدام مصطلحات اقتصادية بحتة، تعمل نيوزيلندا على وضع مجموعة أوسع من المقاييس - إطار المعايير المعيشية - تضع الرفاه المستدام للأجيال في صلب رسم السياسات وإدارة مواردنا. وإطار المعايير المعيشية هو إطار مبتكر لقياس وتحليل ديناميات الرفاه، فضلاً عن المخاطر والقدرة على الصمود عبر طائفة واسعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الوقت نفسه، وضعت الهيئة النيوزيلندية للإحصاءات مجموعة جديدة من المقاييس تدعى مؤشرات آوتياروا نيوزيلندا. وعلى غرار إطار المعايير المعيشية، تتجاوز مؤشرات آوتياروا نيوزيلندا المقاييس الاقتصادية التقليدية مثل الدخل والناتج المحلي الإجمالي، وتشمل الرفاه والتنمية المستدامة. وستدعم مؤشرات آوتياروا نيوزيلندا إطار المعايير المعيشية، فضلاً عن مواصلة الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من مستوى نيوزيلندا المعيشي المرتفع عموماً، فإن نسبة من الأسر المعيشية تعاني الفقر أو المشقة المادية. ونحن نقر بأن بعض الفئات ممثلة تمثيلاً زائداً، ونعمل على تعزيز رخاء نيوزيلندا وتقاسمه على نحو أكثر إنصافاً.

وهناك تركيز خاص على الحد من فقر الأطفال. وتفرض قوانين جديدة بدأ العمل بها في عام ٢٠١٨ تركيزاً مستمراً على الحد من فقر الأطفال وتنص على المساءلة السياسية فيما يتعلق بتحقيق الغايات المعلن عنها. وتهدف غايات الحكومة العشرية إلى تخفيض فقر الأطفال بنسبة تزيد عن النصف على مقياسي انخفاض الدخل والمشقة المادية بحلول عام ٢٠٢٨. وقد وضعت الحكومة مجموعة من التدابير، بما فيها حزمة الأسر لعام ٢٠١٧، مما رفع دخل الأسر المنخفضة الدخل. وهناك مجموعة واسعة من المبادرات الجارية لتحسين رفاه الأطفال والشباب.

وتدعم نيوزيلندا أهداف التنمية المستدامة جنباً إلى جنب مع شركائنا الدوليين. وفي عام ٢٠١٨، زادت نيوزيلندا مساعدتها الإنمائية الرسمية استجابة لخطة عام ٢٠٣٠ واحتياجات تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية. ويمثل مبلغ ٧١٤ مليون دولار الإضافي الذي خصصته نيوزيلندا على مدى أربع سنوات زيادة تبلغ نسبتها ٣٠ في المائة، مما يرفع مساعدتنا الإنمائية الرسمية بنسبة متوقعة تبلغ ٠,٢٨ في المائة من إجمالي الدخل القومي.

وتستهدف المساعدة الإنمائية الرسمية لنيوزيلندا البلدان الأشد احتياجاً، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وتعطي الأولوية الأساسية للتنمية المستدامة. وتذهب نسبة ستين في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لنيوزيلندا إلى منطقة المحيط الهادئ، مع التركيز بقوة على تحسين الازدهار والمرونة الاقتصادية. ونحن نسترشد بالتنمية المستدامة أيضاً في نهجنا إزاء التجارة والبيئة والأمن.

وأهداف التنمية المستدامة مترابطة ولا يمكن أن تحققها الحكومات لوحدها. فهذا يتطلب نهجاً شاملاً ومشاركة جميع قطاعات المجتمع. ويسلط الاستعراض الوطني الطوعي الضوء على بعض الأعمال الهامة التي يجري الاضطلاع بها في نيوزيلندا وخارجها من جانب النيوزيلنديين، أفراداً ومؤسسات تجارية وجماعات محلية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونقدر المساهمات المقدمة إلى الاستعراض الوطني الطوعي من قبل أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك من القطاعات غير الحكومية. وقد تم التشاور مع المنظمات غير الحكومية من جانب مجموعة

من الوكالات الحكومية المعنية. وطلب فريق مرجعي لأصحاب المصلحة تقديم ملاحظات بشأن الاستعراض. وتم التماس تعليقات الجمهور الأوسع نطاقاً من خلال عملية عبر الإنترنت.

عمان

[الأصل: بالعربية]

كان فكر الاستدامة من أهم مرتكزات الرؤى المستقبلية والخطط التنموية الخمسية المتعاقبة في سلطنة عمان منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وحتى الآن، وكذلك كانت السلطنة شريكاً فاعلاً في كافة المنتدىات والمداولات الأمية والإقليمية التي تمخض عنها الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ومنذ ذلك الحين، سعت السلطنة إلى ترجمة التزامها الدولي بتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠ إلى استراتيجيات طويلة الأجل وخطط وبرامج عمل متوسطة وقصيرة الأجل، والحقيقة أن هذا الحرص من قبل السلطنة على تحقيق الأهداف والغايات التي حددتها أجندة التنمية المستدامة ليس أمراً مستغرباً، وإنما هو امتداد طبيعي لقيم ومبادئ الاستدامة والمساواة والعدالة والسلام والمشاركة وعدم ترك أحد خلف الركب الراسخة في المجتمع العماني منذ نشأته وحتى الآن. ويتجلى ذلك بشكل واضح في النظام الأساسي للدولة وفي خطابات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه، والتي شكّلت دائماً إطاراً حاكماً لكل خطط وبرامج التنمية في السلطنة. ولغرض هذا الاستعراض حددت السلطنة عدداً من الرسائل الرئيسية نبرزها فيما يلي:

دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية

حرصت حكومة السلطنة على إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات وخطط التنمية في عُمان، ورصد الميزانيات الكفيلة بتحقيقها على المدين المتوسط والطويل. ومن هذا المنطلق أصبحت أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مكوناً رئيسياً من مكونات ومحاور رؤية عمان ٢٠٤٠.

تطوير الآليات المؤسسية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تسعى السلطنة إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ولضمان نجاح تنفيذ تلك الاستراتيجيات والسياسات تم تشكيل اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي لجنة رفيعة المستوى تضم أعضاء من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية ومجلس عُمان وممثلي القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، أنيط بها مجموعة من المهام من أهمها متابعة عمليات إدماج أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في محاور الأجندة الوطنية، بالإضافة إلى إعداد تقارير المتابعة السنوية لأهداف التنمية المستدامة.

الوعي العام وملكية أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت السلطنة عند إعداد خططها متوسطة الأجل ورؤيتها طويلة الأجل على مشاركة مجتمعية واسعة على المستويين الوطني والمحلي، حيث تم عقد العديد من الحلقات النقاشية وورش العمل والجلسات

الحوارية مع مختلف شركاء التنمية، وذلك لضمان الملكية المجتمعية لأجندة التنمية. ومن أبرز المبادرات التي تبنتها السلطنة مبادرة "كل عُمان" التي أتاحت الفرصة لمشاركة كافة شرائح المجتمع في وضع أولويات المجتمعات المحلية وتطلعاتهم المستقبلية عند إعداد وثيقة الرؤية (عمان ٢٠٤٠).

منظومة لقياس ومتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

وضعت السلطنة نظاماً متكاملًا لمتابعة وتقييم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومنهجية لتقييم قياس التقدم المحرز لتضمن التحقق من بلوغ المستهدفات، وإمداد متخذ القرار بمعدلات التنفيذ المستهدفة والمحققة أولاً بأول.

وكذلك تم تصميم لوحة معلومات مركزية (National Dashboards) لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ليتم من خلالها قياس ما يقرب من مائة مؤشر على المستوى الوطني، وقد أوضحت نتائج القياس بشكل جلي التقدم الإيجابي للسلطنة في الكثير من المؤشرات.

المزيد من الجهد لمواجهة التحديات حتى عام ٢٠٣٠

هناك عدد من القضايا التي توليها السلطنة اهتماماً كبيراً، من أبرزها التحدي المالي، الذي حدا بالسلطنة للبدء في التحول نحو تطبيق موازنات وخطط البرامج والأداء، والتي تحدد العلاقة المباشرة بين الأولويات الوطنية والموازنات التي يجب أن تخصص لتنفيذها، وتقدم أداة سلسلة لتتبع الأداء والمساءلة عنه، فجودة تخصيص الموازنات هو أمر لا يقل أهمية عن توفير التمويل.

كما تبذل السلطنة جهوداً حثيثة من أجل التطور التكنولوجي والجاهزية للثورة الصناعية الرابعة، وتسخيرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما في مجال خلق فرص عمل جديدة واستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.

وتؤمن حكومة السلطنة إيماناً عميقاً بمبدأ عدم ترك أحد يسير خلف الركب، ومن هذا المنطلق، أولت اهتماماً خاصاً بتنمية وتعزيز دور المحافظات والمجتمعات المحلية، بهدف تحقيق نمو متوازن لثمار التنمية على المواطنين في مختلف أرجاء البلاد، وفيما بين المحافظات المختلفة.

وتضع السلطنة قضية توفير البيانات على رأس أولويات العمل الوطني الساعي لتحقيق أجندة التنمية المستدامة. ولذلك شرعت فعلياً في بناء منظومة معلومات إحصائية متكاملة مترابطة إلكترونياً وقابلة للتحديث بشكل مستمر، كما تم وضع الخطط اللازمة لتنفيذ التعدادات والمسوح الميدانية لتوفير المؤشرات المطلوبة حتى عام ٢٠٣٠.

الخلاصة

أكد التقرير الوطني الطوعي أن سلطنة عُمان ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدى الزمني المحدد، وأنها، بصفة عامة ورغم وجود تحديات لا يمكن الاستهانة بها، تسير بخطى واثقة في الاتجاه الصحيح لتحقيق تلك الأهداف، مستفيدة من رصيد علاقاتها الخارجية التي تربطها ومحيطها العربي والإقليمي والدولي، وتعززها المشاركة المجتمعية الواسعة عند تصميم وتنفيذ وتقييم الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة بمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

الالتزام السياسي والاستعداد المؤسسي - تعزيز الشراكات

كدليل على الالتزام والشعور بالتملك السياسيين، أدمجت باكستان أهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية الوطنية في شباط/فبراير ٢٠١٦. وباكستان هي أول بلد يفعل ذلك.

واسترشدت إعادة توجيه النهج هذه، في جملة أمور، بالدروس المستفادة من استراتيجية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأطلق في عام ٢٠١٨ إطار وطني لأهداف التنمية المستدامة، الغرض منه وضع رؤية وخطة واستراتيجية وطنية لتحقيق كامل إمكانات هذه الأهداف في باكستان على الوجه الأمثل وإضفاء طابع محلي عليها وتحديد الأولويات في هذا الشأن.

ومن حيث الترتيبات المؤسسية، أنشئت فرق عمل في البرلمان الوطني وبرلمانات المقاطعات لاستعراض التقدم المحرز وتيسير الدعم التشريعي للتنفيذ.

وثبّس سبع وحدات داعمة لأهداف التنمية المستدامة منشأة على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات التنسيق الرأسي والأفقي بين أصحاب المصلحة.

وبالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية، ستواصل باكستان العمل على تحقيق الأهداف عن طريق استراتيجيات التنفيذ المبتكرة والمحددة الأهداف والمركزة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ويتمثل جانب رئيسي من استراتيجية التنفيذ في تعزيز التحالفات القائمة وإقامة تحالفات جديدة، وتسخير التكنولوجيا، وتعبئة التمويل. وسوف تبقى الشراكة والتعاون الوثيق مع نطاق واسع من الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة وفي المجتمع المدني ووسائط الإعلام، علاوة على الدعم الإقليمي والدولي، سمة رئيسية.

خطط طموحة للتخفيف من حدة الفقر

لا يزال الالتزام بالتخفيف من حدة الفقر محور تركيز رئيسي. ومن خلال تدخلات وبرامج رئيسية، أُحرز تقدم رغم التحديات المستمرة. وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة، انخفض عدد الفقراء بنسبة ٢٦ في المائة وانخفض الفقر المتعدد الأبعاد بمقدار ١٦ نقطة مئوية.

وأطلق في هذا العام برنامج وطني للتخفيف من حدة الفقر - اسمه برنامج "إحساس" - بهدف توسيع شبكات الحماية الاجتماعية والأمان ودعم تنمية رأس المال البشري في جميع أنحاء البلد. ويكمل هذا البرنامج ويوسّع برنامج الحماية الاجتماعية للنساء الفقيرات القوي، الذي ما زال تنفيذه مستمرا.

وثمة عزم وطني ثابت على القضاء على الفقر. وقد تم زيادة حجم المساعدات المقدمة إلى الشرائح الدنيا. ويجري تحديث السجل الاجتماعي - الاقتصادي الوطني من أجل استهداف الفقراء بفعالية أكبر وضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

التزام بالقضاء على الجوع وتحسين الصحة

انخفض التقزم وسوء التغذية على مدى الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ بمقدار ٦ و ٩ نقاط مئوية على التوالي. وإدراكاً للتحديات المستمرة، يجري إيلاء المزيد من التركيز وتخصيص المزيد من الموارد في هذا الصدد.

وتحسّن شيوخ قابلات التوليد الماهرات بمقدار ١٧ نقطة مئوية وانخفض معدل وفيات المواليد بمقدار ١٠ نقاط مئوية خلال الفترة نفسها. وكان لبرنامج العاملات الصحيات، المتميز بوجوده على مستوى القواعد الشعبية، دورٌ أساسي في تحقيق هذا التحسّن.

وأطلقت مبادرة جديدة للتغطية الصحية الشاملة - باسم برنامج *Sehat Sahulat* - هذا العام لتوفير التغطية بالتأمين الصحي للأشخاص المحتاجين. وثمة إصلاحات جارية في القطاع الصحي، سترتب عليها العمل بنظام مركزي متكامل لمراقبة الأمراض ووضع آلية قوية لتبادل المعلومات بين المقاطعات.

من الالتزام إلى العمل - الحماية البيئية وتغير المناخ

رغم أن بصمتنا الكربونية ضئيلة، فإن الآثار الضارة لتغير المناخ على باكستان هائلة وبارزة. وقد أصبح التكيف مع تغير المناخ واقعا مفروضا على باكستان.

وبالرغم من تلك العوامل، بدأت باكستان إجراءات ترمي إلى حماية البيئة وإلى الإسهام في الجهود المبذولة لتقليل أضرار تغير المناخ إلى أدنى حد ممكن. ويرد كلٌّ من التكيف وتخفيف الأثر في نهجنا إزاء السياسات والتنفيذ.

وكان زرع باكستان بليون شجرة على نطاق ٣٥٠.٠٠٠ هكتار هو أول تعهد من تعهدات تحدي بون يفني بالتزامه ويتخطاه عن طريق الموارد الوطنية. وقد تم الآن توسيع هذا المشروع ليشمل ما يصل إلى تسونامي من ١٠ بلايين شجرة، في مسعى لزرع الأشجار على نطاق البلد ككل على مدى خمس سنوات لاستعادة الغابات المستنفدة والتخفيف من حدة تغير المناخ.

وعلاوة على ذلك، أُطلقت برامج مثل "باكستان نظيفة وخضراء" (Clean and Green) و "تجديد باكستان" (Recharge Pakistan). وتُشكّل هذه الحلول الطبيعية الرامية إلى استعادة النظم الإيكولوجية أمثلة بارزة للإجراءات المتعلقة بالمناخ في صفوف البلدان النامية، مع ما يرافقها من نفع يؤدي إلى تحسين التنوع البيولوجي وتوليد سبل العيش.

الرصد والتقييم

يظل الرصد والتقييم الدوران لمختلف جوانب إطار أهداف التنمية المستدامة يُشكلان أولوية هامة. وقد تم تحديد خطوط الأساس والغايات المتعلقة بجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة منذ عام ٢٠١٨. وجرى تعديل أدوات جمع البيانات الوطنية لتحسين توافر البيانات، مع إيلاء التركيز لجانب الإنصاف والاستدامة من جوانب الأهداف. وستكون الشفافية معلما رئيسيا لهيكل الرصد والتقييم، من خلال إنشاء لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة.

ومن شأن اعتماد نهج وطني يركز على الشراكات، مدعوما بالتكنولوجيا وميسراً بالتمويل، أن يحفز ويوسع نطاق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

بالاو

[الأصل: بالإنكليزية]

التقدم بماضينا نحو مستقبل منيع ومستدام ومنصف

مقدمة

شاركت بالاو بنشاط في صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبناء على ذلك، ترحب بالاو بالاستعراض الوطني الطوعي كفرصة لتأمل الإنجازات والاعتراف بأوجه الضعف مع التعجيل بإحراز تقدم نحو نموذج إنمائي عالمي يتسم بالمناعة والاستدامة والإنصاف، أي "عصر التنمية المستدامة".

وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين التي انقضت منذ الاستقلال، أقامت بالاو، بصفتها دولة جزرية صغيرة لكن أيضا دولة محيطية كبيرة، إدارة وهياكل أساسية داعمة للهوية الوطنية الحديثة، وتطورت من بلد منخفض الدخل في عام ١٩٩٤ إلى بلد مرتفع الدخل في عام ٢٠١٧. وحققت بالاو سبعة أهداف من بين الأهداف الإنمائية للألفية واضطلعت بدور قيادي في حماية البيئة للأجيال المقبلة. وتشمل الإنجازات الأخرى استفادة الجميع من الرعاية الصحية والتعليم الجيد، والحد من الفقر في ظل اقتصاد متنام، وإنشاء شبكة على نطاق البلد من المناطق المحمية ممولة تمويلًا مستدامًا، وإقامة شراكات إقليمية وعالمية دائمة. ومع ذلك، فلا تزال توجد تحديات تعزى إلى أوجه الضعف التي تواجه بالاو كدولة جزرية صغيرة نامية، والقوى الاقتصادية العالمية، وتغير المناخ.

وسائل التنفيذ

اعتمدت بالاو أهداف التنمية المستدامة على أرفع مستوى سياسي. وبعد رسم خريطة الغايات والمؤشرات العالمية قياسًا بالأولويات المحلية، حددت بالاو ٨٩ غاية يتكون منها الإطار الوطني لأهداف التنمية المستدامة. ويعرض الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠١٩ تقريرًا أساسيًا قياسًا بالإطار الوطني ويرسم الخطوط العريضة لمسار إلى عام ٢٠٣٠ وما بعده. وتشمل الخطوات المقبلة إدماج الأهداف المعتمدة وطنيًا في إطار التخطيط والميزنة لتيسير رصدتها وتنفيذها في الوقت المناسب، بينما يجري بناء الشعور بامتلاك الأهداف على مستوى القواعد الشعبية.

التنمية المستدامة

التنمية المستدامة في بالاو هي تقاطع أربع ركائز متداخلة - الشعب، والازدهار، والكوكب، والشراكات. وفي ركيزة الشعب (الأهداف ٢ إلى ٤)، تتطلع بالاو إلى توفير حياة سعيدة وصحية وهادئة تدعمها ركيزة الازدهار (الأهداف ١ و ٨ و ١٠) المتمثلة في النمو المنصف والشامل للجميع والمستدام في انسجام مع الطبيعة - ركيزة الكوكب (الأهداف ٦ و ٧ و ٩ والأهداف ١١ إلى ١٥). أما الركيزة الرابعة، المتمثلة في الشراكات والحوكمة (الأهداف ١٦ و ١٧)، فهي تجسّد الاعتماد المتبادل بين جميع الركائز والاحتياج المستمر إلى حوكمة وشراكات فعالة محليًا ودوليًا. وخلال تحقيق أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠، حدّدت بالاو تحديات في مجالات سد الثغرات، وتحسين الجودة، وتعزيز القدرة على الصمود - لا سيما التكيف مع آثار تغير المناخ.

سد الثغرات: هناك العديد من الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تقف بالاو على مسار تحقيقها، ولكنها تتطلب جهدا إضافيا للحفاظ على تقدم جيد. فبعد توفير التعليم للجميع، تقوم الحاجة إلى المزيد لضمان جودة التعليم من أجل مستقبل معوم (الغاية ٤-١). وبعد كفالة حصول الجميع على المياه، تقوم الحاجة إلى المزيد لضمان السلامة والقدرة على مقاومة الجفاف (الغاية ٦-١). وبعد إنشاء شبكة وطنية من المناطق البحرية المحمية، تقوم الحاجة إلى المزيد لحماية النظم الإيكولوجية الحساسة بوجه خاص التي لا تزال ضعيفة التمثيل في الشبكة، مثل أشجار المانغروف (الغاية ١٤-٥)، وللحفاظ على الأرصد السميكية القريبة من الشاطئ (الغاية ١٤-٤)، والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الأرضية مع تحقيق الأمن الغذائي (الغايتان ٢-٣ و ٢-٤)، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع (الغاية ٨-٥) في انسجام مع الطبيعة.

تحسين الجودة: بعد توفير الخدمات الأساسية، تركز بالاو الآن على الجودة. ولا يعاني أحد من الجوع، لكن الكثيرين لا يتمتعون بنظام غذائي أمثل وكأمة، تعتمد بالاو اعتمادا زائدا على واردات الغذاء، وهو ما يسفر عن أوجه خطرة لانعدام الأمن (الغاية ٢-٢). ويتمتع الجميع بالطاقة الحديثة، لكن بالاو تطمح إلى الطاقة المتجددة الحديثة (الغايتان ٧-١ و ٧-٢). وقد بنّت بالاو طرقا، لكنها تطمح إلى استكمال الهياكل الأساسية للنقل التي تتضمن أرصفة المشاة والنقل العام (الغاية ٩-١).

بناء القدرة على الصمود: يؤثر تغير المناخ وما يرافقه من كوارث طبيعية على جميع جوانب الحياة ويهدد، في غياب التنمية المسترشدة بالمعلومات المناخية، اقتصاد بالاو وهياكلها الأساسية وبيئتها وصحتها وثقافتها. ومن الضروري أن يتكيف التخطيط مع الحقائق المناخية الجديدة - الهياكل الأساسية المقاومة لعوامل المناخ، وتهجير المجتمعات المحلية عند الاقتضاء، وبناء رأس المال البشري اللازم للعيش في عالم غيّر المناخ.

التقدم بماضينا

أهل بالاو اعتبروا جزيرتنا وطنا لهم لأجيال، وتكيفوا مع التغير، وطوروا قيما وتقاليد تُشكّل أساسا للاستدامة. وإذ تتقدم بالاو في "عصر التنمية المستدامة" هذا، فإننا نسترشد بماضينا في رسم مستقبلنا ولنلتزم بالتقدم معاً، مع عدم ترك أحد خلف الركب، حيث يربط بيننا تراثنا المشترك وقيمنا المشتركة. ونحن نسعى إلى شراكات حقيقية مع المجتمع العالمي لدعمنا في الحصول على التكنولوجيات، وتطوير الابتكارات، وتحديد التمويل الداعم لمستقبل منيع ومستدام ومنصف لصالح جيل اليوم والأجيال المقبلة.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

يتطلع الفلبينيون إلى إيجاد التوازن بين العمل والحياة الشخصية وإلى عيش حياة مريحة وآمنة بسلام. ولقد وضعنا هذه التطلعات الطويلة المدى - *AmBisyon Natin 2040* - في أعقاب دراسة استقصائية أجريت على نطاق البلد في أواخر عام ٢٠١٥. وكان هذا الوقت هو الذي اعتمدنا فيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومن ثم وضعنا خطة الفلبين الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وأدرنا عقب ذلك أننا بحاجة إلى تحويل عالمنا من خلال كفالة التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد خلف الركب لكي نعيش الحياة التي نصبو إليها.

والاستدامة والشمول هدفان ومبدآن في الوقت نفسه نحتدي بهما في استراتيجياتنا الإنمائية. وإشراك أصحاب المصلحة أمر ضروري لكي تكتسب المبادرة الزخم ولكي تؤمن بها شريحة واسعة من المجتمع وتندفع لتحقيقها بنجاح.

ويركز الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للفلبين على التآزر بين الإجراءات الحكومية وغير الحكومية اللازمة لضمان الشمول والمساواة.

وقد استخدمت الفلبين نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإجراءات العمل الوطنية راسخة في القوانين لكفالة متانتها. ويتم التنسيق بين القطاعات وتنسيق الإجراءات عن طريق الآليات المؤسسية القائمة. كما يتم إرشاد أصحاب المصلحة وإشراكهم في المناقشات. ويوفر موقع أهداف التنمية المستدامة الشبكي الذي أطلق مؤخراً منبرا للمشاركة على نطاق أوسع مع فئات منها الشباب والشابات الفلبين.

والمحفز الرئيسي للعمل هو خطة الفلبين الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، وقد حرصنا على إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطة. وقد تعاقب لاحقا إدراج خطة الفلبين الإنمائية في مستويات الحكومة بأكملها، بما في ذلك على الصعيد المحلي، في أعقاب إصدار الأمر التنفيذي رقم ٢٧ (٢٠١٧). وتم تحديد الغايات العددية لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، مما حدد وتيرة التقدم المطلوبة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وترد هذه الغايات في مصفوفات النتائج، وهي وثيقة مصاحبة لخطة الفلبين الإنمائية. وترصد هيئة الإحصاءات في الفلبين مؤشرات المستوى الأول من خلال آليتها لرصد أهداف التنمية المستدامة.

وفي حين تقوم الحكومة بالتحفيز والحشد فيما يتعلق بالإطار السياسي للأهداف، فقد اضطلع أصحاب المصلحة، وحتى الجهات غير الحكومية منهم، بالمسؤولية عن خطة عام ٢٠٣٠ وتقديم الخدمات إلى أصحاب الحقوق.

فيما يتعلق بجودة التعليم: تم وضع الإطار القانوني لإضفاء الطابع المؤسسي على نظام التعلم البديل. وتسعى وزارة التعليم، في عملها مع القطاع الخاص، للوصول إلى ما نسميه "الشروط الأخير" الذي يشمل الشباب غير الملتحق بالمدرسة والفئات الضعيفة الأخرى، من أجل تقديم الخدمات التعليمية.

فيما يتعلق بالعمل اللائق: يحفز قانون الفلبين للوظائف الخضراء الشركات على عرض فرص عمل باستخدام ممارسات إنتاجية مراعية للبيئة، وذلك لإتاحة الانتقال المنصف إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. وفي الوقت نفسه، ستطلب لجنة الأوراق المالية من الشركات العامة تقديم تقارير الاستدامة اعتباراً من عام ٢٠٢٠. وتعتمد الأعمال التجارية الخاصة، مثل مؤسسة "الطبيعة البشرية" (Human Nature)، نماذج الأعمال التجارية الشاملة حيث تشمل سلسلة القيمة عن عمد المجتمعات المحلية المحرومة. ويعزز برنامج الإرشاد Mentor Me التابع لوزارة التجارة والصناعة التوجيه والشراكات بين الشركات الصغيرة والكبيرة.

فيما يتعلق بالحد من عدم المساواة: يوفر برنامج التحويلات النقدية المشروطة تدخلات هادفة لصالح الأسر المحرومة. واستجابة لقانون الجمهورية ١٠٥٢٤، الذي يحجز فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة، تقوم شركات مثل "مؤسسة لامويان" (Lamoiyan Corporation) بتوظيف الأشخاص المعوقين، الذين يشكلون نسبة كبيرة من موظفيها. ولتعويض الفروق الإقليمية، يوفر برنامج مساعدة

البلديات المحرومة صندوق دعم للحكومات المحلية الأكثر فقراً لتنفيذ مشاريع منها طرق الوصول وشبكات المياه.

فيما يتعلق بالعمل المناخي: يوفر إطار إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ معلومات عن المخاطر لتعزيز القدرة على التكيف. ويمثل مشروع التقييم التشغيلي للمخاطر على النطاق الوطني مثالا للمشاركة بين الأوساط الأكاديمية والحكومة في توفير المعلومات المتعلقة بالطقس في الوقت المناسب من أجل التأهب للكوارث. وقد طبق بالفعل حظر على المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام في عدد من المدن والبلديات. ويجري حالياً وضع خطة عمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين لتوفير إطار متماسك للعمل المناخي.

فيما يتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية: يمثل تصديق قانون بانغسامورو التنظيمي هدفاً مرحلياً أساسياً، وقد نتج عن المبادرات التراكمية، بما في ذلك المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي، للتصدي للنزاع الذي طال أمده في جنوب الفلبين.

فيما يتعلق بكفالة فعالية الشراكات: تقوم الفلبين بإجراء استعراضات لحافظة المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، فإننا نحرص على أن يتأتى معظم تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الموارد المحلية.

ويتطلب السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة اتباع نهج طموح يحمل الجميع على دعم هدف عدم تخلف أحد عن الركب. وسيحدد إشراك مختلف أصحاب المصلحة اليوم بطريقة ملموسة للغاية مدى تحقيق الأهداف في السنوات الـ ١١ المتبقية وحتى عام ٢٠٤٠.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]

قبل خمسة وعشرين عاماً، أدت الإبادة الجماعية ضد التوتسي إلى تخلف رواندا عن كل مؤشرات التنمية وتسببت بتدمير نسيجها الاجتماعي والاقتصادي بأكمله. وشرع الروانديون في عملية إعادة بناء مدفوعة برؤية عام ٢٠٢٠ المشتركة والتي تستند إلى ثلاثة خيارات أساسية: الوحدة والطموح والمساءلة. واضطلع البلد بعدد من الإصلاحات الرامية إلى إقامة مجتمع عادل وشامل للجميع يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ومنذ عام ٢٠٠٠، سجلت رواندا نمواً شاملاً بلغ متوسطه السنوي ٨ في المائة، الأمر الذي أدى إلى انتشار الملايين من براثن الفقر وإحراز تقدم جيد في جميع القطاعات الإنمائية.

وأدرجت رواندا خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة في خطتها للتنمية الوطنية من خلال مشروع رؤية عام ٢٠٥٠ والاستراتيجية الوطنية للتحويل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٤ والاستراتيجيات ذات الصلة على مختلف المستويات.

وتم اتباع نهج تشاوري في إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، وهو يقدم معلومات عن التقدم الذي أحرزته رواندا والتحديات التي واجهتها والدروس المستفادة، ويركز على الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧، في إطار خمسة مجالات مواضيعية هي:

١ - تنمية رأس المال البشري: تمشيا مع الهدف ٤ الذي يركز على نوعية التعليم والتعلم، تتوقف خطة التعليم الاستراتيجية على ما يلي: (أ) زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي؛ (ب) تحسين نتائج التعلم؛ (ج) تحسين جدوى المناهج الدراسية؛ (د) تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (هـ) إمكانية وصول الجميع، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة. وقد تم إحراز تقدم في مجال التغذية، ولا سيما فيما يتعلق بالهزال ونقص الوزن؛ إلا أن التقزم ما زال يشكل تحدياً على الرغم من انخفاض نسبته من ٥١ في المائة (عام ٢٠٠٥) إلى ٣٨ في المائة (عام ٢٠١٥). وقد وضعت الحكومة برنامجاً واستراتيجية متعددي القطاعات للقضاء على سوء التغذية يتجسدان في البرنامج الوطني لتنمية الطفولة المبكرة، للقضاء على سوء التغذية.

٢ - النمو الاقتصادي الشامل: لقد أدى النمو الاقتصادي إلى انخفاض فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد. وبوجود نسبة ٤٣,٥ في المائة من السكان ضمن القوة العاملة، يعتبر الشباب محركاً رئيسياً للنمو، مما يتطلب من الاقتصاد تسريع عملية تهيئة فرص العمل. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتحويل إلى تهيئة ١,٥ مليون فرصة عمل لائق ومنتج بحلول عام ٢٠٢٤، بدعم من برنامج العمالة الوطنية.

٣ - البيئة وتغير المناخ: تهدف رواندا إلى التحويل نحو الاقتصاد الأخضر والقادر على التكيف مع تغير المناخ وتخفيض الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. وقد تم إنشاء الصندوق الأخضر (FONERWA) منذ عام ٢٠١٢ لتعبئة الموارد. كما تم تنقيح السياسة الوطنية لإدارة الكوارث بما يتماشى مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ويمثل ذلك تحولاً نحو نظام لإدارة مخاطر الكوارث في رواندا أكثر تكاملاً واستباقية.

٤ - الحكم الرشيد وإمكانية اللجوء إلى القضاء: تشكل مشاركة المواطنين والحلول المحلية مثل Imihigo (عقود الأداء) و umuganda (تعاون المجتمعات المحلية لأداء أنشطة تخدم المصلحة العامة) عوامل رئيسية في تنمية رواندا. وقد عززت الابتكارات من قبيل سجل إنجازات رواندا في مجال الحوكمة وبطاقة تقييم المواطن للخدمات مشاركة المواطنين والمطالبة بالمساءلة. وقامت رواندا أيضاً بتنفيذ نظام التسجيل المدني اللامركزي وإصلاح نظامها القضائي لزيادة تعزيز فرص الحصول على نوعية جيدة من العدالة.

٥ - تعزيز وسائل التنفيذ والشراكة العالمية والبيانات من أجل أهداف التنمية المستدامة: يتم بذل المزيد من الجهود في مجال تعبئة الموارد المحلية والإدارة الحسنة للديون واستقرار الاقتصاد الكلي. وسيمثل اجتذاب الاستثمارات الخاصة في القطاعات الإنمائية الرئيسية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات وسياسة ثورة البيانات لتعزيز القدرات الإحصائية في رصد الأهداف. وتستضيف رواندا أيضاً مركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا.

عدم ترك أي أحد خلف الركب

يتم تمثيل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة على جميع مستويات صنع القرار، وتسجل النسبة الأعلى لتمثيل المرأة في البرلمان (٦١,٣ في المائة)، ويتساوى عدد الرجال والنساء في مجلس الوزراء. ويحصل الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع على الدعم من خلال برامج الحماية الاجتماعية. ورواندا أيضاً بصدد تجربة إطار للاستجابة الشاملة للاجئين لإدماجهم اجتماعياً واقتصادياً.

الدروس المستفادة

- ١ - تمثل القيادة الرؤيوية والإدارة الفعالة والمساءلة أمورا حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ٢ - تتسم الحلول المحلية المتجذرة في الثقافة الرواندية بالكفاءة في استخدام الموارد، وتقوم بدور رئيسي في تعزيز الملكية والتعجيل بالحصول على نتائج التنمية.
- ٣ - الإدماج الكامل لأهداف التنمية المستدامة في إطار التخطيط والرصد الوطنيين أمر بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الفعال.

مجالات الدعم

- ١ - هناك حاجة لتوفير قدر كبير من الموارد الخارجية للتعجيل بتحقيق الأهداف وتوسيع نطاق التدخلات الناجحة.
- ٢ - هناك حاجة إلى دعم القدرات الإحصائية الوطنية من الناحيتين التقنية والمالية لتغطية جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المنطبقة (تنتج حاليا ٦٠ في المائة من المؤشرات المطلوبة).

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

سانت لوسيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة

في عام ٢٠١٥، التزمت سانت لوسيا إلى جانب بقية المجتمع العالمي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبوصفها دولة جزرية صغيرة نامية ذات أوجه ضعف كبيرة إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية والآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ، تدرك سانت لوسيا تماما أنه ينبغي للتنمية المستدامة التي تركز على الناس والكوكب والازدهار والشراكات والسلام أن تكون في صميم الخطط والبرامج الوطنية، من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

وفي أوائل عام ٢٠١٧، أنشأت حكومة سانت لوسيا آلية التنسيق الوطنية لخطة عام ٢٠٣٠، وهي تتألف من لجنة فرعية وزارية تابعة لمجلس الوزراء معنية بأهداف التنمية المستدامة، تقدم التوجيه في مجال السياسات العامة إلى لجنة التنسيق الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة - وهي اللجنة المنظمة والموكلت بتوجيه عمليات تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة في سانت لوسيا. ولجنة التنسيق هي لجنة متعددة القطاعات تشترك في رئاستها الوزارات المسؤولة عن التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية.

وانطلاقا من فهم الحاجة إلى مساهمة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تتألف لجنة التنسيق الوطنية المشتركة بين الوزارات والمعنية بأهداف التنمية المستدامة من ممثلين عن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتنص ولاية اللجنة على إلزامية التعاون مع المنظمات الدينية والمنظمات المجتمعية، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات النسائية وعامة الجمهور من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، شرعت حكومة سانت لوسيا بتطبيق عملية استراتيجية شاملة لوضع استراتيجية البلد الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. وأصدر رئيس الوزراء وحكومته النواتج

التي تشكل أساس برنامج العمل للمختبرات الاقتصادية والاجتماعية الاستشارية. وقامت المختبرات، التي تعد بمثابة حاضنات الأفكار، بتيسير مناقشات تفاعلية بين مشاركين من ١٣٤ منظمة تمثل المجموعة الكاملة من أصحاب المصلحة المعنيين، وقد أجريت على مدى شهر. وشاركت في إجراء متكرر لتحديد القضايا ذات الأولوية ووضع برامج تنفيذ قائمة على الحلول وقابلة للتنفيذ، ويشمل أهدافا وغايات ذات صلة تتمحور حول ستة مجالات نتائج رئيسية.

وينبغي إدماج مجالات النتائج الرئيسية في الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل بوصفها من الأولويات الوطنية، وهي تشمل ثلاثة مجالات اقتصادية - السياحة والزراعة والهيكل الأساسية - وثلاثة مجالات اجتماعية - الرعاية الصحية والتعليم وأمن المواطنين. وما زال التصدي للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، التي تؤثر على كل مجال من مجالات التنمية المستدامة، يمثل الأولوية البيئية الرئيسية لسانت لوسيا.

وبالتزامن مع وضع استراتيجية إنمائية متوسطة الأجل، تواصل سانت لوسيا الاضطلاع بعدد من المبادرات والمشاريع والبرامج التي تتماشى مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولم يتم تنظيم هذه المبادرات والبرامج بعد ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تساهم في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، حققت سانت لوسيا خطوات مجدية في تنفيذ الهدفين ٣ و ٤ المتعلقين بالصحة والتعليم بإحراز تقدم هام سبق اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ خلال عام ٢٠١٥.

وتواصل آلية التنسيق الوطنية لسانت لوسيا لخطة عام ٢٠٣٠ تعزيز اتساق السياسات وتكاملها على المستوى الوطني، بسبل منها التعاون والمساعدة المقدمين مؤخرا من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ بيد أن التحديات الأساسية التي تحد من فعالية التنفيذ والرصد واستعراض الأهداف لا تزال قائمة.

وبينما تعمل سانت لوسيا على رسم الطريق إلى التنمية المستدامة والشاملة، تظل مسألة الوسائل المالية التي ستنفذ الحكومة من خلالها أولوياتها الوطنية تحديا مستمرا في ظل صعوبة مهمة تحديد الآليات والاستراتيجيات المناسبة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وتساهم القيود على القدرات البشرية والتكنولوجية والمؤسسية أيضا في مجموعة معينة من التحديات التي تعوق فعالية تنفيذ سانت لوسيا للأهداف.

وفي حين يجري وضع خطط لتوسيع نطاق تعداد سكان سانت لوسيا لعام ٢٠٢٠ ليشمل نهجا يركز على أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تعزيز النظام الإحصائي الوطني من أجل تتبع وقياس التقدم المحرز على المستوى الوطني على نحو كاف.

وسوف يسلط الاستعراض الوطني الطوعي لسانت لوسيا الضوء على التقدم الذي يواصله البلد إحرازه والتحديات التي تواجه تنفيذ الأهداف قيد الاستعراض في اجتماع عام ٢٠١٩ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تلك الأهداف التي تتماشى مع استراتيجيتنا الإنمائية المتوسطة الأجل.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

تلتزم جمهورية صربيا التزاما راسخا بالعمل على التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار السعي المشترك إلى تحويل عالمنا تحويلاً جذرياً. وخلال المشاورات الوطنية بشأن خطة التنمية العالمية الجديدة، التي أطلقت في عام ٢٠١٢، عبر مواطنوها بالفعل بشكل لا لبس فيه عن أن "صربيا التي نصبو إليها" هي بلد سلمي وديمقراطي يحترم الاختلافات ويقدرها، وتسوده العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والإنصاف بين الأجيال وداخل كل جيل، ويمارس فيه كل فرد حقه في الرفاهية والازدهار ويتمتع بحماية الكرامة الشخصية وحرية الاختيار. وضمن نطاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (٢٠٠٩-٢٠١٧) ووفقاً لعملية التفاوض بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي بدأت في عام ٢٠١٤، شاركت صربيا بنشاط في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

ويمثل تحقيق الرخاء الدائم للجميع في كل مكان داخل حدود الكوكب من خلال الوصول التدريجي إلى الاستدامة رؤية وطنية واضحة واستراتيجية وطويلة الأجل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في صربيا. وأنشئت في عام ٢٠١٥ آلية مؤسسية متكاملة للتواصل من أجل بناء ممارسات مبتكرة في سياق العمل على تحقيق التوازن بين جميع أبعاد التنمية المستدامة.

ويتولى الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنسيق أعمال جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية. وأسفرت جهود إقامة الشراكات التي تبذلها وزارة السياسة العامة لربط الإطار الاستراتيجي الوطني بأهداف التنمية المستدامة عن إعداد وثيقة "صربيا وخطة عام ٢٠٣٠". ويعمل المكتب الإحصائي لجمهورية صربيا على تحديد المؤشرات الوطنية ذات الصلة أو إنتاجها أو جمعها لقياس التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة بشكل موثوق.

وبدأت مجموعة التركيز التابعة للجمعية الوطنية لصربيا المعنية بتطوير آليات لمراقبة عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي تم تشكيلها في عام ٢٠١٧، أول جلسة استماع علنية بشأن تنفيذ الأهداف. وتنشئ الجمعية إطاراً قانونياً وتعمل على إعداد الميزانية اللازمة لتنفيذ الأهداف. ومن خلال الاتصال مع الجهات صاحبة المصلحة عبر الحدود، وعلى الصعد المحلية والإقليمية والدولية وعن طريق التعاون بين البرلمانات، أصبحت الجمعية مركز الصدارة في الدعوة العامة لأهداف التنمية المستدامة.

وتتيح الإصلاحات الهيكلية العميقة في صربيا، بما في ذلك توفير التمويل العام المستدام (ويشمل ذلك تمويل خطة عام ٢٠٣٠)، تحقيق أقصى ما يمكن من أهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حددت الحكومة الروابط المشتركة بين الأهداف والغايات وتشريعات الاتحاد الأوروبي من خلال التقييم المتكامل السريع. وقدمت بعثة استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات الموفدة إلى صربيا في عام ٢٠١٨ الدعم لتحسين اتساق السياسات الحكومية القطاعية والمشاركة بين القطاعات من أجل أهداف التنمية المستدامة. وفي نفس العام، نظم الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، المؤتمر دون الإقليمي حول الترويج لخطة عام ٢٠٣٠ والتقدم المحرز في تنفيذها، مما أعطى قوة دفع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة.

وتعمل صربيا بجرأة على إحراز تقدم كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في إطار من التصميم على المساهمة في التحول الإقليمي والعالمي من خلال إيجاد حلول لتحدياتها الإنمائية مما يضمن تمتع المنطقة وأوروبا بالسلام والاستقرار والازدهار على نحو مستدام في عالم دائم التغير. وتمت بلورة رؤية جريئة وطويلة الأجل للتحول إلى الاستدامة ضمن الإطار الاستراتيجي الصربي تتضمن توقعات حتى عام ٢٠٢٠ وترتكز على ركنين أساسيين: البرنامج الوطني لاعتماد تشريعات الاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ والأولويات الوطنية للمساعدة الدولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

وتنمى مع التحول نحو الاستدامة في الاتحاد الأوروبي، أنشأت الحكومة الصربية ستة مسارات استراتيجية للتحول التدريجي نحو الاستدامة للجميع في كل مكان:

- ربط صربيا ودمجها وإقامة شراكات معها في أوروبا والعالم
- تحقيق نمو أسرع وشامل ومستدام استنادا إلى الموارد الاقتصادية والعلمية والابتكارية
- تقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة والفعالية
- النهوض بحقوق الإنسان والأمن البشري
- التعليم من أجل القرن الحادي والعشرين
- الرقمنة التحويلية.

وتسعى صربيا جاهدة لوضع حد لنقص السكان والحد من أوجه عدم المساواة، وتحسين الإدماج الاجتماعي والتضامن الاجتماعي وتمكين النساء والفتيات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي إطار اتخاذ تدابير حاسمة لمكافحة الفساد، والقضاء على الفقر وتحقيق الانتقال إلى اقتصاد تدوير محاييد من حيث الأثر الكربوني للوفاء بالمساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس، قطعت صربيا شوطا طويلا في تحسين الأحوال المعيشية للجميع، وللشباب والأجيال المقبلة في المقام الأول.

ومن خلال شبكة الشركاء المنسقين الواسعة النطاق، يتطور تعميم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في صربيا من خلال الرصد والاستعراض والإبلاغ والمتابعة من قبل مؤسسات الدولة والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية وآليات حقوق الإنسان والمجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين وأوساط الأعمال، والدوائر الأكاديمية والأوساط البحثية والشركاء في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف داخل الحدود وخارجها وعبر الحدود. ومن ثم يجري العمل على إيجاد إمكانات مستدامة للجميع في كل مكان من خلال نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

زاد تقدير أهداف التنمية المستدامة في سيراليون. وأطلق البلد مؤخرًا خطة التنمية الوطنية متوسطة الأجل (٢٠١٩-٢٠٢٣) المعنونة "التعليم من أجل التنمية". وتماشى الخطة التي تركز على الناس مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة كي يسترشد بها في تقديم الخدمات بشكل استراتيجي وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب في سيراليون. وحددت سيراليون الهدف ٤ (التعليم) والهدف ١٦ (العدالة) من أهداف التنمية المستدامة بوصفهما عاملين معجلين بتنفيذ خطتها الإنمائية، بناءً على تقديرات تفيد بأن كلا الهدفين لهما دور أساسي في مسارها التحويلي.

وفي الوقت الحالي، يبرز التعليم الأساسي والشامل والجيد باعتباره الضرورة الإنمائية الأولى لسيراليون. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٨، خصصت الحكومة ٢١ في المائة من الميزانية الوطنية لبرنامج التعليم المدرسي المجاني، لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الأساسي والثانوي. وفي الوقت الحالي، يمكن لجميع التلاميذ، حتى أولئك الموجودون في المجتمعات المحلية النائية، الحصول على الكتب المدرسية المتعلقة بالمواد الأساسية والمواد التعليمية الأخرى والخدمات المحسنة مجانًا. واستفاد من هذه المبادرة ٢,١٤ مليون فتى وفتاة في المدارس التي تملكها الحكومة أو تدعمها، مما يوفر على الآباء الفقراء مبلغًا كبيرًا من المال لبدء مشاريع تجارية صغيرة. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٨، زاد عدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية بمقدار يقارب ٩٠.٠٠٠ طالب في المرحلة الابتدائية، و ١٠.٠٠٠ طالب في المرحلة الإعدادية. وزاد معدل قيد الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس الابتدائية من ٢٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٧٨,٧ في عام ٢٠١٨.

واستضافت سيراليون، بوصفها جهة رائدة عالمية في تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، العرض السنوي للمنتدى المعني بالهدف ١٦ والأهداف المرتبطة به وأول مشاورة تقنية بشأن الهدف ١٦ لدول أفريقيا الناطقة بالإنكليزية في فريتاون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتشارك في رئاسة فرقة العمل العالمية المعنية بالعدالة، التي أصدرت تقرير "العدالة للجميع" في لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ وترأس مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة وتشارك في رئاسة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة، لتعزيز تنفيذ الهدف ١٦ في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات؛ وتقوم بإنشاء لجنة للسلام والتلاحم الوطني.

وتم تعزيز قدرة مجلس المساعدة القانونية لتقديم الخدمات القانونية لمواطني سيراليون ذوي الدخل المنخفض. ويقدم المجلس المشورة والتمثيل القانونيين، ولا سيما لمواطني المناطق الريفية والمواطنين المحرومين، بمن فيهم السجناء والأشخاص قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة. وزاد عدد الأشخاص الأقل حرمانًا الذين يتمتعون بإمكانية اللجوء إلى القضاء زيادة كبيرة من ٢٥.٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٢١٥.٠٠٠ شخص حتى الآن. وتتراوح القضايا المشمولة بالمساعدة القانونية من حماية الطفل والنزاعات على الأراضي إلى القضايا الجنائية، والعنف العائلي، والاعتصاب، واغتصاب القاصرات، وجرائم الأحداث.

وحظي الهدف ٨ بشأن توفير العمل اللائق باهتمام كاف من الحكومة. ويطبق البرنامج القطري الشامل للعمل اللائق الآن، وقد أدى إلى إنشاء نظام معلومات سوق العمل ووضع السياسة الوطنية المتبعة في مكان العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويسر البرنامج أيضا إدراج الاتفاقيات الدولية للقضاء على عمل الأطفال في القانون الداخلي.

وفيما يتعلق بالهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة بشأن عدم المساواة، تمول الحكومة تعليم الفتيات في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ودعمت حملة "كفوا أيديكم عن فتياتنا" التي أطلقتها السيدة الأولى للقضاء على زواج الأطفال والحد من حمل المراهقات.

وفيما يتعلق بالهدف ١٣ بشأن تغير المناخ، تعمل سيراليون على فرض الامتثال لحماية البيئة، من خلال الرصد والاستراتيجيات الأخرى، من قبيل دمج الرسائل المتعلقة بتغير المناخ في المناهج المدرسية والجامعية.

وفيما يتعلق بتنفيذ الأهداف على المستوى دون الوطني، عززت سيراليون نموذج "عملية التخطيط على مستوى القاعدة"، وذلك بجعل التخطيط على مستوى الزعامات القبلية وعلى مستوى القرى في صميم عملية صياغة وتنفيذ جميع خطط التنمية.

وفيما يتعلق بالشراكة من أجل تحقيق الأهداف (الهدف ١٧)، يعد تمويل التنمية أمراً هاماً من أجل التعاون الإنمائي الفعال. وأجرت سيراليون مؤخراً تقييماً لتمويل التنمية يسلط الضوء على المصادر المحتملة للتمويل العام والخاص لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية متوسطة الأجل. وستشهد عملية تقييم تمويل التنمية الطريق لوضع إطار تمويل وطني متكامل.

وما زالت هناك تحديات تعترض سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد، خاصةً محدودية الحيز المالي حيث تقل نسبة إيرادات الضرائب المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ١٥ في المائة. بيد أنه من دواعي الارتياح أن نلاحظ أن الحكومة ما زالت تبذل جهوداً مستميتة من خلال السعي إلى تعبئة الإيرادات المحلية وترشيد الإنفاق. ويجري العمل على تحقيق الكفاءة في الإدارة المالية العامة، ضمن مجموعة من التدخلات الهيكلية الأخرى.

وقد كانت مشاركة سيراليون في عملية الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠١٦ دليلاً على التزام البلد بالحد من الفقر والحد من عدم المساواة وزيادة الرخاء لجميع مواطني سيراليون وعزمه على تحقيق ذلك. وتواصل سيراليون العمل من أجل تحقيق ذلك وتجدد التزاماتها خلال الاستعراض الذي يتم هذا العام.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

يشهد أول استعراض وطني طوعي لجنوب أفريقيا على الالتزام الوطني بالتنفيذ الكامل والمتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويشمل مساهمات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة. وسيساعد الاستعراض في فهم أثر السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والتحديات الإنمائية الجسيمة التي لا تزال قائمة. وستتم معالجة أوجه القصور التي تم تسليط الضوء عليها، وخاصة الحاجة إلى تحسين مشاركة الجهات المتعددة صاحبة المصلحة. وأنشئت آلية وطنية لتنسيق المشاركات الوطنية والإبلاغ

بشأن خطة عام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بما يتمشى مع خطة التنمية الوطنية.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة يصب في مصلحة جنوب أفريقيا: فالخطة الإنمائية الوطنية تتواءم بصورة وثيقة مع خطة عام ٢٠٣٠، فهي تعطي الأولوية للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والوصول تدريجياً إلى اقتصاد شامل للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وتتوافق أهداف خطة التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وتُدمج في نظم وعمليات التخطيط الحكومية على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات.

لقد قطعنا شوطاً كبيراً في مسيرتنا الإنمائية منذ ظهور الديمقراطية في عام ١٩٩٤: ومن ثم فإن البلد في وضع جيد على الطريق المفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وساهمت خطة التنمية الوطنية في تحسين الظروف المعيشية لملايين الأشخاص في جنوب أفريقيا في سياق يجعل جنوب أفريقيا، لأسباب تاريخية، من بين أكثر المجتمعات اتساماً بالتفاوت.

أحرز تقدم في مجالات حيوية من قبيل توفير المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي والتعليم والصحة: تم توسيع نطاق حصول أطفال الأسر الفقيرة على التعليم المجاني، فهناك أكثر من ٩ ملايين طفل مقيدون بمدارس مجانية. وزاد عدد المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية من ٣ ملايين في عام ١٩٩٤ إلى ١٧,٥ مليوناً في عام ٢٠١٨. وتمتلك جنوب إفريقيا أكبر برنامج للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة في العالم، حيث يستفيد منه أكثر من ٤,٥ ملايين شخص. ويجري تسريع وتيرة النمو الشامل للجميع من خلال زيادة مستويات الاستثمار والتدابير الرامية إلى إيجاد المزيد من فرص العمل.

الملاحم الرئيسية الأخرى للتقدم المحرز:

- إحراز تقدم كبير في معالجة عدم المساواة بين الجنسين: تم وضع أطر تشريعية تهدف إلى إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات. وزاد تمثيل المرأة في البرلمان الوطني من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٦. وأصبح ما يقارب ٣٥ في المائة من القضاة الدائمين من النساء.

- اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ: من الضروري للغاية أن يتم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المتعلق بها. وتم اعتماد مجموعة من التشريعات والسياسات، بما في ذلك ضريبة الانبعاثات الكربونية، لمواجهة تغير المناخ وتعزيز قدرة البلد على التكيف مع التغيرات البيئية المستمرة. ويجري ضخ استثمارات كبيرة في المبادرات الرامية إلى توفير الطاقة المتجددة وإتاحة وسائل نقل عام أنظف وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وإدارة النفايات واستصلاح التربة.

- ضمان حصول الجميع، ولاسيما الفقراء، على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة؛ وتعد جنوب أفريقيا من بين البلدان السبابة إلى الانتقال إلى استخدام الطاقة المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

- المحافظة على استخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية لتحقيق التنمية المستدامة: يجري تنفيذ تدابير لإدارة الموارد البحرية الوطنية الكبيرة بشكل مستدام لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتطوير البنى التحتية.
- اعتمد إطار متكامل للتنمية الحضرية يسترشد به في إنشاء مستوطنات حضرية حاضنة للجميع ومرنة وقابلة للعيش.
- مواصلة الاستثمار في تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار: انطلاقاً من مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، تواصل منظومة العلم والتكنولوجيا والابتكار الاستثمار في البرامج التي تعمل على تعزيز إدماج الفتيات وذوي المعارف من السكان الأصليين والمبتكرين.
- لا تزال هناك بعض التحديات:
- استمرار ارتفاع مستويات عدم المساواة (المهدف ١٠).
- استمرار العنف ضد النساء وقتل الإناث.
- استمرار التمييز.
- تأمين انتقال عادل إلى اقتصاد منخفض الكربون في وقت يسود فيه الاعتماد على الوقود الأحفوري بدرجة عالية.
- يلزم توفير الدعم الدولي في تنفيذ برامج التنمية المستدامة: فهذا التمويل ضروري بالرغم من أن الغالبية العظمى من موارد التنمية مستمدة من مصادر وطنية وتمثل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي.
- ثمة دور رئيسي يتعين علينا جميعاً القيام به في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: فتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتسم بالشمول والشفافية؛ ومن خلال العمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة، يمكننا ضمان أن يصبح توفير حياة أفضل للجميع حقيقة واقعة.
- ومع اقتراب عام ٢٠٣٠، تشمل التدخلات المهمة ما يلي: توفير بيانات مصنفة؛ ومواجهة الفساد؛ وتحسين فرص العمل للفتيات الأكثر ضعفاً وتعرضاً للتمييز في المجتمع؛ وتعزيز الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة؛ والقضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني؛ وقياس أثر الثورة الصناعية الرابعة.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]

تستند إنجازات تيمور - ليشتي، بوصفها البلد الأحدث عهداً في آسيا، إلى التزامها بتحقيق المصالحة والشمول والديمقراطية. فقد استعاد هذا البلد الخارج من نير الإدارة الاستعمارية البرتغالية والاحتلال الإندونيسي استقلاله في عام ٢٠٠٢، وسط حالة من الدمار حولت الخدمات والمؤسسات الأساسية إلى رماد. وعبر البلد من فترة كفاح عصيب من أجل الاستقلال واضطرابات مدنية ونزاعات ليصبح بلداً ديمقراطياً يركز على بناء الدولة وتسريع وتيرة التقدم في مجال التنمية المستدامة.

وأيد البلد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ منذ وضعها، ودعا إلى تحقيق الهدف القائم بذاته المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. وحددت خريطة طريق بشأن أهداف التنمية المستدامة وضعت في عام ٢٠١٧ الكيفية التي تتواءم بها الأهداف العالمية مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية لتي مور - ليشتي (٢٠١١-٢٠٣٠). ويمثل التزام البلد بالسلام والشمول وبناء المؤسسات الأساس لتحقيق جميع الأهداف. وتجدد تيمور - ليشتي التزامها بتولي زمام القيادة فيما يتعلق بالهدف ١٦، حيث تعمل لتهيئة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة.

وشكل كل من المصالحة والشمول، داخل تيمور - ليشتي ومع جارتها إندونيسيا، أولوية من الأولويات العاجلة. وبدأ ضخ التحويلات الاجتماعية إلى قدامى المحاربين والأسر الفقيرة في مرحلة مبكرة، مما يكفل التماسك الاجتماعي واستمرار السلام. ومع ذلك، لا تزال النساء، والمجتمعات الريفية، والأشخاص والأطفال ذوو الإعاقة يواجهون تحديات في مجال الحصول على فرص العمل اللائق والتعليم والرعاية الصحية الجيدين.

ويعمل البلد على تعزيز ثقافة الديمقراطية، حيث شهد أربعة انتخابات ديمقراطية وسلمية منذ استعادة الاستقلال. ويمثل إنشاء المؤسسات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والمؤسسات الانتخابية تقدماً هاماً. وسيساعد تشجيع اللامركزية وبناء القدرات المؤسسية وتعزيز قطاع العدالة على توطيد السلام وتعزيز سيادة القانون وتشجيع المساءلة.

ومع بلوغ نسبة الشباب في البلد إحدى أعلى النسب في العالم وبالنظر إلى قطاعه الخاص الذي ما زال في طور النشوء، لا يوجد ما يكفي من فرص العمل للأعداد الكبيرة من الشباب الداخلين إلى سوق العمل. وسيطلب تحقيق عائد سكاني محتمل الاستثمار في التعليم والمهارات وتوليد فرص العمل اللائق، فضلاً عن مواصلة الانخفاض في معدلات الخصوبة. وسيساعد التنوع الاقتصادي وتهيئة فرص العمل في القطاعات الإنتاجية، من قبيل الصناعة التحويلية والسياحة والزراعة الكثيفة العمالة، على تحقيق النمو في الاقتصاد غير النفطي.

وأحرز البلد تقدماً مهماً في مجالي الصحة والتعليم، اللذين يكتسبان أهمية حاسمة لبناء رأس المال البشري. وحققت تيمور - ليشتي انخفاضاً في معدلات وفيات الأمهات والأطفال وقضت على شلل الأطفال، وهي في طريقها إلى القضاء على الملاريا. وفي حين شهدت معدلات الانتظام في الدراسة زيادة ملحوظة مع تحقيق تكافؤ الجنسين، لا تزال إمكانية حصول الأطفال ذوي الإعاقة على فرص التعليم متدنية. وبغية إعداد جميع الشباب والشابات لدخول سوق العمل، يلزم الاستثمار على وجه السرعة في التعليم الثانوي والمهني والعالي الجيد.

ويكتسي التصدي لارتفاع معدلات سوء التغذية لدى الأطفال وانعدام الأمن الغذائي وتحسين فرص الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية أهمية حيوية ويتطلب استثمارات مستدامة. وفي حين أن عدد الأطفال الذين يعانون من التقرم (نسبة الطول إلى السن) أخذ في الانخفاض، فهو لا يزال مرتفعاً للغاية. وسيفضي التعجيل بتحسين حالة التغذية إلى إحداث فرق كبير في نتائج التعلم والإنتاجية لدى الأطفال. وقد أحرز تقدم على صعيد تحسين المياه والمرافق الصحية، اللذين يشكلان محركاً رئيسياً لسوء التغذية؛ ومع ذلك، يلزم القيام بمزيد من العمل لمواصلة هذه الجهود وتكثيفها.

وأحرز البلد تقدماً في مجال تمثيل المرأة في البرلمان الوطني وفي مناصب صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن. ومع ذلك، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة ارتفاع معدلات العنف الجنساني وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وسيساعد تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وتشجيع زيادة حصول المرأة على الأراضي في إحراز مزيد من التقدم بشأن جميع أهداف التنمية المستدامة.

وتدخر تيمور - ليشتي عائدات مواردها الطبيعية من النفط والغاز للأجيال المقبلة من خلال صندوقها السيادي للنفط. وقد استخدم البلد المبالغ المسحوبة من الصندوق لتعزيز الدعم في البداية على البنية التحتية وتوفير الكهرباء وتأهيل شبكة الطرق المدمرة. وسيساعد الحرص على استخدام المبالغ المسحوبة في المستقبل في الاستثمار الاستراتيجي في محركات النمو - من قبيل رأس المال البشري والتنويع الاقتصادي - على تقليل الاعتماد على النفط.

وباعتبار تيمور - ليشتي دولة جزرية صغيرة نامية، فإن الاستثمار في التحصين من المخاطر المناخية وتشجيع التكيف مع المناخ أمران حاسمان للاستدامة البيئية والقدرة على الصمود. وترى تيمور - ليشتي أنه يلزم اتخاذ إجراءات عالمية لمكافحة تغير المناخ، وتدعم تولى الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام قيادة في مجال الطاقة المتجددة.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من بناء الدولة، لا بد من تحقيق الاستفادة القصوى من الشراكات والاستفادة بعناية من الموارد المحلية والدولية لتمويل التنمية المستدامة. ومع تدني مستويات الإيرادات العامة وانخفاض المساعدة الإنمائية الخارجية، يلزم توفير أشكال جديدة من التمويل والتكنولوجيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والدعم التقني.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]

لطالما كانت روح الاستدامة في صميم التقدم الإنمائي لتونغا. فقد اعتمد الملك توبو الأول، الذي حكم تونغا قبل أكثر من ١٧٠ عاماً، شعارنا الوطني "الله وتونغا ميراثي"، الذي يكرس التنمية المستدامة بوصفها سبيلاً للحياة. ويجسد شعارنا ميراثنا وثروتنا في صورة شعبنا وأرضنا وقيمنا المسيحية والتقليدية الراسخة التي تقوم عليها ثقافتنا.

ويمثل الإطار الإنمائي الاستراتيجي الثاني لتونغا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ جزءاً من الأسس التي تقوم عليها قيمنا المسيحية والثقافية. ويؤكد الإطار على النهج الذي نتبعه في تحقيق النمو المستدام والشامل، وهو متوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وغيرها. وقد أدمجت هذه الصكوك في عمليات التخطيط الوطني لدينا، وهي مدعومة بإطار قوي للرصد والتقييم.

عملية صياغة الاستعراض الطوعي الوطني ومجال تركيزه

يمثل الاستعراض الطوعي الوطني لتونغا فرصة لتعميم مساعيها من حيث الخطة الإنمائية الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ويبرز الاستعراض أن تحسين التنسيق بين الجهات صاحبة

المصلحة أمر أساسي وسيكون أساسيا لتنفيذ خطتنا الإنمائية تنفيذًا فعالًا. ويقدم الاستعراض معلومات عن المسائل الرئيسية والبرامج ذات الأولوية المختارة، فضلا عن معلومات مستكملة بشأن الأولويات الواردة في الإطار الإنمائي الاستراتيجي الثاني لتونغا.

- أولت تونس الأولوية للحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مع التركيز على الفئات الضعيفة. وبغية إجراء تغييرات وتدخلات سياساتية مستنيرة تماما، استعانت تونس بتقنيات إحصائية متقدمة لإتاحة تقديم التقارير عن الفقر على نحو يشمل المجتمعات الجزرية الصغيرة ووضعت قياسا للفقر متعدد الأبعاد قويا وموثوقا وصالحا ومناسبا للسياق.
- تواصل تونس الوفاء بالتزامها بتوفير التغطية الصحية الشاملة، حيث تسعى إلى إتاحة التغطية وإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة في جميع أنحاء البلد. وتمثل الأمراض المعدية وغير المعدية شواغل مستمرة، مع ارتفاع معدل انتشار الأمراض غير المعدية، وانخفاض نسبة استخدام وسائل منع الحمل، وانتشار الأمراض المنقولة جنسيا. ومع ذلك، تحافظ تونس على انخفاض معدل وفيات الأمهات والرضع، وارتفاع تغطية التحصين.
- لدى تونس لوائح سارية تقضي بجعل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة شاملا للأطفال ذوي الإعاقة والأطفال من الفئات الضعيفة الأخرى. ويكتسي تحسين التنفيذ الفعال لمبادئ التنمية المستدامة والمواطنة العالمية أهمية حاسمة بالنسبة لأنشطة التعلم. ويمثل تعزيز إمكانية الحصول على التدريب المهني وكذلك الحصول على الاعتماد من أجل استيفاء المعايير الدولية مسألة ذات أولوية.
- ستواصل تونس تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات التي تتسم بالاستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة. وحققت تونس في عام ٢٠١٧ الغاية المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة، وهي تقليل نسبة الفقد الطاقى لشبكة الكهرباء إلى ١١ في المائة من إجمالي نسبة توليد الكهرباء. وحققت حتى الآن ١٠ في المائة من غايتها المتمثلة في تحقيق ما نسبته ٥٠ في المائة من حصة الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠.
- بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال استخدام أدوات التجارة ذات الصلة وإيجاد فرص العمل لشعبنا، سنستمر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة وسنواصل تطوير القطاعات الإنتاجية. وسنعمل أيضا على تعزيز فرص العمل اللائق، بما يشمل العاملين في القطاع غير الرسمي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين تقديم الخدمات.
- تدرك تونس ضرورة توفير فرص العمل المتكافئة للجميع، ولا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك سبل الحصول على فرص العمل والقيادة السياسية والخدمات الاجتماعية. ويرتكز ذلك على التزامنا بتوفير بيئة خالية من جميع أشكال العنف والاستغلال لجميع الرجال والنساء والأطفال.
- لا يزال تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا للبيئة وسبل عيش السكان في تونس. وتوفر السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ وخطة العمل الوطنية المشتركة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ استراتيجيات بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وأنشئ صندوق استئماني لتغير المناخ من أجل تعزيز قدرات جميع المجتمعات الضعيفة على التكيف.

- تُبذل جهود جماعية لتعزيز سيادة القانون ودعم المؤسسات القانونية بغية زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء واستقلاليتيه، من خلال تطبيق المعايير الدولية بما يتمشى مع قدراتنا وظروفنا.
- ما زلنا ملتزمين بدعم تنفيذ خططنا الإنمائية من خلال إقامة شراكات حقيقية ودائمة مع الشركاء في التنمية والجهات المانحة والجهات المحلية صاحبة المصلحة، مع التسليم بالأهمية الحاسمة التي تكتسيها الأولويات والنظم الوطنية. ولا تزال مواصلة إقامة الشراكات تكتسي أهمية خاصة في مجالات التمويل والتكنولوجيا المناسبة والدعم التقني وبناء القدرات والإحصاءات.

الخلاصة

ندرك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ هو تحد بالنسبة للجميع، وأن الرحلة طويلة بالنظر إلى القيود التي نواجهها من حيث القدرات والموارد. ونهدف من خلال التمسك بقيمتنا الثقافية والتقليدية الراسخة المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى تحقيق أولوياتنا الوطنية في شراكة دائمة مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]

أتاحت المشاورة الوطنية المعنونة "تونس التي نريد" لتونس الإسهام في تحديد أهداف التنمية المستدامة.

وتؤكد تونس من جديد التزامها بتحقيق الأهداف التي اعتمدت في مخططها للتنمية ٢٠١٦-٢٠٢٠، الذي يستند إلى خمس ركائز، وهي: الإصلاحات والحوكمة، والمحور الاقتصادي، والتنمية البشرية، وتحقيق طموحات الجهات، والاقتصاد الأخضر.

وتستند الآلية التي أُعدت لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى الممارسات السليمة في وضع خطط التنمية ومتابعتها. وتم إنشاء لجنة تقنية وطنية.

وهذه اللجنة التي تتولى قيادتها بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المعنية بجملة أمور منها التخطيط الوطني تتألف من مسؤولين قطاعيين عن أهداف التنمية المستدامة، وممثلين عن المنظمات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وتدعم اللجنة أفرقة عمل تُعنى بالأهداف داخل كل وزارة.

وأتاح إعداد هذا التقرير لجميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في عملية مشاورات شاملة.

أوجه التقدم

تونس ديمقراطية فتية انبثقت من حوار وطني مفتوح وشامل نالت عليه جائزة نوبل للسلام عام

٢٠١٥.

وفي عام ٢٠١٤، وضعت على نحو تشاركي وتوافقي دستورا يجسد الطابع الديمقراطي والمدني للدولة والالتزام بالقيم العالمية لحقوق الإنسان، ويضمن جميع الحقوق والحريات الأساسية، من قبيل حرية الضمير وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

والمساواة بين الجنسين مكرسة في الدستور. وقد اعتُمد تكافؤ الجنسين في القانون الانتخابي في عام ٢٠١١ (التكافؤ الرأسي في الانتخابات التشريعية)، ثم جرى تعزيزه في عام ٢٠١٨ باعتماد التكافؤ الأفقي في الانتخابات البلدية. وبذلك، شكلت النساء ما نسبته ٤٨ في المائة من المرشحين للانتخابات البلدية في أيار/مايو ٢٠١٨ و ٢٠ في المائة من رؤساء المجالس البلدية.

وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٥٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ١٧ حالة في عام ٢٠١٨.

ويتيح البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة تحويل مبالغ نقدية مباشرة إلى الفئات الأشد فقرا. وقياسا على الأجر الأدنى المضمون، زادت نسبة التحويلات النقدية من ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٩. وانخفض معدل الفقر من ٢٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، في حين انخفض معدل الفقر المدقع من ٧,٥ في المائة إلى ٢,٩ في المائة.

وتكفل الدولة حصول الفئات الضعيفة على الخدمات الصحية: ففي عام ٢٠١٨، استفادت ٢٨٥ ٠٠٠ أسرة من برنامج المساعدة الطبية المجانية واستفادت ٦٢٣ ٠٠٠ أسرة من المساعدة الطبية بأسعار مخفضة.

والتعليم المدرسي إلزامي ومجاني للأطفال بين سن ٦ سنوات إلى ١٦ سنة. وبلغ معدل الالتحاق بالمدارس ٩٥,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (٩٣,٨ في المائة للفنيتين و ٩٧,١ في المائة للفنيتين). وتشكل التفاوتات الجهوية تحديا بالنسبة لتونس. ويمثل مبدأ التمييز الإيجابي بين الجهات مبدأً دستوريا. ويهدف مخطط الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ إلى تخفيض التفاوتات إلى ٣٠ في المائة، مع تخصيص ٧٥ في المائة من الاستثمارات العامة للجهات المحرومة (التي تمثل ٥٠ في المائة من نسبة السكان). وخدمات الكهرباء والمياه الصالحة للشرب متوفرة في جميع أنحاء البلد تقريبا.

التحديات

لا تزال تونس تكابد لإنعاش النمو من أجل تخفيض نسبة البطالة.
لا تزال وتيرة انتعاش النشاط الاقتصادي ضعيفة.
لا يزال كل من التسرب المدرسي ونوعية التعليم وعدم التوافق بين التدريب وسوق العمل يبعث على القلق.

تشكل هجرة التونسيين غير القانونية إلى أوروبا والمهاجرون غير النظاميين تحديا.
تمثل تونس أحد بلدان البحر المتوسط الأكثر تعرضاً لتغير المناخ وشح المياه.

يعتمد قطاع الطاقة على الوقود الأحفوري ويتعرض بدرجة كبيرة لتقلبات الأسعار العالمية. وتعتمد تونس زيادة حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى ١٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وإلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

الخطوات المقبلة

ستعمل تونس، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، على تكثيف الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة وتولي زمامها. وستنشئ الحكومة بوابة بشأن الأهداف، تستضيفها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وستوفر هذه البوابة جملة أمور منها منصات لنشر المعلومات ومنتدى للمناقشة.

ومع الشروع في إعداد رؤية تونس لعام ٢٠٣٠، تواصل تونس المضي قدما صوب إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

أرضية قوية نحو تحقيق أهداف مشتركة

أكدت تركيا، في كل مناسبة، على التزامها بالمساهمة في إقامة عالم مستدام منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أبدت تركيا ملكية قوية، فكانت من بين أول ٢٢ بلدا يقدم استعراضات وطنية طوعية في عام ٢٠١٦.

وبدأ تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال ربط أهداف التنمية المستدامة بخطة التنمية الوطنية وبالاتجاهات القطاعية. والواقع أن مفهوم "التنمية المستدامة" قد كان جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية منذ عام ١٩٩٦. وتلك الخبرة المتراكمة، إلى جانب وجود بنية تحتية قوية وآليات مؤسسية، كل ذلك يوفر أرضية قوية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقام مكتب الاستراتيجية والميزانية التابع للرئاسة، والمكلف بإعداد خطط التنمية الوطنية، بتنسيق التحضيرات اللازمة للاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠١٩. وقد بدأت العملية بأعلى مستوى من الملكية السياسية، على إثر الدعوة التي وجهها فخامة الرئيس أردوغان إلى جميع الجهات الحكومية.

وخلال الاستعراض الوطني الطوعي، تم تدقيق الإطار التشريعي والمؤسسي وكذلك السياسات والمشاريع من خلال منظورات أهداف التنمية المستدامة. وحددت مجالات تركيز لكل هدف من تلك الأهداف، وفُحصت الغايات المبنية عنها فحوصا منهجيا، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. وإضافة إلى ذلك، وضعت ممارسات تخدم مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب تحت عنوان مستقل.

ويكشف التحليل أن معظم الغايات قد أدمجت في السياسات، وأن التشريعات توفر إطارا مناسباً للتنفيذ. وقياسا إلى السياسات والاستراتيجيات والتشريعات، فإن تركيا تحتل مستوى متقدما، في الوقت الذي لا يزال فيه مجال للتحسين في الممارسات والمشاريع.

وقد أُحرز تقدم كبير في الأهداف ١ و ٣ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ من أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من بذل مزيد من الجهد لسد الثغرات التي تعتري التنفيذ، ولزيادة جودة الخدمات، وتعزيز القدرات المالية والتقنية.

وفيما يتعلق بالرصد، فقد أُسندت إلى الوزارات مسؤوليات عن ٢١٨ مؤشرا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وقد نشرت، في عام ٢٠١٩، مجموعة مؤشرات للتنمية المستدامة تضم ٨٣ مؤشرا. وفي حين أن نسبة المؤشرات الموضوعة أعلى بالنسبة للأهداف ٣ و ٧ و ٩ من أهداف التنمية المستدامة؛ فلا بد من مزيد من العمل على مؤشرات الأهداف ١ و ٢ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وأحرزت تركيا، وهي دولة متوسطة الدخل، تقدما في جميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، واتخذت خطوات أساسية في مجال القضاء على الفقر، وفي مجال الحد من التفاوتات، وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة. واستندت تركيا إلى منهج تنموي يركز على الإنسان، كما اعتمدت على أن لديها شريحة سكانية أكثر شبابا، فحققت تقدما ملحوظا في مجال توفير خدمات عامة أكثر جودة وأوسع نطاقا وأيسر منالاً، ولا سيما في مجال التعليم والرعاية الصحية. وشكلت السياسات الرامية إلى الحد من الفوارق في البنى التحتية فيما بين الأقاليم، وإلى تعزيز المنشآت التكنولوجية في جميع أنحاء البلد، مسارا للتنمية حاضنة لجميع أفراد المجتمع.

واستشرافا للمستقبل، فستركز تركيا على الحفاظ على وتيرة التقدم، كما ستركز على تحسين جودة الخدمات وفعاليتها. ومع التركيز خاصة على "الإنتاج التنافسي والكفاءة التنافسية"، ستُعطي الأولوية للإنتاج ذي القيمة المضافة العالية. وعلى أساس مبدأ الإنصاف، ستواصل الجهود الكفيلة بتوزيع الرخاء المتزايد فيما بين جميع شرائح المجتمع. وسيكون من بين أولويات تركيا نحو عام ٢٠٣٠ تحسين منظومة البحث والتطوير والابتكار، وضمان التحول الرقمي والإنتاج التنافسي، وتعزيز الموارد البشرية، والخدمات اللوجستية والبنية التحتية الأخرى اللازمة لتلك الغايات.

وتعمل تركيا على تعزيز مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في الداخل والخارج على السواء، كما تدعو إلى رفع صوت البلدان النامية في آليات صنع القرار الدولية. وتقدم تركيا، بوصفها جهة مانحة ناشئة، الدعم لجهود التنمية في البلدان النامية. وقد شكّل إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان غوا ككيان تابع للأمم المتحدة في تركيا في عام ٢٠١٨ تحقيقا للغاية ١٧،٨ كأول غاية عالمية تتحقق.

وفي عام ٢٠١٨، فإن تركيا التي بلغ مجموع مساعدتها الإنمائية الرسمية ٨,٦ بلايين دولار والتي حققت نسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي بلغت ١,١٠ في المائة، كانت أحد البلدان القليلة التي حققت غاية تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتجاوزت المساعدات الإنمائية التي قدمتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ ما قيمته ٣٨,٧ بليون دولار، بما في ذلك ٧,٣ بلايين دولار في شكل منح مقدمة لمنظمات غير حكومية واستثمارات مباشرة للقطاع الخاص.

وطالما أبدت تركيا استعدادا لتقديم يد العون للمحتاجين، حيث استجابت بسخاء لتدفق المواطنين السوريين إليها منذ بداية الأزمة الإنسانية السورية في عام ٢٠١١. ومنحت تركيا حماية مؤقتة لأولئك الأشخاص. وبما أنّ تركيا هي البلد المضيف لأكثر عدد من السكان اللاجئين في العالم، فقد

أنفقت ما يزيد على ٣٧ بليون دولار من أجل رفاهية ٣,٦ ملايين مواطن سوري حتى تاريخه. وأولئك المواطنون يمكنهم الوصول إلى الخدمات العامة على قدم المساواة مع المواطنين الأتراك، وخاصة فيما يتعلق باحتياجاتهم التعليمية والصحية والإنسانية.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يُعد امتلاك زمام الأمور والمشاركة من قبل جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع العام والخاص والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمواطنون، أمورا ضرورية على جميع المستويات. وبناءً على ذلك، وخلال التحضيرات للاستعراض الوطني الطوعي، تم بشكل مباشر استشارة ٩٦٢ ٢ ممثلا من هيئات حكومية و ٣١٢ منظمة غير حكومية و ٢٠٠٠ شركة و ٥٠ بلدية. وستواصل تركيا بذل جهودها الإنمائية بطريقة شاملة لجميع مكونات سكانها.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

الرسائل الرئيسية

كانت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نتيجة لجهود دولية بُذلت لإيجاد حلول للتحديات المعاصرة. وشاركت تركمانستان، بصفتها مشاركا نشطا في المجتمع الدولي، في وضع أهداف لتحقيق التنمية المستدامة، وكانت إحدى أوائل الدول التي اعتمدت رسميا جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وكيفتها مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إننا نعتبر إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الأول ليس فحسب جزءا مهما من عملية المتابعة والاستعراض، ولكن نرى فيه أيضا فرصة لتعزيز السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في البلد. وتُعد خطة عام ٢٠٣٠ استراتيجية رئيسية للبلد، ستمتدح تعميق التوجه الاجتماعي للسياسات الوطنية الحالية، كما ستمتدح تحقيق تنمية متوازنة للبلد في أبعاد ثلاثة - اجتماعية واقتصادية وبيئية. ونظرا لأن أهداف التنمية المستدامة هي أهداف غير قابلة للتجزئة، فإن تركمانستان تطبق نهجا متكاملًا لتنفيذها، كما يتضح من الاستعراض الوطني الطوعي.

ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة، تمكنت تركمانستان من تحقيق نتائج جوهرية في السياسة الاجتماعية، ومن تعميق التحولات في السوق، وكذلك اتخاذ تدابير للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ. ويحافظ البلد على مؤشرات إيجابية في مجال تزويد السكان بخدمات طبية وتعليم ذوي جودة عالية وتكاليف ميسورة؛ وتتواصل الإجراءات الرامية إلى تحسين نظام الرعاية الصحية، كما يستمر الإصلاح التعليمي. وبدأ البلد السير على طريق تطوير علاقات السوق، مصحوبا باستمرار مسار النمو الاقتصادي ذي التوجه الاجتماعي و "تخضير" قطاعات الاقتصاد، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والتكيف الفعال مع تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، يولي اهتمام خاص لشمولية الإصلاحات الوطنية، وكذلك لضمان تكافؤ الفرص، والمشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلد.

وابتغاء تحقيق رصد لما يتحقق من تقدم، تم تشكيل فريق عامل يتألف من نواب رؤساء الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمؤسسات التعليمية والعلمية المعنية بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، وكذلك دمجها لاحقا في البرامج الوطنية والقطاعية والمناطقية المتعلقة بتنمية البلد. وتمت عملية إعداد

الاستعراض بمشاركة تامة من جميع الجهات صاحبة المصلحة، بانتهاج مبدأ ”عدم ترك أحد خلف الركب“، وهي تعكس، من جملة أمور، رؤية المؤسسات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات الشبابية، وهي تعد أيضاً نتيجة للتفاعل المثمر بين تركمانستان ومنظومة الأمم المتحدة.

وسمح إعداد هذا الاستعراض بالنظر بشكل جديد إلى التدابير المتخذة في تركمانستان، وكذلك تحديد الخطوات اللاحقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- من الدروس الرئيسية المستفادة ضرورة مواصلة العمل على تحسين الإمكانات الإحصائية للبلد. وستواصل تركمانستان العمل على وضع نظام وطني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وعلى جمع بيانات شاملة وموثوقة ومفصلة، وكذلك إنشاء قاعدة بيانات لأهداف التنمية المستدامة. وذلك سيضمن إنجاز عملية وضع مؤشرات أساسية لتنفيذ ورصد الاستراتيجيات القطرية ذات الصلة، وكذلك تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فنحن نأمل في الاستمرار المثمر للعمل مع وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية في هذا المجال، وكذلك تعاونها الكامل في هذا العمل.

- يُعد ضمان تمويل التنمية عنصراً رئيسياً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتعمل تركمانستان على تحسين نظام المالية العامة، بوسائل منها التنظيم المالي من أجل تعبئة الموارد الداخلية. وفي الوقت نفسه، فمن المهم استكمال الزيادة في حجم الموارد المحلية بالمساعدة الدولية. ولذلك، وبما أننا ملتزمون بمعالجة مشكلة تمويل التنمية المستدامة، فإننا نرى من المهم تعزيز الشراكة والتعاون بمشاركة منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وبنوك التنمية الدولية، وكذلك توفير إمكانية الوصول إلى التمويل الميسر والمبتكر للبلدان المتوسطة الدخل. ونحن نتطلع إلى مساعدة المجتمع الدولي لنا في هذا المسعى الهام.

- تركمانستان باقية على التزامها الثابت بفكرة إقامة مجتمعات محبة للسلام عن طريق حماية حقوق الإنسان وكرامته، وعن طريق نزع السلاح وعدم انتشاره، وتعزيز التعاون العالمي والإقليمي من خلال وضع أطر تفاعل إقليمية، ومن خلال تنسيق التأزر في مواجهة التحديات العالمية. وإضافة إلى ذلك، وابتغاء معالجة مسائل المياه والبيئة في وسط آسيا، فستواصل تركمانستان العمل على وضع برنامج خاص للأمم المتحدة لحوض بحر الآرال.

إن مبادرات تركمانستان الرامية إلى توحيد الجهود الدولية الرامية إلى معالجة المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال العالمي لا يمكن لأي بلد أن ينفذها منفرداً، فهي تتطلب مشاركة فعالة من المجتمع الدولي، فضلاً عن الدعم التقني والاستثماري من المنظمات الدولية ومن مصارف متعددة الأطراف.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف العالمية تتعلق بتغيير الطريقة التي نفكر بها في التنمية - إنهما متعلقان بتغيير مفاهيمنا بقدر ما متعلقان بما نقوم به من أفعال. لقد منحنا تلك الخطة والأهداف وسيلة للتحديث ليس فحسب حول كيفية التركيز على القضاء على الفقر المدقع، ولكن أيضاً على كيفية التحديث عن الكثير من الأمور الأخرى التي تهم حياة البشر وكوكب الأرض. فقد أصبح

المحادثة التي كانت تدور فيما مضى حول الدخل المادي دعوةً إلى التفكير في القيم، وفي مسؤولياتنا تجاه البيئة، وتجاه أفقر وأضعف الفئات، وتجاه كوكب الأرض، كما أصبحت تصورا أمثل للحياة البشرية.

ولعل الجانب الأهم من ذلك هو تطبيق تلك الدروس على الطريقة التي نفكر بها حول التنمية والسياسة في المملكة المتحدة. فنحن، مثل أي حكومة، نحاول النهوض بالمهمة الشديدة الصعوبة المتمثلة في تحقيق توازن بين الواقعية والتفاؤل وجميع المطالب والأولويات المتعارضة لملايين المواطنين. وقد ساعدتنا الأهداف لا في عقد مقارنة بين برامجنا في الخارج وبين برامجنا في الداخل فحسب، بل أيضا في إعادة النظر في النهج الذي نتبعه في المملكة المتحدة - وهي رؤية لا تتعلق فحسب بزيادة الدخل بل تمتد إلى التفكير في نوعية مدننا، وفي قوة مجتمعاتنا، وفي الهواء الذي نتنفسه، وطبيعتنا ومناظرنا الطبيعية، وفي الطريقة التي نحافظ بها على تراثنا للأجيال القادمة.

ويكمن التحدي في إبقاء تلك الرؤية على اتصال وثيق بالواقع وبأشخاص محددين وأماكن محددة. واستعراضنا الوطني الطوعي يرسم ملامح الرحلة التي قمنا بها، وهو يمثل استعراضا للتقدم المحرز، ويسلط الضوء على الإنجازات والتحديات، ويتضمن تبادلا للدروس، وتحديد الخطوات التالية. كما سيحدد الجهود الجماعية والعمل الجماعي في جميع أنحاء إنجلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية.

وليس ذلك بالأمر السهل. فقد علمنا ذلك، ونحن دولة تنفق ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي على التنمية الدولية، شيئا ما بخصوص ضروب الضغوط التي تفرضها تلك العمليات على حكومات الشعوب الأخرى. ونحن نعرف تماما مدى أهمية الشفافية من حيث ثقة الجمهور بنا، ومن حيث فهمنا لما نحققه بالفعل. ولقد تعلمنا الكثير عن مكامن القوة ونقاط الضعف العرضية فيما نجره من عمليات إحصائية. فقد تمكن مكتب الإحصاءات الوطنية من الحصول على بيانات جيدة عن معظم الأهداف - بيانات الإبلاغ بشأن ما نسبته ٧٢ في المائة من المؤشرات العالمية على منصة الإبلاغ الوطنية - ولكن لا تزال البيانات تعاني من ثغرات. وذلك يذكّرنا بأنه إذا كان من الصعب أحيانا الحصول على بيانات في دولة متقدمة مستقرة جدا، فالأحرى أن يكون الحصول على بيانات في بيئات تفرض تحديات أكبر أمرا أكثر صعوبة.

وأخيرا، فإنه يذكّرنا بأننا لا نملك كل الوسائل اللازمة، كما يذكّرنا بأن التنمية المستدامة في جزء كبير منها لا تتوقف فحسب على الحكومة، ولكن أيضا على المجتمع المدني والقطاع الخاص كذلك.

أننا شديداً الفخر بأمور ثلاثة، هي الخطوات التي اتخذناها مؤخرا فيما يتعلق بزيادة فرص العمل - بما في ذلك فرص العمل للنساء ولذوي الإعاقات - وتحسين المعايير في المدارس، وما أنجزناه من تقدم في مجالي المناخ والبيئة، حيث أننا حققنا معدلا في التخلي على مشتقات الفحم يفوق أي اقتصاد متقدم آخر. بيد أنه لا تزال مجالات حقيقية بحاجة إلى تحسين، منها على سبيل المثال، أعمال الفكر بشأن ضمان أن يعود سوق الإسكان بالنفع على الجميع، وبشأن الصحة العقلية، وتقديم الدعم للسكان الذي يتزايد عددهم باستمرار، وللسكان الشائخين.

وتلك العملية ساهمت في زيادة تعميق تقديرنا للأهداف العالمية وفهمنا لها. ولكم الشكر على إتاحة هذه الفرصة.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تحتضن جمهورية تنزانيا المتحدة (تنزانيا)، التي تضم البر الرئيسي وزنجبار، تحقيق تنمية بشرية عالية الجودة ومستدامة لمواطنيها. وهذا أمر مكرس في دستور البلد وفي رؤاه الإنمائية الطويلة الأجل. وهناك شراكة والتزام قويان على الصعيد الوطني بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتتبعها والإبلاغ عنها، مدعومان بإرادة سياسية قوية وملكية جماعية وتخطيط متكامل وأطر قانونية داعمة. وقد تم الأخذ بنهج يشمل المجتمع بأسره، ويتم إعداد إطار وطني قوي لتنسيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها، وذلك بدعم من المكاتب الإحصائية الوطنية.

وقد تم دمج أهداف التنمية المستدامة في خطتين وطنيتين متوسطتي الأجل، وتنفيذها من خلال هاتين الخطتين، وهما الخطة الإنمائية الوطنية الخمسية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧-٢٠٢٠/٢٠٢١ في البر الرئيسي، واستراتيجية زنجبار للنمو والحد من الفقر للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تلتزم أيضاً بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وتحقق تنزانيا إنجازات جيدة بدرجة معقولة في إطار الأهداف ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ١٠ و ١٦. ومن المرجح أن تتحقق الأهداف ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ بفضل الجهود المكثفة المبذولة. وستحتاج الأهداف ١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ إلى بذل جهود محلية ضخمة وتحقيق دعم دولي كبير.

ويوضح تقييم الأهداف المواضيعية أن تقديم تعليم جيد ينطوي على وجود شراكات متينة بين الحكومة والجهات الفاعلة من غير الدول والشركاء في التنمية. والتعليم الابتدائي شامل للجميع. وتمت زيادة مخصصات الميزانية لتقديم التعليم الجيد، وخاصة تدريب المعلمين. وقد يسرت هذه الجهود التوسع السريع في معدلات الالتحاق بالمدارس بجميع مستويات التعليم وفي نوعية خدمات التعليم المقدمة.

وفيما يتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، ييسر نمو الناتج المحلي الإجمالي المطرد والحققي والعالي بنسبة ٦,٧ في المائة تهيئة فرص العمل اللائقة والدخل المستدام، حيث يبلغ متوسط معدل المشاركة في القوى العاملة نسبة ٨٣ في المائة. وقد تم إنشاء مبادرات مبتكرة لإيجاد فرص العمل تستهدف تطوير مهارات ريادة الأعمال والتدريب المهني والتكنولوجيا وحاضنات الأعمال التجارية. وتشمل الجهود الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة تنفيذ برنامج قوي لشبكة الأمان الاجتماعي الإنتاجية. وقد أدت زيادة إمكانية الوصول إلى الهواتف الجواله وكهربية الريف إلى تعزيز الاندماج المالي والاقتصادي بين سكان الريف. وتخصص السلطات المحلية نسبة ١٠ في المائة من إيراداتها لتمكين الشباب والمرأة. وقد عززت برامج القطاع الخاص مهارات ريادة الأعمال لدى النساء، مما قلل من التفاوتات في الدخل المرتبطة بنوع الجنس.

التقدم المحرز في الأهداف المواضيعية في سطور

تهيئة بيئة سياساتية داعمة قوية للغاية؛ وإقامة شراكات قوية؛ واعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره؛ واستخدام برامج فعالة شاملة



تحقق إنجازات جيدة بدرجة معقولة يلزم دعم دولي كبير من أجل تحقيق الأهداف

ضرورة تكثيف الجهود المحلية والشراكات الدولية لتكملة الجهود المحلية في إطار كلا الهدفين

القيود على تعبئة الموارد



انخفاض القدرة العلمية على رصد البيئة؛ وغياب البيانات الأساسية



يلزم دعم دولي كبير من أجل تحقيق الأهداف

وتشمل تدخلات الإجراءات المتعلقة بالمناخ إنشاء مراكز وطنية لرصد الكربون ورصد النتائج البيئية، بما في ذلك تعزيز قدرات الرصد الجوية والمناخية والهيدرولوجية. وتعمل منظمات المجتمع المدني بنشاط من أجل الوصول إلى صغار المزارعين والرعاة والصيادين وزيادة قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال التصدي لتغير المناخ. وتشمل الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية تعزيز المؤسسات القانونية وإنفاذ القانون، وكذلك تعزيز الحوكمة الفعالة وسيادة القانون. وقد أفضت هذه الجهود إلى تخفيض كبير في انتشار الفساد، وتعزيز السلام والعدالة، الأمر الذي يجعل تنزانيا من مفاوضات وصناع السلام المهمين في المنطقة.

وفيما يتعلق بالشراكات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، فقد وسعت الإصلاحات في بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار نطاق تحسين آليات التمويل وطرح وسائل مبتكرة لتعبئة الموارد. وتتمحور التحديات الرئيسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حول القيود على البيانات بالنسبة لبعض المؤسسات، وعدم كفاية الموارد الفنية والمالية للتصدي لجميع العقبات التي تحول دون تنفيذ الأهداف الإنمائية. ويستلزم حل هذه التحديات ما يلي: إقامة شراكات جديدة من أجل تعبئة مصادر تمويل مبتكرة؛ وبناء القدرات في مجال تعبئة الموارد وإدارة البيانات؛ وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية؛ ودعم بناء القدرات التكنولوجية المناسبة (نشر التكنولوجيات الجديدة، وربط مولدات الابتكارات بالمستخدمين، وتوفير المعدات القائمة على التكنولوجيا للإبلاغ عن البيئة).

وكان إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي هذا شاملا وتشاركيا، وشاركت فيه السلطات المحلية وأعضاء البرلمان ومجلس النواب والجهاز القضائي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وشركاء التنمية والأوساط الأكاديمية والمجموعات المهنية والجمعيات العمالية وشبكات النساء والشباب ووسائل الإعلام. وهذا يعكس الطابع التشاركي والشراكات القوية والتزامات أصحاب المصلحة التي يستند إليها تنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية والعالمية.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]

رؤية فانواتو الوطنية: نحو فانواتو مستقرة ومستدامة ومزدهرة

فانواتو عام ٢٠٣٠: خطة الشعب هي الخطة الوطنية للتنمية المستدامة للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٣٠، وهي بمثابة إطار السياسات الأعلى مستوى في البلد. وتستند الخطة إلى الثقافة والمعارف التقليدية والمبادئ المسيحية، وتقوم على رحلة فانواتو الإنمائية منذ الاستقلال.

وتحدد الخطة الوطنية أهداف فانواتو الإنمائية الوطنية وأهدافها السياسية بغية ترجمة الرؤية الوطنية إلى أولويات يتم تنفيذها. ويوفر ذلك إطاراً سليماً لرصد التقدم المحرز، بما في ذلك مواءمة الخطة الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ترجمة الرؤية إلى إجراءات فعلية

حدّد شعب فانواتو رؤية طموحة ولكنها قابلة للتحقيق، هدفها الوصول إلى فانواتو مستقرة ومستدامة ومزدهرة. ومن خلال السياسات الصحيحة والاستثمارات والالتزام الجماعي، يمكننا ترجمة تطلعاتنا الإنمائية إلى واقع ملموس. وترجم الخطة الوطنية هذه الرؤية إلى أولويات ذات منحنى عملي محدد.

وتتولى إدارة السياسات الاستراتيجية والتخطيط وتنسيق المعونة، بالتنسيق مع مكتب فانواتو الوطني للإحصاءات، مسؤولية تنفيذ إطار رصد وتقييم الخطة الوطنية للتنمية المستدامة واستكمال تقرير التنمية السنوي. وتم تصميم إطار الرصد والتقييم لاستكمال الخطة الوطنية بالإضافة إلى التقرير الفني النهائي بشأن الخطة الوطنية للتنمية المستدامة للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٣٠.

وفي إطار موضوع هذا العام "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، سأسلط الضوء على بعض منجزاتنا وكذلك بعض قصص النجاح في إطار أهداف التنمية المستدامة.

الشمول والمساواة

تمشيا مع أولويات التنمية الوطنية، نريد تنمية عادلة في جميع أنحاء البلد لضمان تحقيق إمكانية الوصول والتنمية الاجتماعية على نحو أفضل. ويقرب تطبيق سياسة اللامركزية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ الحكومة من الناس من خلال تزويد المواطنين بمزيد من السيطرة على عمليات صنع القرار والسماح بمشاركة المباشرة في تقديم الخدمات العامة.

وبعد أن أولت إدارة شؤون المرأة الاعتبار الواجب لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضعت سياسات جنسانية رئيسية، بما في ذلك ما يلي: سياسة فانواتو الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩؛ والسياسة الوطنية للتنمية الشاملة للإعاقة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥؛ وإطار استراتيجي فانواتو الوطنية لحماية الطفل على الإنترنت لجمهورية فانواتو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١؛ وسياسة فانواتو الوطنية لحماية الطفل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٦؛ واستراتيجية قطاع العدالة والخدمات المجتمعية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

وفي قرار مجلس الوزراء لعام ٢٠١٧، أقرت الحكومة الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وأقر المجلس أيضاً بضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في جميع الوزارات. وتحدد السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ الحد من العنف العائلي والعنف الجنساني، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز القيادة النسائية والمشاركة السياسية المتساوية، وبناء أساس لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوصفها أولوياتها الاستراتيجية الأربع. ويشمل ذلك سياسة للمحافظة على نظام حصص للمرأة في المجالس البلدية، وكفالة التوازن بين الجنسين، وتوفير الفرص القيادية للمرأة، وهو أمر يمكن أن يطبق أيضاً في الانتخابات التشريعية الوطنية.

التعليم (الهدف ٤)

تنص خطة فانواتو لتنمية القطاع الوطني على ضرورة أن يكون كل طفل، بغض النظر عن نوعه الجنساني أو موقعه أو احتياجاته التعليمية أو ظروفه، قادراً على الوصول إلى نظام التعليم. ووافق مجلس الوزراء على ورقة حول التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في عام ٢٠١٨، مع تنفيذ المرحلة الأولى من سياسة الوصول الشامل هذا العام (٢٠١٩) للطفولة المبكرة حتى ١٠ أعوام، وفي عام ٢٠٢٠، من ١١ عاماً إلى ١٣ عاماً. وتماشى هذه السياسة مع سياسة التعليم المجاني للأعوام من الأول إلى السادس. وقامت الحكومة بتوسيع نطاق تواصلها لضمان الحصول على التعليم من خلال برنامج المنح المدرسية بهدف تعزيز المعارف اللازمة لوضع خطط قطاع التعليم الأكثر إنصافاً وكفاءة، وبناء قدرات الموظفين داخل وزارة التعليم والتدريب. وسيوجه التحليل أيضاً إعداد استراتيجية جديدة لقطاع التعليم والتدريب في فانواتو للفترة ٢٠١٩-٢٠٣٠.

تغير المناخ (الهدف ١٣)

توفر السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ إطار العمل اللازم لضمان قدرة مجتمعاتنا وبيئتنا واقتصادنا على مواجهة آثار تغير المناخ ومخاطر الكوارث. وتسعى فانواتو جاهدة لتكون "رائدة عالمياً في مجال التعافي من الكوارث"، حيث أننا الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على "الإطار الوطني للتعافي من الكوارث"، الذي يخطط لجميع أنواع الكوارث والاستجابات ويربطها من أجل توجيه جهود الإنعاش.

العدالة (الهدف ١٦)

ترتكز استراتيجية حكومة فانواتو الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد على خطة الشعب وأهداف التنمية المستدامة التي توفر إطاراً للالتزام الحكومة بالقضاء على الفساد. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد إلى تعزيز أساس مجتمع فانواتو وزيادة الكفاءة والفعالية مع بناء ثقة القطاع العام والمؤسسات وتمهيد الطريق لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتكافؤ الفرص لجميع سكان فانواتو.

وأود أن أؤكد مجدداً أن حكومة فانواتو تحافظ على التزامها ليس بتنفيذ السياسات الحكومية على النحو الوارد في خطة الشعب فحسب، بل برصد التقدم المحرز في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة ومواصلة السعي إلى معالجة المسائل التي تعوق الجهود الإنمائية أيضاً.